

جامعة الزاوية
إدارة الدراسات العليا والتدريب
كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بليبيا

دراسة ميدانية لعينة من الأسر بمدينة الزاوية

دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في علم الاجتماع

إعداد الطالبة

زهرة أحمد محمد دعماش

إشراف الدكتورة:

أمينة رمضان على العريفي

أستاذ مشارك - كلية الآداب - جامعة الزاوية

العام الجامعي 2022-2023

ل

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ 1 ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ 2 ﴿اقْرَأْ﴾
﴿وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ 3 ﴿الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ 4 ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ 5

بِسْمِ اللَّهِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ
الْعَظِيمِ

(سورة العلق / مكية وآياتها (9))

الإهداء

إلى والدي ووالدتي رحمة الله عليهما.

إلى السند والعضد والساعد إخوتي وأخواتي، متعهم الله بالصحة.

إلى كل من علمني حرفاً، وسار بي على درب العلم والنور طوال مسيرتي التعليمية، إلى أساتذتي الأجلاء.

إلى الزملاء والزميلات الذين لم يبخلوا يوماً عن مساعدتي.

إلى كل طلبة العلم الذين يسعون إلى كسب المعرفة وتزويد رصيدهم المعرفي العلمي والثقافي

إلى كل هؤلاء، أهدي هذا البحث المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل، الذي منحني الصبر والعزم لإنجاز هذا البحث.

أتقدم بالشكر والتقدير عرفاناً مني بالجميل إلى كل من:

الدكتورة الفاضلة: أمنة رمضان العريفي، التي كانت بعد الله المعين الأول لي على إنجاز هذا البحث، حيث وقفت معي وقفة جادة بالنصح والتوجيه، وبأفكارها العلمية، التي كان لها الدور الفعال في إظهار هذا البحث إلى حيز الوجود، فلها مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان. كما أخص بالشكر إخوتي الأعزاء وأخواتي العزيزات، على تشجيعهم ومساندتهم لي طول فترة الدراسة والبحث العلمي.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل بقسم علم الاجتماع بجامعة الزاوية، وإلى كل الباحثين المتخصصين في مجال علم الاجتماع، والمساعدین الذين قدموا لي يد العون والمساعدة أثناء عملية جمع البيانات. والشكر والتقدير للأساتذة محكمي استمارة المقابلة، وكذلك الشكر للجنة المناقشة التي ستفيذي بتوجيهات وملاحظات لا غنى لي عنها.

إلى الأسر المنتجة بمدينة الزاوية، التي فتحت أبوابها، واتسعت صدورها للإجابة عن استمارة البحث، فكل الشكر والتقدير والاحترام لهم.

الباحثة

دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي

دراسة ميدانية لعينة من الأسر المنتجة بمدينة الزاوية

الملخص:

تناول موضوع البحث دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي، دراسة ميدانية لعينة من الأسر المنتجة بمدينة الزاوية، حيث هدف البحث إلى التعرف على دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي، من خلال بعدين أساسيين للتنمية، هما البعد الاقتصادي متمثلاً في: زيادة دخل الفرد والأسرة، وتوفير السلع الإنتاجية والخدمات للمجتمع المحلي، وتوفير فرص عمل لأفراد الأسرة، وأفراد المجتمع المحلي. والبعد الاجتماعي، متمثلاً في: تقوية العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة والمجتمع المحلي، ونشر ثقافة الاعتماد على الذات، وتحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية. وسعى البحث إلى التعرف على ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة: (التمويل، والأمن الإنساني)، ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.

ويتكون البحث من مجموعة قضايا فكرية مستنبطة من النظرية البنائية الوظيفية، التي تدور فكرتها حول تكامل الأجزاء في البناء الاجتماعي، فالبناء عبارة عن ذلك الكل الذي يتكون من مجموعة أسواق فرعية، تؤثر فيه ويتأثر بها، فكل نسق فرعي يتفاعل مع باقي الأسواق الفرعية، بحيث تتساند فيما بينها بنائياً، وتتكامل وظيفياً من أجل المحافظة على البناء الكلي، وتعدّ الأسرة المنتجة نسقاً اجتماعياً داخل المجتمع الليبي، يتفاعل مع بقية الأسواق الاجتماعية، فالنسق الأسري الذي يتصف بوجود علاقة أساسية بينه وبين بقية الأسواق الأخرى، والأوضاع البيئية المحيطة به في المجتمع المحلي، يتأثر بها ويؤثر فيها في الوقت ذاته. وبما أن البنائية الوظيفية تشجع الملكية الخاصة بوجه عام، إذأ فهي تشجع الملكية الخاصة للمشروعات الصغرى، فالوظيفية يفترضون وجود متطلبات وظيفية لا بد من توافرها لبقاء النسق واستمراره، وإن عدم وجود بعضها قد يخل بحالة النسق، ويهدد وجوده واستمراره، فبقاء النسق يعتمد على نجاحه في تلبية هذه الحاجات الوظيفية، ولهذا يعمل الأعضاء في كل نسق اجتماعي ضمن عملية تنظم جميع النشاطات والأفعال، على تلبية هذه الحاجات الوظيفية.

ولتحقيق أهداف البحث، تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي، مستعيناً باستمارة المقابلة المقننة كأداة لجمع البيانات، وطبقت على عينة بلغ حجمها (100) مفردة، تم اختيارها بطريقة غير عشوائية (عينة كرة الثلج)، والتي تمثل مجموعة من مشروعات الأسر المنتجة بمدينة الزاوية، تم من خلالها التوصل إلى النتائج الآتية:

1. إن مشروعات الأسر المنتجة لها دوراً كبيراً في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية، اقتصادياً واجتماعياً، وفقاً للأبعاد الآتية:

أ- استطاعت المشروعات الأسرية أن تساهم في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية في البعد الاقتصادي، وفقاً للمؤشرات الواردة في البحث بدرجات عالية.

- للأسرة المنتجة دور في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة في المجتمع المحلي، حيث يساهم المشروع في زيادة دخل الأسرة، كما يوفر السيولة النقدية للأسر والأفراد في المجتمع المحلي.

- للأسرة المنتجة دور في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي، حيث يساهم المشروع في سد الاحتياجات الأساسية للأسرة وللأفراد، وتلبية حاجات الأسواق المحلية من بعض المنتجات والسلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع المحلي.

- للأسرة المنتجة دور في توفير فرص عمل لأفراد الأسرة المنتجة العاطلين عن العمل، ولذوي الدخل المحدود، كما توفر فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي.

ب- استطاعت المشروعات الأسرية أن تساهم في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية في البعد الاجتماعي، وفقاً للمؤشرات الواردة في البحث بدرجات متوسطة.

- للأسرة المنتجة دور في تقوية العلاقات والروابط الاجتماعية بين الأفراد والأسر والجماعات في المجتمع المحلي، وذلك من خلال الاتصال المباشر بين أفراد الأسرة المنتجة الواحدة. إضافة إلى العلاقات التي تربط الأسر المنتجة ببعضها البعض في المجتمع المحلي، وبين الأسر المنتجة والمستهلكين من أصحاب المناسبات الاجتماعية والأسواق المحلية.

- للأسرة المنتجة دور في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي، وذلك من خلال استخدام المدخرات المادية للأفراد والأسر بإنشاء مشاريعهم الخاصة، واعتمادهم على أنفسهم بملكيتهم لمشاريعهم الخاصة، وإدارتهم لها، واستخدام إيراداتها لتحسين مستوى معيشتهم الأسرية.

- للأسرة المنتجة دور في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية، من خلال الاهتمام بتطوير مهارات وقدرات الأفراد، وصلتها في إطار المشروعات التدريبية، وإشعارهم بقيمة مهاراتهم وأهميتها لدعم عملية التنمية في مجتمعهم.

2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية اقتصادياً، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.84)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد التمويل ازداد الدور الذي تقدمه الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي، وذلك وفقاً للمؤشرات الآتية:

أ- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.85)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي.

ب- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة في المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.84)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة في المجتمع المحلي.

ج- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.82)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي.

3. كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية اجتماعياً، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.85)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد التمويل ازداد الدور الذي تقدمه الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي، وذلك وفقاً للمؤشرات الآتية:

أ- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط

بيرسون (0.87)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي.

ب- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.85)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي.

ج- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.83)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي.

4. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية اقتصادياً، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.88)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد الدور الذي تقدمه الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي، وذلك وفقاً للمؤشرات الآتية:

أ- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.889)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد دور الأسرة المنتجة في توفير السلع والخدمات لأفراد في المجتمع المحلي.

ب- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة في المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.882)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد دور الأسرة المنتجة في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة في المجتمع المحلي.

ج- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون

(0.87)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد دور الأسرة المنتجة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي.

5. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية اجتماعياً، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.87)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد الدور الذي تقدمه الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي، وذلك وفقاً للمؤشرات الآتية:

أ- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.89)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد دور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي.

ب- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.84)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد دور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي.

ج- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.82)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد دور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي.

بهذا استطاع البحث أن يتوصل إلى نتائج تفيد البحث العلمي، إلا أنها تبقى قابلة

للاختبار والقياس مرة أخرى في دراسات وبحوث لاحقة.

The Role of the Productive Family in the Community Development: a Field Study of a Sample of Productive Families in Zawia.

Abstract:

The topic of the research dealt with the role of the productive family in the community development in Zawia, Libya. The study aimed to identify the role of the productive family in the community development through two basic dimensions of development:

- 1) the economic dimension represented in increase individual and family income, providing productive and service goods to the local community, and providing job opportunities for family members and members of the local community.
- 2) social dimension, represented in strengthening the social relations between family members and the local community, disseminate the culture of self-reliance, improving the educational capabilities of individuals, training and qualifying them as human resources.

The research also sought to identify whether there is a statistically significant relationship between the independent variables (funding, human security), and the role of the productive family in the local community development in Zawia.

This research started from a set of intellectual issues deduced from the structural-functional theory whose idea revolves around the integration of parts in the social structure. The structure is the whole that composed of sets of subsystems that Interdependent effects. Each subsystem interacts with the rest of the sub-systems; so that they structurally support each other and functionally complement each other in order to maintain a normal state of balance. From this point of view, the productive family is considered a social system within the Libyan society. It interacts with the rest of the social systems. The family system which is characterized by the existence of a basic relationship with the rest of the other systems, and the environmental conditions surrounding the family in the local community. It affects and affected by other part of the structure at the same time. Since functionalism encourages private ownership in general, so it encourages private ownership of small enterprises. functionalists assume the existence of functional requirements that must be met for the survival and continuity of the system. And that the absence of some of them may dysfunction the state of the system and threaten its existence and continuity. The survival of the system depends on its success in meeting these functional needs. That

is why the members of every social system work within a process that regulates all activities and actions to meet these functional needs

To achieve the objectives of the research, the social survey method was relied upon. Using the Structured interview with questionnaire as a method for data collection. It applied to a sample of (100) units that selected by the non-random method (snowball sample). this sample represents a group of productive family's enterprises in Zawia. The study found the following results:

1. The businesses of productive families have a role in the local community development in Zawia; economically and socially, according to the following dimensions:

A. Family's enterprises have been able to contribute to the local community development in zawia in the economic dimension, according to the indicators mentioned in the research with a high degree.

- The productive family has a role in increasing the monthly income of the individual and the family in the local community, as the project contributes to increasing the family's income, and also provides cash flow to families and individuals in the local community.
- The productive family has a role in providing goods and services to members of the local community, as the project contributes to meeting the basic needs of the family and individuals, and meeting the needs of local markets for some products, goods and services that the local community needs.
- The productive family has a role in providing job opportunities for the unemployed members of the productive family, those with limited income, and as well as providing job opportunities for members of the local community.

B. Family's enterprises were able to contribute to the local community development in Zawia through the social dimension, according to the indicators mentioned in the research with medium score:

-The productive family has a role in strengthening social relations and bonds between individuals, families and groups in the local community through direct contact between members of the productive family. In addition to the relations that

bind productive families to each other in the local community, and between productive families and consumers who own social events and local markets.

-The productive family has a role in spreading the culture of self-reliance in the local community through the use of material savings for individuals and families to establish their own business, relying on themselves by owning and managing their own business, and using its revenues to improve the level of their family living.

-The productive family has a role in improving the educational capabilities of individuals, training and qualifying them as human resources by paying attention to developing and refining individuals' skills and capabilities within the framework of training projects, and informing them of the value and importance of their skills to support the development process in their community.

2. The relationship between funding and the role of the productive family in the local community development economically in Zawia is high significant association ($r.84^{**}$) which means that the greater the funding, the greater the role of the productive family to the development of the local community according to the following indicators:

A. The research revealed the existence of a statistically significant relationship between funding and the role of the productive family in providing job opportunities for members of the local community is high significant association ($r.85^{**}$) which means that the more funding, the greater the role of the productive family in providing job opportunities for members of the local community.

B. The research revealed the existence of a statistically significant relationship between funding and the role of the productive family in increasing the monthly income of the individual and the family in the local community is high significant association ($r.84^{**}$) which means that the more funding, the greater the role of the productive family in increasing the monthly income of the individual and the family in the local community.

C. The research revealed the existence of a statistically significant relationship between financing and the role of the productive family in providing goods and services to members of the local community is high significant association ($r.82^{**}$) which means that the greater the funding, the greater the role of the productive family in providing goods and services to members of the local community.

3. The research revealed the existence of a statistically significant relationship between funding and the role of the productive family in the local community development socially in Zawia is high significant association ($r.85^{**}$) which means that the more funding, the greater The role played by the productive family in the local community development according to the following indicators:
 - A. The research revealed the existence of a statistically significant relationship between funding and the role of the productive family in spreading the culture of self-reliance in the local community is high significant association ($r.87^{**}$) which means that the more funding, the increased role of the productive family in spreading the culture of self-reliance in the local community.
 - B. The research revealed the existence of a statistically significant relationship between funding and the role of the productive family in improving the educational capabilities of individuals and training them as human resources in the local community is high significant association ($r.85^{**}$) which means that the greater the funding, the greater the role of the productive family in improving the educational capabilities of individuals and training them as human resources in the local community.
 - C. The research revealed the existence of a statistically significant relationship between funding and the role of the productive family in strengthening social relations in the local community is high significant association ($r.83^{**}$) which means that the greater the funding, the greater the role of the productive family in strengthening social relations in the local community.
4. There is a statistically significant relationship between human security and the role of the productive family in the local community development economically in Zawia is high significant association ($r.88^{**}$) which means that the greater the human security, the greater the role that provided by the productive family in the local community development according to the following indicators:
 - A. The research revealed the existence of a statistically significant relationship between human security and the role of the productive family in providing goods and services to members of the local community is high significant association ($r.889^{**}$) which means that the greater the human security, the greater the role of the productive family in providing goods and services to members of the local community.

- B. The research revealed the existence of a statistically significant relationship between human security and the role of the productive family in increasing the monthly income of the individual and the family in the local community is high significant association ($r.88^{**}$) which means that the more Human security, the greater role of the productive family in increasing the monthly income of the individual and the family in the local community.
 - C. The research revealed the existence of a statistically significant relationship between human security and the role of the productive family in providing job opportunities for members of the local community is high significant association ($r.87^{**}$) which means that the greater the human security, the greater the role of the productive family in providing job opportunities for members of the local community.
5. There is a statistically significant relationship between human security and the role of the productive family in the local community development socially in Zawia is high significant association ($r.87^{**}$) which means that the greater the human security, the greater the role that provided by the productive family in the development of the local community according to the following indicators:
- A. The research revealed the existence of a statistically significant relationship between human security and the role of the productive family in strengthening social relations in the local community is high significant association ($r.89^{**}$) which means that the more human security increases, the greater role of the productive family in strengthening social relations with the local community.
 - B. The research revealed the existence of a statistically significant relationship between human security and the role of the productive family in spreading the culture of self-reliance in the local community is high significant association ($r.89^{**}$) which means that the more Human security, the increased role of the productive family in spreading the culture of self-reliance in the local community.
 - C. The research revealed the existence of a statistically significant relationship between human security and the role of the productive family in improving the educational capabilities of individuals and training them as human resources in the local community is high significant association ($r.82^{**}$) which means that the greater the human security, the increased the role of the

productive family in improving the educational capabilities of individuals and training them as human resources in the local community.

In conclusion, the research was able to reach results that benefit scientific research, but It remains as a subject to testing and measurement again in subsequent studies and research.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوعات
ت	المقدمة
الفصل الأول الإطار التصوري للبحث	
2	تمهيد
2	أولاً: موضوع البحث
5	ثانياً: أهمية البحث ومبرراته
6	ثالثاً: أهداف البحث
6	رابعاً: تساؤلات البحث
7	خامساً: حدود البحث
8	سادساً: أهم المفاهيم الأساسية الداخلة في التحليل والقياس بالبحث
19	سابعاً: النموذج النظري (فروض البحث)
الفصل الثاني دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي	
25	تمهيد
25	أولاً: مدخل إلى التنمية
26	مفهوم التنمية وتطوره
28	قيم التنمية وأهميتها
30	أنواع التنمية
32	مستويات التنمية
32	المقتضيات الأساسية للتنمية
33	ثانياً: تنمية المجتمع المحلي
33	ماهية تنمية المجتمع وتطورها التاريخي
42	أبعاد تنمية المجتمع المحلي
44	خصائص تنمية المجتمع المحلي
45	أهداف وركائز تنمية المجتمع المحلي

الصفحة	الموضوعات
49	برامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي
51	ثالثاً: الأسرة المنتجة في المجتمع المحلي
51	ماهية الأسرة المنتجة في المجتمع المحلي
63	مراحل تطور الأسرة المنتجة في المجتمع المحلي
67	الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المنتجة في المجتمع المحلي
70	الصعوبات التي تواجه الأسرة المنتجة في ممارسة نشاطاتها التنموية بالمجتمع المحلي
72	نماذج لتجارب دول ناجحة في تنمية وتطوير مشروعات الأسرة المنتجة
الفصل الثالث	
النظرية الاجتماعية ودراسة التنمية	
85	تمهيد
85	أولاً: الاتجاهات النظرية للتنمية
86	النظرية البنائية الوظيفية
96	نظرية الصراع
101	نظرية التبعية
104	نظرية التنمية البشرية
106	الاتجاه النظري التكاملي للتنمية
108	ثانياً: الاتجاه النظري الذي يوظفه البحث
109	ثالثاً: الدراسات السابقة
110	استعراض الدراسات السابقة: الأجنبية والعربية والمحلية
128	أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة
129	جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة
129	الفجوة العلمية التي يعالجها البحث الحالي
الفصل الرابع	
الإجراءات المنهجية للبحث	
132	تمهيد
132	أولاً: نوع البحث

الصفحة	الموضوعات
132	ثانياً: المنهج المستخدم
133	ثالثاً: مجالات البحث
133	رابعاً: أسلوب جمع البيانات
146	خامساً: وسيلة جمع البيانات
161	سادساً: استراتيجية تحليل البيانات
الفصل الخامس تحليل البيانات وعرض النتائج	
164	تمهيد
165	أولاً: تحليل البيانات
165	تحليل البيانات لمتغير واحد
186	تحليل البيانات لمتغيرين
195	ثانياً: عرض النتائج
199	التوصيات والمقترحات
202	الصعوبات التي واجهها البحث
203	الملاحق
222	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول الواردة في المعطيات الميدانية للبحث		
1	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب النوع.	134
2	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب العمر.	135
3	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب المهنة.	135
4	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب جهة العمل.	136
5	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب الحالة الاجتماعية.	136
6	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب عدد أفراد الأسرة وعدد الذكور والإناث.	136
7	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب المستوى التعليمي.	137
8	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب الدخل للأسرة.	137
9	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب طبيعة السكن.	138
10	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب تاريخ تأسيس المشروع.	138
11	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب سنوات الخبرة في المشروع.	139
12	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب مصدر فكرة المشروع.	139
13	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب الحصول على ترخيص للمشروع من عدمه.	140
14	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب الإعداد لدراسة جدوى للمشروع قبل تنفيذه.	140
15	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب طبيعة المشروع.	140
16	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب الحصول على شهادة جودة السلع أو الخدمات التي يقدمها المشروع الأسري.	141
17	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب نوع الشهادة المتحصل عليها.	141
18	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب ملكية المشروع الأسري.	141
19	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب موقع المشروع	142

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
	الأسري.	
142	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب دعم المشروع الأسري من قبل جهات معينة.	20
142	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب الجهات التي تلقي المشروع الأسري الدعم منها.	21
143	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب كيفية إدارة المشروع الأسري.	22
143	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب عدد العاملين في المشروع الأسري.	23
144	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب من هم العاملون بالمشروع الأسري؟	24
144	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب هل العاملون بالمشروع الأسري هم من العاملين؟	25
144	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب طبيعة الآلات المستخدمة في المشروع الأسري.	26
145	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب أهم الوسائل المستخدمة لتسويق المشروع الأسري.	27
149	جدول يبين مدى ملاءمة فقرات زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة بالدرجة الكلية.	28
149	جدول يبين مدى ملاءمة فقرات توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي بالدرجة الكلية.	29
150	جدول يبين مدى ملاءمة فقرات توفير فرص العمل بالدرجة الكلية.	30
151	جدول يبين مدى ملاءمة فقرات تقوية العلاقات الاجتماعية بالدرجة الكلية.	31
152	جدول يبين مدى ملاءمة فقرات نشر ثقافة الاعتماد على الذات بالدرجة الكلية.	32
152	جدول يبين مدى ملاءمة فقرات تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية بالدرجة الكلية.	33
153	جدول يبين مدى ملاءمة فقرات مصدر تمويل المشروع الأسري بالدرجة الكلية.	34
154	جدول يبين مدى ملاءمة فقرات كيفية الاستفادة من تمويل المشروع الأسري	35

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	بالدرجة الكلية.	
36	جدول يبين مدى ملاءمة فقرات الأمن الإنساني بالدرجة الكلية.	154
37	جدول يبين معامل ثبات الاستمارة لفقرات زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة بالدرجة الكلية.	155
38	جدول يبين معامل ثبات الاستمارة لفقرات توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي بالدرجة الكلية.	156
39	جدول يبين معامل ثبات الاستمارة لفقرات توفير فرص العمل بالدرجة الكلية.	156
40	جدول يبين معامل ثبات الاستمارة لفقرات تقوية العلاقات الاجتماعية بالدرجة الكلية.	157
41	جدول يبين معامل ثبات الاستمارة لفقرات نشر ثقافة الاعتماد على الذات بالدرجة الكلية.	158
42	جدول يبين معامل ثبات الاستمارة لفقرات تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية بالدرجة الكلية.	158
43	جدول يبين معامل ثبات الاستمارة لفقرات مصدر تمويل المشروع الأسري بالدرجة الكلية.	159
44	جدول يبين معامل ثبات الاستمارة لفقرات الاستفادة من تمويل المشروع الأسري بالدرجة الكلية.	160
45	جدول يبين معامل ثبات الاستمارة لفقرات الأمن الإنساني بالدرجة الكلية.	160
46	جدول يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة في مؤشر زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة.	165
47	جدول يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة في مؤشر توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي.	167
48	جدول يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة في مؤشر توفير فرص العمل.	169
49	جدول يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة في مؤشر تقوية العلاقات الاجتماعية.	171
50	جدول يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة في مؤشر نشر ثقافة الاعتماد على الذات.	174
51	جدول يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات	176

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	والدرجة في مؤشر تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية.	
52	جدول يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة في مؤشر مصدر تمويل المشروع الأسري.	178
53	جدول يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة في مؤشر الاستفادة من تمويل المشروع الأسري.	180
54	جدول يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة في مؤشر الأمن الإنساني.	182
55	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب مواجهة المشروع الأسري لل صعوبات أثناء تأسيسه.	184
56	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب نوع الصعوبات التي واجهت المشروع الأسري أثناء تأسيسه.	185
57	جدول يبين التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب تغلبهم على التحديات والصعوبات التي واجهت المشروع الأسري.	185
58	جدول يبين مصفوفة الارتباط البسيط بيرسون بين التمويل ودور الأسر المنتجة في تنمية المجتمع المحلي ببعدها الاقتصادي بمدينة الزاوية.	186
59	جدول يبين مصفوفة الارتباط البسيط بيرسون بين التمويل ودور الأسر المنتجة في تنمية المجتمع المحلي ببعدها الاجتماعي بمدينة الزاوية.	188
60	جدول يبين مصفوفة الارتباط البسيط بيرسون بين الأمن الإنساني ودور الأسر المنتجة في تنمية المجتمع المحلي ببعدها الاقتصادي بمدينة الزاوية.	190
61	جدول يبين مصفوفة الارتباط البسيط بيرسون بين الأمن الإنساني ودور الأسر المنتجة في تنمية المجتمع المحلي ببعدها الاجتماعي بمدينة الزاوية.	192

المقدمة

تسعى المجتمعات المعاصرة إلى تحقيق التنمية الشاملة في جميع مجالات الحياة: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، وذلك باستثمار مواردها الاقتصادية (البشرية والطبيعية) وفق سياسات وخطط تنموية، مبنية على أسس علمية سليمة؛ سعياً منها إلى تحسين واقعها الاقتصادي والاجتماعي. ويأتي الاهتمام بمشروعات الأسر المنتجة باعتبارها من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما لها من دور مهم في زيادة دخل الأسر الفقيرة، ورفع مستوى معيشتها، ومن ثم المساهمة في التقليل من مشكلتي الفقر والبطالة، وتنمية مجتمعاتها المحلية، لذا أولت الكثير من المجتمعات اهتماماً متزايداً بالأسر المنتجة، وقدمت لها العون والمساعدة؛ لتصبح نواة لمشروعات كبيرة ومتطورة، تساهم في تحقيق التنمية.

إن هذا البحث يسعى إلى التعرف على دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية، في بُعديها الاقتصادي والاجتماعي، حيث تمثل **البعد الاقتصادي** المؤشرات الآتية: (1) زيادة دخل الفرد والأسرة. (2) توفير السلع الإنتاجية والخدمية للمجتمع المحلي. (3) توفير فرص عمل لأفراد الأسرة، وأفراد المجتمع المحلي. أما **البعد الاجتماعي** فتتمثل في المؤشرات الآتية: (1) تقوية العلاقات الاجتماعية. (2) نشر ثقافة الاعتماد على الذات. (3) تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية. كما سعى البحث إلى محاولة تشخيص دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي، من خلال التعرف على ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة، والمتمثلة في: (التمويل، والأمن الإنساني)، و(دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية).

إن هذا البحث يصنف من ضمن البحوث الوصفية التحليلية، الذي يعتمد على منهج المسح الاجتماعي، مستعينا باستمارة مقابلة كأداة لجمع البيانات، من عينة غير عشوائية (كرة الثلج)، بلغ حجمها (100) مفردة من الأسر المنتجة في مجالات متنوعة بمدينة الزاوية.

تم تقسيم البحث على خمسة فصول رئيسية: اشتمل الفصل الأول على عرضٍ توضيحي لموضوع البحث، وأهميته، ومبرراته، والأهداف والتساؤلات التي يسعى إلى الإجابة عنها، بالإضافة لحدود البحث، والمفاهيم الرئيسية، وأهم الفروض البحثية التي انطلق منها الباحث؛ لاختبارها على أرض الواقع، أما الفصل الثاني فتم فيه تناول موضوع البحث في ضوء أدبيات

العلم السوسولوجية، بدءاً بمدخل إلى مفهوم التنمية وتطوره، وقيم التنمية وأهميتها، وأنواع التنمية ومستوياتها والمقتضيات الأساسية لها، وصولاً إلى ماهية تنمية المجتمع المحلي وتطورها التاريخي، وأبعادها، وخصائصها، وأهدافها، وركائزها، مع عرض لأهم برامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي. وتناول هذا الفصل الأسرة المنتجة في المجتمع المحلي، من حيث ماهيتها، ومراحل تطورها، وأهميتها الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي، والصعوبات التي تواجهها، مع عرض لنماذج وتجارب دول ناجحة في تنمية وتطوير مشروعات الأسر المنتجة، وخصص الفصل الثالث للنظرية الاجتماعية ودراسة التنمية، تضمن أهم الاتجاهات النظرية للتنمية، والمتمثلة في: النظرية البنائية الوظيفية، ونظرية الصراع، ونظرية التبعية، ونظرية التنمية البشرية، والاتجاه النظري التكاملي للتنمية، إضافة إلى الاتجاه النظري الذي تم توظيفه في البحث، كما تضمن هذا الفصل عرضاً للدراسات السابقة، الأجنبية والعربية والمحلية، وأوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسات، والفجوة العلمية التي يعالجها البحث، في حين تناول الفصل الرابع الإجراءات المنهجية للبحث، من حيث نوع البحث، والمنهج المستخدم، ومجالات البحث، وأسلوب جمع البيانات، والاستراتيجية المستخدمة في تحليل البيانات. أما الفصل الخامس فتضمن تحليل البيانات، وعرض نتائج الدراسة الميدانية في البحث.

هذا وقد حاول البحث كلما كان ممكناً أن يكون عرضه للأفكار النظرية قريباً إلى ذهن القارئ، من خلال ربط النماذج النظرية بالدراسات الواقعية، حتى يتسنى معرفة الدور الذي تقوم به الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بليبيا.

الباحثة

الفصل الأول

الإطار التصوري للبحث

تمهيد

أولاً: موضوع البحث.

ثانياً: أهمية البحث ومبرراته.

ثالثاً: أهداف البحث.

رابعاً: تساؤلات البحث.

خامساً: حدود البحث.

سادساً: أهم المفاهيم الأساسية الداخلة في التحليل والقياس بالبحث.

سابعاً: النموذج النظري (فروض البحث).

الفصل الأول

الإطار التصوري للبحث

تمهيد:

تبرز أهمية الأسر المنتجة في كونها من المشروعات الداعمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواءً في المجتمعات النامية أو المتقدمة، وذلك لما لها من دور فعال في خفض معدلات الفقر والبطالة، وتوفير السلع والخدمات، والمشاركة في دعم الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، ولذلك اتجهت العديد من الدول إلى دعم وتشجيع الأسر المنتجة بما يضمن بقاءها واستمرارها بهدف أحداث تنمية مستدامة.

عليه فإن هذا الفصل يتناول الإطار التصوري للبحث المتمثلة في: موضوع البحث، وأهميته، ومبرراته، وأهدافه، والتساؤلات التي ينطلق منها، إضافة إلى أهم المفاهيم الأساسية الداخلة في عملية التحليل والقياس، والفرضيات الأساسية التي انطلق منها البحث؛ لقياسها واختبارها على أرض الواقع.

أولاً: موضوع البحث:

لقد أيقنت المجتمعات المعاصرة أن التقدم الحضاري ضرورة حتمية في حياة شعوبها، وأنها لن تستطيع تحقيقه إلا بالتوجه نحو التنمية الشاملة التي تمس جميع مجالات الحياة (الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية..)، فالتنمية أسلوب علمي، وعملي لإحداث تغييرات مرغوبة بالمجتمع، فهي وسيلة المجتمع للتغلب على عوامل تخلفه، المتمثلة في: الفقر والجهل والحرمان. وبالتنمية يرتقي المجتمع نحو حياة أفضل، من خلال استغلال موارده ومؤسساته أفضل استغلال ممكن، أي أنها تطوير لكافة بُنى المجتمع، بما يتناسب مع احتياجات وإمكانيات هذا المجتمع؛ للوصول به إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية.

وقد شهد منتصف القرن العشرين توجه معظم الدول المتقدمة والنامية إلى وضع الخطط، والسياسات، والبرامج الاستراتيجية المبنية على أسس علمية، سعياً منها إلى تنمية مجتمعاتها، وذلك من خلال استغلال واستثمار مواردها، المتمثلة في: (الموارد البشرية، والموارد الطبيعية)، بهدف تحسين واقعها الاقتصادي والاجتماعي، وحل أزمتها التي عانت منها منذ القرن الماضي،

والمتمثلة في: ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتدني مستوى الدخل، وانخفاض مستوى معيشة شعوبها، وعجزها عن تلبية احتياجاتها الأساسية من غذاء وصحة وتعليم.

حيث تُعد مشروعات الأسر المنتجة أحد المشروعات القائمة على استخدام الموارد المحلية، المتمثلة في كل من الموارد البشرية والطبيعية، وتقوم على نشاطات إنتاجية، أو خدمية، أو تجارية بالمنازل، يؤسسها أفراد الأسرة في الغالب، أو على الأقل في مرحلة بدء المشروع، ثم قد تلجأ الأسرة إلى الاستعانة بأيدي عاملة من خارج الأسرة في حالة توسيع مشروعها، ويشرف على المشروع رب الأسرة أو أحد أفرادها، وتتضمن هذه المشروعات في الغالب حرفاً، وخدمات، ومنتجات نابعة من بيئة الأسرة والمجتمع، وذلك بهدف زيادة دخلها، أو لإيجاد مصدر دخل جديد، يساعدها على تلبية حاجات أفرادها، ورفع مستوى معيشتها.

ففكرة الأسرة المنتجة ليست جديدة، بل عُرفت منذ القدم، حيث كانت الأسر تتخذ من منازلها مصانعاً لكثير من الصناعات اليدوية البسيطة والتقليدية، لذلك اعتبرت الصناعة المنزلية بداية للصناعات المتطورة الحديثة، لأنها بدأت كنشاط منزلي بسيط ومحدود، ثم تطورت لتصبح مشروعاً اقتصادياً كبيراً، فالكثير من المشروعات العملاقة بدأت كمشروعات صغيرة، ولعل أبرزها شركة ميكروسوفت العملاقة، التي كانت بداية لمشروع صغير لطالب شاب، بمساعدة أسرته لتصبح شركة متعددة الجنسيات، وغيرها من الشركات كشركة آبل، وكنتاكي وماكدونالد.

لذا أولت العديد من دول العالم اهتماماً بمشروعات الأسر المنتجة، إلى الحد الذي تم فيه إنشاء وزارات ومراكز لدعمها، والتدريب على كيفية إنشائها، وإدارتها، وتطويرها. نظراً للدور المهم الذي تقوم به في تنمية المجتمعات المحلية، ولقدرتها على توفير فرص العمل المنتجة، وزيادة الدخل لأفرادها وأفراد المجتمع، إضافة إلى توفيرها للسلع والخدمات الأساسية التي يحتاجها المجتمع المحلي، ولكونها تشكل محركاً للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

كما أكدت العديد من التجارب الدولية في مجال تنمية مشروعات الأسر المنتجة قدرتها على تحقيق التنمية المنشودة، في حال توفر المناخ المناسب من التخطيط الجيد والتنفيذ السليم، وتوفير التمويل اللازم، ورعاية الأطر القانونية والتشريعية الخاصة بها، وتُعدّ تجربة الصين نموذجاً فريداً من نوعه في النمو الاقتصادي، حيث حققت تقدمها الصناعي في وقت قصير على الرغم من أن عدد سكانها يتجاوز 1.4 مليار نسمة، وذلك بفضل الاستغلال الأمثل لمواردها البشرية، وتوظيفها توظيفاً جيداً، من خلال مشروعات الأسر المنتجة.

ويؤيد هذا الواقع العديد من نتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنمية، ومشروعات الأسر المنتجة، والتي أجريت في مجتمعات أجنبية وعربية ومحلية، أن لمشروعات الأسر المنتجة دوراً مهماً في عملية التنمية.

أما واقع الأسر المنتجة بالمجتمع الليبي، فمنذ أكثر من عقدين توجهت سياسات الدولة نحو تملك القطاع العام، والتحول نحو النشاط الفردي والتشاركي عام 1985، وذلك بدعم وتبني سياسات دافعة نحو تشجيع القطاع الأهلي على إقامة المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، والمساهمة الفعالة في عملية التنمية بالمجتمع، وفي بداية القرن الواحد والعشرين، توجهت الدولة الليبية فعلياً إلى وضع الخطط المساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، باستحداث المصارف والصناديق الخاصة بالاقتراض للراغبين بإنشاء المشروعات.

إلا أن الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع الليبي عقب عام 2011، وما ترتب عنها من أزمة اقتصادية، تمثلت في قلة السيولة النقدية، وارتفاع سعر الصرف، أثرت على الوضع العام للأسرة في العديد من المظاهر، ولعل أبرزها عجز الميزانية العامة للأسرة عن توفير سبل الحياة المعيشية في ظل الغلاء، وارتفاع أسعار السلع، والمواد الغذائية، والصحية، والعلاجية، وأن بعض الأسر والأفراد لم يتمكنوا من الانخراط بأنشطة رسمية أو عمل منتظم، الأمر الذي جعل بعض الأسر الليبية، التي تمتلك القدرة المعرفية والإنتاجية تتجه بشكل ملحوظ نحو بناء مشروعات إنتاجية وخدمية، حتى تتمكن من زيادة دخلها، وتلبية حاجات ومتطلبات أفرادها، ورفع مستوى معيشتها، هذا ما جعلها قادرة على الإسهام في تحقيق أهداف تنمية اقتصادية واجتماعية، وذلك من خلال توفير فرص عمل على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، مما يسهم في انخفاض معدلات البطالة، خاصة بين النساء، وزيادة دخل الفرد والعمل على تقليل نسبة اعتماد العائل الواحد للأسرة، وتلبية احتياجات سكان المجتمع المحلي من السلع الإنتاجية، وتوسيع السوق والخدمات الاجتماعية كالتعليم والنقل، ونشر ثقافة الاعتماد على الذات، واستغلال الموارد الأولية المحلية المتاحة، وتطوير الطاقات البشرية وتنميتها.

إن البحث يسعى إلى التعرف على دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي، محاولاً وضع تشخيص لدورها، من خلال ربطه بمجموعة من المتغيرات ذات العلاقة، المتمثلة في: التمويل، والأمن الإنساني، وذلك من خلال بحث ميداني لعينة من الأسر المنتجة بمدينة الزاوية.

ثانياً: أهمية موضوع البحث ومبرراته:

1. أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في الآتي:

أ- الأهمية العلمية:

- تقديم رؤية علمية واقعية لواقع الأسرة المنتجة في المجتمع المحلي بليبيا.
- تقديم بعض المقترحات العلمية البحثية الجديدة، لتكون بداية لدراسات لاحقة في البحث العلمي.

- يسهم البحث في إثراء المكتبة الجامعية؛ لتكون مرجعاً علمياً للدارسين والباحثين في حقل علم اجتماع التنمية.

ب- الأهمية العملية:

- إن ما يقدمه البحث من نتائج مستقاة من واقع المجتمع الليبي حول دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي، يسهم في إبراز الأسرة كوحدة إنتاجية، ما يشجع المهتمين في القطاع الإنتاجي على الاهتمام بهذه الشريحة أثناء قيامهم بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- مساعدة صناع القرار في وضع خطط تنموية تقوم على دعم وتحفيز المشروعات الصغرى للأسر المنتجة، نظراً للدور الفعال الذي تقدمه تجاه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

2. مبررات اختيار موضوع البحث:

تكمن أهم مبررات اختيار موضوع البحث في الآتي:

- أ- أسباب ذاتية: ملاحظة الباحثة للدور الذي تقوم به الأسرة المنتجة في الواقع الاجتماعي من خلال اعتماد المجتمع المحلي بمدينة الزاوية على السلع والخدمات التي تقدمها، مما أثار فضول الباحثة العلمي للبحث والتقصي حول هذا الموضوع.

- ب- أسباب موضوعية: قلة الدراسات السوسيولوجية في موضوع البحث، وحاجة المجتمع الليبي لمثل هذه الأبحاث العلمية، وسعي الباحثة إلى حصول على درجة الإجازة العالية "الماجستير" بجامعة الزاوية.

ثالثاً: أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

الهدف الرئيسي الأول: التعرف على دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.

1. التعرف على دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية في البعد الاقتصادي، والمتمثل في المؤشرات الآتية:

أ- دور الأسرة المنتجة في زيادة دخل الفرد والأسرة.

ب- دور الأسرة المنتجة في توفير السلع الإنتاجية والخدمية للمجتمع المحلي.

ج- دور الأسرة المنتجة في توفير فرص عمل لأفراد الأسرة، وأفراد المجتمع المحلي.

2. التعرف على دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية في البعد الاجتماعي، والمتمثل في المؤشرات الآتية:

أ- دور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية.

ب- دور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات.

ج- دور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية.

الهدف الرئيسي الثاني: التعرف على ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين

التمويل ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.

الهدف الرئيسي الثالث: التعرف على ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين

الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.

رابعاً: تساؤلات البحث:

ينطلق البحث من واقع التساؤلات الآتية:

السؤال الرئيسي الأول: ما هو الدور الذي تقوم به الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع

المحلي بمدينة الزاوية؟

ومن السؤال الرئيسي تنبثق التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما الدور الذي تقوم به الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية في البعد

الاقتصادي؟ ويتمثل هذا الدور في المؤشرات الآتية:

- أ- دورها في زيادة دخل الفرد والأسرة.
- ب- دورها في توفير السلع الإنتاجية والخدمية للمجتمع المحلي.
- ج- دورها في توفير فرص عمل لأفراد الأسرة وأفراد المجتمع المحلي.
2. ما الدور الذي تقوم به الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية في البعد الاجتماعي؟ ويتمثل هذا الدور في المؤشرات الآتية:

- أ- دورها في تقوية العلاقات الاجتماعية.
- ب- دورها في نشر ثقافة الاعتماد على الذات.
- ج- دورها في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية.

السؤال الرئيسي الثاني: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية؟

السؤال الرئيسي الثالث: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية؟

خامساً: حدود البحث النظرية والمنهجية:

- أ- **الحدود النظرية:** تتناسب مع طبيعة موضوع البحث، فإن هذا البحث يتبنى الاتجاه البنائي الوظيفي، الذي تدور فكرته النظرية حول تكامل الأجزاء في البناء الاجتماعي، مرتكزين على بعض القضايا النظرية الواردة في أفكار كل من "تالكون بارسونز"، (المتطلبات الوظيفية)، و"روبرت ميرتون"، (المعوقات الوظيفية)، وتوظيفها في خدمة أهداف ومتطلبات البحث العلمي، بما يتناسب وطبيعة الخصائص الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للبناء الاجتماعي في الأسرة الليبية.
- ب- **الحدود المنهجية:** يُصنف البحث ضمن البحوث الوصفية التحليلية، المعتمدة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، الذي يتيح للبحث دراسة الوقائع والأحداث الاجتماعية خلال فترات زمنية معينة، باستخدام استمارة مقابلة مع وحدة التحليل والاهتمام بالبحث (الأسر المنتجة)، والوصول إلى الإجابة عن تساؤلات البحث، والتحقق من صحة فرضياته.

سادساً: أهم المفاهيم الأساسية الداخلة في التحليل والقياس بالبحث:

يُعد تحديد المصطلحات والمفاهيم العلمية لأي بحث خطوة ضرورية في العلوم الاجتماعية عامة، وعلم الاجتماع خاصة، فسعت الباحثة إلى تحديد المفاهيم التي يستخدمها البحث، وتوضيحها بطريقة تسهم في تحديد الأبعاد الرئيسة والتعريفات الإجرائية، التي تعكس المفهوم على أرض الواقع، ومن ثم بيانها بدقة، وبما يخدم أغراض البحث.

1. مفهوم التنمية وتنمية المجتمع المحلي:

نصل إلى فهم لمفهوم التنمية، سنستعرض بعض التعريفات التي قدمت للتنمية، والمفاهيم المرتبطة بها:

أ- التنمية:

تُعرف التنمية في اللغة بأنها: "لفظ مشتق من نَمَى بمعنى الزيادة، يقال نَمَى نَمِيًا نُمِيًا ونُمِيًا ونَمَاءً، زاد وكثر، فالتنمية إذاً "النماء والزيادة والكثرة"⁽¹⁾.

وفي الاصطلاح تعددت تعريفات التنمية بحسب العلماء والمفكرين الذين تناولوا المفهوم، واختلاف معالجتها لقضايا أساسية (اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية...)، فالتنمية كمفهوم واسع تعنى العمل الواعي والموجه نحو إحداث تغييرات هيكلية في كافة قطاعات المجتمع (الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية)، بشكل متوازن ومنسق، من خلال تحفيز القدرات والطاقات الإنتاجية للأفراد، بهدف التخلص من الفقر والجهل، وتحقيق العدالة، وتوفير فرص عمل⁽²⁾.

ويعرف عبد الهادي الجوهري التنمية بأنها: "النمو المدروس على أسس علمية، والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية، سواء أكانت تنمية شاملة ومتكاملة، أم تنمية في أحد الميادين الرئيسة، مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، أو الميادين الفرعية، كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية". أما عاطف غيث فيشير إليها بالتحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها⁽³⁾.

(1) محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، الجزء 14، ط 4، 2005 م، ص363.

(2) كاظم على مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 م، دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، العراق، العدد 56، ص119.

(3) محمد شفيق، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1996 م، ص16.

ويعرفها عبد الباسط محمد حسن بأنها: عمليات نحو التغيير الاجتماعي، تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وهي تعنى بدراسة مشاكلهم المختلفة، وتستهدف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فتحدث فيها تغييرات جذرية شاملة، عن طريق جهود الأفراد والجماعات المخططة والمنظمة لتحقيق هدف معين⁽¹⁾.

هذا وقدمت الأمم المتحدة في عام 1956 م تعريفاً للتنمية بأنها: "تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة؛ لتحسين الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"⁽²⁾.

ب- تنمية المجتمع المحلي:

لنتعرف على مفهوم تنمية المجتمع المحلي، علينا بداية تفكيك المفاهيم الآتية كل على حدة، مفهوم (المجتمع)، ومفهوم (المجتمع المحلي)، يُعرف المجتمع بأنه: مجموعة من الأفراد تعيش على بقعة جغرافية واحدة ومحددة، وترتبطهم مجموعة من المبادئ والمفاهيم والقيم، والروابط الاجتماعية والأهداف المشتركة التي أساسها اللغة، والتاريخ، والمصير المشترك الواحد، ويُعرف بأنه: شبكة من العلاقات الاجتماعية، تقوم بين الأفراد، وتسعى إلى تلبية حاجاتهم، وتحقيق طموحاتهم وأهدافهم⁽³⁾.

يُعرف المجتمع المحلي بأنه: جماعة من الناس تعيش على بقعة جغرافية معينة، وتمارس نشاطات اقتصادية وسياسية، وتجمعهم مصالح مشتركة، ولها تنظيم اجتماعي وإداري يحدد طبيعة حكمها، كما أن لها قيماً ومصالح وشعوراً وأهدافاً متبادلة، ومن أمثلة المجتمعات المحلية (المدينة، والفضاء، والناحية أو القرية)، إن من أهم شروط تكوين المجتمع المحلي وجود الأهداف المشتركة التي يسعى أبناء المجتمع لتحقيقها⁽⁴⁾.

(1) سعيد فكرون، واقع واشكالية التنمية بالمجتمعات النامية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، كلية الآداب، جامعة المسيلة، الجزائر،

الجزائر، العدد7، 2013 م، ص107

(2) محمد شفيق، التنمية والمتغيرات الاقتصادية، قراءات في علم الاجتماع الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،

(بدون طبعة)، 1997 م، ص13.

(3) إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1، 1999 م، ص550.

(4) إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص398.

أما التعريف الإجرائي للمجتمع المحلي في هذا البحث فهو: مجموع الأسر الليبية القاطنة بمدينة الزاوية الواقعة في الشمال الغربي لدولة ليبيا، وضمن الحدود الإدارية الآتية: شمالاً، البحر الأبيض المتوسط، جنوباً، بلدية الزاوية الجنوب، وشرقاً، بلدية الماية والمعمورة، وغرباً، بلدية الزاوية الغرب⁽¹⁾.

أما تنمية المجتمع المحلي فهي: عملية مستمرة يتعامل بها أكبر عدد من أفراد المجتمع المحلي؛ بهدف إحداث تغيير لأوضاعه، ليتحول إلى مجتمع اقتصادي واجتماعي وثقافي جديد، يتمتع أفراداه بمستوى حياة أفضل مما كان عليه. حيث تستوجب هذه العملية مساهمة أفرادهم وجماعاته عن طريق تنمية طاقاته وإمكاناته المادية والبشرية، الأمر الذي يجعله قادراً على مواجهة مشكلاته⁽²⁾.

وتعرف تنمية المجتمع المحلي إجرائياً بأنها: العملية التي يتمكن من خلالها بعض أسر وأفراد المجتمع المحلي من تحديد الحاجات والأهداف، وترتيبها وفقاً لأولوياتهم، مما يبعث فيهم روح التعاون والتضامن بالمجتمع في بعدين أساسيين هما:

- **البعد الاقتصادي:** ويعنى بالجانب المادي الذي يسعى من خلاله أفراد المجتمع إلى إحداث، عملية يتم من خلالها نقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التنمية، أي أنها العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الأسر المنتجة بالمجتمع المحلي⁽³⁾. وذلك وفقاً للمؤشرات الآتية:

• زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة: ويقصد بالدخل ما يكتسبه المرء من عمله، أو تجارته، أو صناعته، أو خدماته، وكل دخل هو حصيلة تبادل يحدث في المجتمع لقوة العمل أو لسلعة أو لخدمة. كما يعرف الدخل بأنه: ميزانية الأسرة (نقدية كانت أم عينية)⁽⁴⁾.

(1) من سجلات المجلس البلدي للزاوية، 2019 م.

(2) عبد الكريم بن عبد الرحمن الصالح، "جهود المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي"، (رسالة ماجستير)، علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2011 م، ص 20.

(3) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، منشورات جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2000 م، ص 56.

(4) غريب سيد وآخرون، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، ط1، 2001 م.

أما الدخل الفردي، فيقصد به إجمالي ما يتحصل عليه الإنسان هو وأسرته من عمله الذي يعمل فيه، أو أية مصادر أخرى، وهو الدخل الذي يعتمد عليه الإنسان حتى يستطيع أداء واجباته ومسؤولياته جميعها، حيث إن كل شيء يحتاج إلى النقود للحصول عليه، ومن هنا فإن الدخل الفردي هو الذي يتيح للناس أن يمتلكوا الأشياء ليستطيعوا العيش، ويتناسب وهناء العيش تناسباً طردياً مع الدخل الفردي، فكلما كان الدخل الفردي أعلى كان العيش هنيئاً أكثر⁽¹⁾.

في حين يقصد بدخل الأسرة أو الدخل الأسري بأنه: الدخل الإجمالي لجميع الأفراد في أسرة معينة، أو الأشخاص الذين يتشاركون في مكان الإقامة، ويشمل كل أشكال الدخل؛ بما في ذلك الرواتب، والأجور، ودخل التقاعد، والتحويلات الحكومية النقدية، والمكاسب الاستثمارية⁽²⁾.

• توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي: ويقصد بالسلع الناتج الذي يلبي حاجات المجتمع المحلي والخاضعة للتبادل مع ناتج آخر، ويمكن أن تشمل السلع الخدمات التي تلبي حاجات إنسانية، تسعى إلى إشباعها بشكل أو بآخر. وتقسّم المنتجات عادة على نوعين، هما: سلع استهلاكية و سلع إنتاجية⁽³⁾.

• توفير فرص عمل: هناك فرق بين تعريف الوظيفة وفرصة العمل، فالعمل أساس الاقتصاد في جميع الثقافات والمجتمعات، وينقسم على نوعين: بأجر، أو العمل بغير أجر؛ لأن كليهما تعني تنفيذ مجموعة من المهمات، تتطلب بذل جهد عقلي أو عضلي، لغرض إنتاج سلع أو خدمات معينة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، أما الوظيفة أو المهنة فهي العمل الذي يجري أدائه مقابل أجر أو راتب منتظم⁽⁴⁾. فالوظيفة إذاً هي وحدة من وحدات العمل، تتكون من أنشطة عدة مجتمعة مع بعضها البعض في المضمون والشكل، ويمكن أن يقوم بها موظف واحد أو أكثر، أما فرصة العمل فهي مفهوم أشمل وأوسع من الوظيفة، وهي أكثر مرونة من الوظيفة فهي كل عمل مشروع يمكن أن يساهم في تحقيق دخل مادي لصاحبه⁽⁵⁾.

(1) الدخل الفردي، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، <https://ar.wikipedia.org/wiki>

(2) الدخل الفردي، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، <https://ar.wikipedia.org/wiki>

(3) محمد على جعلوك، دليل رجال المال والأعمال: موسوعة العلوم الإدارية: السلعة لعبة المنتج؟ أم المستهلك، دار الراتب الجامعية، ط 1، بيروت، لبنان، 1999 م، ص ص 9-10.

(4) عمر علوط، تحولات العمل واتجاهاته المستقبلية، مجلة إضافات، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، العددان 36-37، خريف 2016 م، شتاء 2017 م، ص 304.

(5) تقرير التنمية الإنسانية، نحو إقامة مجتمع المعرفة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المطبعة الوطنية، الأردن، 2003 م، ص 81.

- **البعد الاجتماعي:** يعرف تقرير التنمية الإنسانية للعام 2003 التنمية الاجتماعية بأنها: " ليست مجرد تنمية موارد بشرية، أو حتى تنمية بشرية، أو وفاء بالاحتياجات الأساسية فحسب، وإنما هي نهج أصيل للإنسانية في التنمية الشاملة المتكاملة للبشر، وللمؤسسات المجتمعية، يستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى⁽¹⁾، ويعني البعد الاجتماعي أيضاً أنه: أسلوب حديث في العمل الاجتماعي، والتفكير، وطريقة العيش الحياتية، وذلك من خلال إثارة وعي الأفراد بالبيئة المحلية؛ من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير المطلوب للنهوض بالمجتمع⁽²⁾، ولتحقيق الأهداف المقصودة، من أجل خلق الظروف والأوضاع التي تحقق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. ويتمثل في المؤشرات الآتية:
- تقوية العلاقات الاجتماعية: ويقصد بالعلاقات الاجتماعية، السلوك المتبادل بين أفراد المجتمع نتيجة عمليات التفاعل الاجتماعي بينهم، والتي تحدد مراكزهم وأدوارهم الوظيفية، وتنقسم على قسمين، علاقات اجتماعية أولية، توجد في الجماعات الصغيرة، وعلاقات اجتماعية ثانوية، توجد في المؤسسات الكبيرة⁽³⁾.
- ويهتم هذا البحث بالعلاقات الاجتماعية التي تنشأ من اتصال بين شخصين أو أكثر، من أجل إشباع حاجات الأفراد، الذين يكونون مثل هذا الاتصال أو التفاعل، كاتصال البائع بالمشتري، واتصال الطالب بالأستاذ... إلخ، وتستلزم العلاقة الاجتماعية وجود ثلاثة شروط أساسية هي: الشرط الأول: وجود الأدوار الاجتماعية التي يشغلها الأفراد الذين يكونون العلاقة الاجتماعية، والثاني: وجود مجموعة رموز سلوكية وكلامية ولغوية يستعملها أطراف العلاقة الاجتماعية، والثالث: وجود هدف أو غاية تتوخى العلاقات الاجتماعية إشباعها والإيفاء بالتزاماتها⁽⁴⁾.

(1) تقرير التنمية الإنسانية، مرجع سابق، ص 81.

(2) سميرة كامل محمد علي، أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية: الأطر النظرية ونموذج المشاركة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1993 م، ص 5.

(3) صباح أحمد محمد النجار، العلاقات السوسيو مترية في الجماعات الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2013 م، ص 21.

(4) احسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 405.

• نشر ثقافة الاعتماد على الذات: هو سلوك يكتسبه الإنسان خلال مراحل عمره المختلفة، ويتفاوت بين البشر بحسب الخبرات الحياتية المكتسبة، والدعم الأسري والتربوي الذي تلقاه الإنسان من الأسرة والمدرسة، ومن حياته العملية.

وكذلك المشروعات الأسرية، فهي تنمي لدى الأفراد خاصية الاعتماد على الذات، التي يترتب عنها تعزيز مهاراتهم، وتفتح أمامهم آفاقاً أوسع لبناء علاقات أفضل، وإتاحة فرص التعلم والتأهيل أمامهم؛ ليكونوا بناءة في تنمية مجتمعهم المحلي⁽¹⁾.

• تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية: ويقصد بتحسين القدرات التعليمية بحسب تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها: مجموعة من المعارف والمهارات، والكفايات، والقيم الكامنة في الفرد، تمكنه من بناء كيانه الشخصي والاجتماعي والاقتصادي. في حين عرفت الأمم المتحدة بأنها: عملية تنمي القدرات، وترعى في بيئة ممكنة داخل المؤسسات على المستوى المجتمعي والشخصي من خلال المهارات، والخبرات، والمعارف، التي تهيئ الشخص للقيام بوظيفته. في حين يعرفها البنك الدولي بأنها: تتكون من المعرفة والمهارات والصحة، التي يراكمها الناس خلال سنوات حياتهم، وتمكنهم من تحقيق إمكاناتهم وتطلعاتهم كأعضاء منتجين في المجتمع⁽²⁾.

ويقصد بتدريب الموارد البشرية: هو عملية هدفها اكساب الأفراد المعارف والخبرات التي يحتاجونها، وتحصيلهم للمعلومات التي تنقصهم، والاتجاهات الصالحة للعمل، والأنماط السلوكية، والمهارات الملائمة، والعادات اللازمة من أجل رفع مستوى الكفاءة في الأداء، وزيادة الإنتاجية. وعُرف كذلك بأنه: عملية تبادلية لتعليم مجموعة من المعارف والأساليب المتعلقة بالعمل. كما عُرف بأنه: عملية ديناميكية تستهدف إحداث تغييرات في معلومات، وخبرات، وطرائق أداء، وسلوكيات، واتجاهات الأفراد، بغية تمكينهم من استغلال إمكانياتهم وطاقاتهم الكامنة، بما يساعد على رفع كفاءتهم في ممارسة أعمالهم بطريقة أفضل وإنتاجية أعلى⁽³⁾.

أما مفهوم تأهيل الموارد البشرية، فعُرف بأنه: تكوين وتربية الأفراد في مجتمع معين، وتمكينهم من مهارات وقدرات وكفاءات تجعلهم يندمجون في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛

(1) سميرة النعيمي، الاعتماد على النفس، الإمارات اليوم،

<https://www.emaratalyoum.com/local-section/education/2016-01-30-1.864541>

(2) الوثيقة الإعلامية: برنامج تنمية القدرات البشرية 2021 - 2025 م، رؤية Vision 2030 م، المملكة العربية السعودية، ص 9.

(3) عصام حيدر، التدريب والتطوير، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، (بدون طبعة)، 2020 م، ص 1-2.

لتحقيق التنمية الشاملة لمجتمعاتهم، والموارد البشرية تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق هذه التنمية الشاملة⁽¹⁾.

2. مفهوم الأسرة المنتجة:

تشير العديد من الدراسات إلى أنه لا يوجد تعريف محدد ودقيق لمشاريع الأسر المنتجة، سواءً على المستوى المحلي أو العالمي، حيث تزامن مفهوم الأسر المنتجة مع الاعتراف العالمي بدور المرأة الريفية في الإنتاج وتوفير الأمن الغذائي، وتستند فكرة الأسر المنتجة على بناء قواعد إنتاج بالمنازل؛ لاستخدام الطاقات المعطلة على مستوى الأسرة، وصولاً لأهداف المجتمع بزيادة الإنتاج، وتقليل نسبة الاعتماد على العائل الواحد للأسرة⁽²⁾.

حيث عرفت الأسر المنتجة بأنها: الأسر التي تستطيع إنتاج أي صناعة كانت، سواءً بطريقة آلية حديثة أو بطريقة تقليدية ويدوية، أو تستطيع التطوير والتعديل والإضافة على أي صناعة أخرى إبداعية؛ لإضافة نوع من الخدمات أو التطوير الفعلي، أما المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فيشير إلى أن مشروع الأسر المنتجة هو: مشروع اجتماعي اقتصادي، يقوم على التعامل مع الأسرة كوحدة أساسية في البناء الاجتماعي، لتحقيق تنمية الدخل المادي، من خلال إعادة تأهيل الفرد أو الأسرة على مهارة ما، أو تقديم الدعم المادي أو المعنوي للأسرة المنتجة.

وتعرف الأسر المنتجة بأنها: مشروع اجتماعي يهدف إلى تنمية الموارد الاقتصادية للأسرة، من خلال استخدامها لطاقت وقدرات أفرادها داخل البيت، بتيسير حصولها على قروض إنتاجية، تستثمر في صناعات صغيرة وحرف يدوية، بغرض تحويل الخامات إلى منتجات تحتاجها الأسواق المحلية، ومن ثم تحويل الأسرة إلى وحدة إنتاجية، بدلاً من أسرة تتلقى المساعدات⁽³⁾.

(1) بوشارب بديعة، دور تأهيل الموارد البشرية في تحسين أداء المؤسسة: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر-مسكرة، رسالة ماجستير، اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر ، الجزائر، 2019 م، ص12.

(2) سعاد سيد أحمد، إدارة مشاريع الأسر المنتجة في السودان: دراسة حالة مؤسسة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير، الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة والحكم الاتحادي، جامعة الخرطوم، السودان، 2005 م، ص13.

(3) خالد بن عمر الرديعان، مشروعات الأسر المنتجة المتميزة وكيفية تطويرها في دول مجلس التعاون، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد 61، البحرين، ط1، 2010 م، ص41.

ويرى البعض أن الأسر المنتجة تمثل المشروعات الميكروية (متناهية في الصغر)، فهي مشروعات تنفذ من قبل أفراد الأسرة في الغالب، أو على الأقل في المرحلة الأولى للمشروع، ثم تستعين الأسرة بأيدي عاملة من خارج الأسرة في حال التوسع، ويشرف على المشروع رب الأسرة أو ربة الأسرة بشكل مباشر، وتعمل برأس مال ثابت، وتستخدم تقنية ذات مستوى منخفض، وتتضمن تلك المشروعات في الغالب حرفاً وأعمالاً ومنتجات من بيئة الأسرة والمجتمع، وقد تكون متوارثة أو مكتسبة، وقد يكون الغرض من امتهائها الحصول على دخل دائم ومستمر، وإن كانت دخولها غير منتظمة، وفرص عملها غير مستقرة، وقد تكون لتحقيق دخل إضافي يلبي الحاجات المعيشية المتزايدة، وقد تستمر متناهية في الصغر، وقد تكون نواة للصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وقد تكون مستقلة في نوعية منتجها، أو مكمل للصناعات أكبر منها⁽¹⁾.

وتعرف وزارة الشؤون الاجتماعية في ليبيا الأسر المنتجة بأنها: "كل أسرة ليبية، ذات دخل محدود، لديها القدرة والرغبة في استثمار طاقاتها وإمكاناتها من الإنتاج لغرض تحسين مستوياتها المعيشية، والاعتماد على نفسها من خلال التحول من طاقات مستهلكة إلى طاقات منتجة ومساهمة"، فالأسر المنتجة إذاً تمثل شكلاً من أشكال المشروعات الصغرى أو المتناهية في الصغر⁽²⁾.

أما التعريف الإجرائي للأسرة المنتجة، فيشير إلى الوحدة التي تتكون من أفراد يقيمون في مسكن واحد بسبب صلة الرحم أو القربى أو خارجه، تمارس فيه أنشطة إنتاجية، مثل: الخياطة والتطريز، إعداد وطهي الأكل الشعبي، تعليب وتغليف التمور، صناعة المعجنات والحلويات، صناعة البخور والعطور، صناعة الإكسسوار... إلخ، كما تمارس الأسر أنشطة خدمية مثل: تعليم التفصيل والخياطة، وتعليم الطبخ والحلويات، والدروس الخصوصية، حضارة أطفال، صالة تدريب رياضية.. إلخ، وهذه الأنشطة موجهة للسوق المحلي بهدف إيجاد مصدر دخل أساسي أو إضافي للأسرة والأفراد في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.

(1) نوال بنت عبد المحسن العيبان، مدى الحاجة لإنشاء منظمة تنمية اجتماعية لدعم الأسر المنتجة: تصور مقترح، رسالة دكتوراه،

الفلسفة الاجتماعية، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2016 م، ص32.

(2) مكتب وزارة الشؤون الاجتماعية، طرابلس، ليبيا، 2021 م.

3. التمويل:

- التمويل، هو "تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي"، ويعرف أيضاً بأنه: تدبير الأموال اللازمة لتأسيس أو توسيع مشروع في القطاع الخاص أو العام⁽¹⁾.
- كما يعرف التمويل بأنه: "توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات، وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك"⁽²⁾. ويشار إليه بأنه: "تدبير الأموال اللازمة لتنفيذ البرامج والمشروعات التي تتضمنها خطط التنمية، سواءً أكانت هذه الأموال من مصادر داخلية أم خارجية"⁽³⁾. وتتعدد مصادر التمويل على النحو الآتي:
- أ- التمويل الذاتي: ويقصد بالتمويل الذاتي استعمال الموارد المالية الخاصة بالأسرة، أو المبالغ النقدية الناتجة، التي تم توفيرها من دخل الأسرة، بحيث إن صاحب المشروع لا يحتاج إلى مصادر تمويل خارجية، والتمويل الذاتي نوعان رئيسان هما:
- التمويل الحقيقي: حيث يقوم صاحب المشروع الأسري باستهداف رأس المال، عن طريق توفير جزء من أرباح المشروع، ووضعها جانباً، وذلك بعد معرفة الأرباح الصافية وتوزيعها، بحيث يندمج هذا الجزء الذي تم توفيره مع رأس مال المشروع الأسري، ويكون موجوداً في خانة المخصصات الاحتياطية للأسرة.
- التمويل غير الحقيقي: ويكون هذا التمويل بتوفير مخصصات مالية بعيدة عن أرباح المشروع الأسري، وتكون هذه المخصصات من مصادر متعددة ولوقت محدد، يتعين على الأسرة سدادها حينما يحين الوقت المتفق عليه مثل: الإعفاءات الضريبية، واحتياطات الأسعار المرتفعة، والمخصصات الاحتياطية للطوارئ، لذلك فإن هذه المصادر مؤقتة يتم سداد مستحقاتها عندما تتحسن الأمور⁽⁴⁾.
- ب- التمويل المصرفي: يعرف التمويل المصرفي بأنه: الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما، حيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود، أو يكفله فيه لفترة محددة متفق عليها بين

(1) سمير هريان، "صيف وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير، قسم علم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2015 م، ص 29.

(2) السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، تمويل التنمية المحلية، مكتبة إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط 1، 2009 م، ص 22.

(3) سميرة كامل محمد علي، أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص 99.

(4) مفهوم التمويل الذاتي وأهم دوافعه وإيجابياته وسلبياته، 02/04/2021، https://mafahem.com/sI_8840

الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض، يتمثل في الفوائد، والعمولات، والمصاريف⁽¹⁾.

وفي هذا البحث يعرف التمويل إجرائياً بأنه: توفير الأموال اللازمة لإنشاء وتأسيس، أو توسيع أو تطوير مشروعات الأسر المنتجة، سواءً الإنتاجية أم الخدمية، وقد يكون مصدر الأموال تمويلاً داخلياً (تمويل ذاتي)، والذي يشير إلى الموارد الذاتية، كالمدخرات الشخصية، أو مدخرات الأسرة، أو الاقتراض من الأقارب أو الأصدقاء، أو من أرباح المشروع نفسه، وقد يكون مصدر التمويل خارجياً (تمويل مصرفي، أو من أي جهة أخرى)، والذي يشير إلى ما تقدمه المصارف التجارية، أو التتموية، أو الإسلامية، أو من خلال الصناديق كصندوق التحول للإنتاج، أو صندوق الزكاة، أو مؤسسات المجتمع المحلي أو الدولي، من أموال على هيئة قروض أو منح.

4. الأمن الإنساني:

يُعرف الأمن بأنه: اطمئنان الأفراد على حياتهم وممتلكاتهم من أي تهديد، وأن يعيشوا حياتهم متحررين من الخوف أو الحاجة⁽²⁾.

ويتمحور الأمن الإنساني حول الأفراد، حيث قدمت لجنة الأمن الإنساني في عام 2001، تعريفاً للأمن الإنساني بأنه: حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر، بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته، حيث الجوهر الحيوي للفرد هو ما يؤمن الحد الأدنى لبقائه على قيد الحياة، وهذا التعريف لا يقتصر على البقاء فحسب، بل هو وضع الأفراد المعرضين للخطر، مؤكداً على مسار أكثر أماناً في سعيهم إلى حياة أفضل⁽³⁾. وعرف تقرير اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدول، الصادر عام 2001 م، بخصوص مسؤولية الحماية الأمن الإنساني بأنه: "أمن الناس، أي سلامتهم البدنية ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية، واحترام كرامتهم وقدرهم كبشر، وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم، وحياتهم الأساسية"⁽⁴⁾.

(1) صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصادي الوطني، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، 2003 م، ص 25.

(2) عزيز أحمد صالح ناصر الحسيني، الأمن الأسري: المفاهيم- المقومات- المعوقات، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس، صنعاء، اليمن، المجلد 15، العدد 13، أكتوبر 2016 م، ص 169.

(3) تقرير التنمية الإنسانية العربية، تطبيق مفهوم أمن الإنسان في البلدان العربية، سلسلة تقارير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المجلد الخامس، 2009 م، ص 22.

(4) تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، مسؤولية الحماية، الأمم المتحدة، كانون الأول، 2001 م، ص 15.

أما مفوضية الأمن الإنساني فتعرفه بأنه: "حماية الحريات الحيوية، وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الطارئة، والحرية، والعامية، وبناء قواهم وطموحاتهم، وخلق النظم السياسية، والاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، والعسكرية، والثقافية، التي تتيح للناس بناء بقائهم وكرامتهم ومعيشتهم"⁽¹⁾.

وعرفه محبوب حقي بأنه: " أمن الإنسان بدلاً من أمن الأرض، وأمن الأفراد بدلاً من أمن الأمم، والأمن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة، والذي يعني به أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم، وفي وظائفهم".

أما الأمين العام السابق للأمم المتحدة (كوفي آنان)، فيعرفه بأنه: ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة، ومواجهة الفقر والحد منه، وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع النزاعات، وتحقيق التحرر من الحاجة، والتحرر من الخوف، وحرية الأجيال القادمة في أن تراث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المرتبطة بتحقيق الأمن الإنساني، ومن ثم الأمن القومي⁽²⁾. ويرى كل من "هانز فان إداورد نيومان" بأن الأمن الإنساني هو: "الأمن الشامل والمستدام من الخوف والنزعات والتجاهل والفقر والحرمان الاجتماعي والثقافي والجوع"⁽³⁾. ويتفق إحسان محمد الحسن مع "هانز فان إداورد نيومان" في تعريفه، للأمن الاجتماعي بأنه: "سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم، كالأخطار العسكرية، وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والخطف والاعتداء على الممتلكات أو السرقة"⁽⁴⁾.

إذاً فأبعاد الأمن الإنساني تكمن في: الأمن المجتمعي، والأمن الشخصي، والأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن السياسي، والأمن البيئي⁽⁵⁾. لذا فإن الأمن الاجتماعي يُعدّ جزءاً لا يتجزأ من الأمن الإنساني، والذي يقصد به حالة الاطمئنان التي يشعر

(1) عادل عبد الحمزة ثجيل، الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم، مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 20 فبراير، 2019 م، ص ص 341-344.

(2) عادل عبد الحمزة ثجيل، مرجع سابق، ص 338.

(3) عادل عبد الحمزة ثجيل، مرجع سابق، ص 339.

(4) مصطفى شريك، كريمة عجرود، إسهام المؤسسات العقابية في تحقيق الأمن الاجتماعي، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، مجلة دولية نصف سنوية، 2021 م، 20.

(5) عادل عبد الحمزة ثجيل، مرجع سابق، ص ص 341-344.

بها أفراد المجتمع، الناتجة عن مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تفعيل جميع الاستراتيجيات والإمكانات والممارسات، التي تحقق للفرد الشعور بعدم الخوف في حاضره ومستقبله، وتسعى إلى حماية دينه، ونفسه، وعقله، وماله، وعرضه، وتؤكد له الاعتراف بوجوده ومكانته في المجتمع، وتتيح له المشاركة الإيجابية في المجتمع⁽¹⁾، وذلك من خلال شعوره بانتمائه للجماعة، سواءً أكانت أسرة، أم مجتمعاً محلياً، أم منظمة، أم جماعات عرقية أو دينية، يمكن أن توفر له هوية ثقافية، ومجموعة قيم تطمئنه وتوفر له المساندة العملية، ومن ثم يُمنع وجود تهديد أو هجوم للجماعة ككل، أو للأفراد المنتمين إليها⁽²⁾.

ويُعرف الأمن الإنساني إجرائياً بأنه: أمن الأفراد والجماعات من الشعور بالخوف، من أية أخطار تهدد حياتهم أو ممتلكاتهم، وما قد يتعرض له الأفراد والجماعات من الخطف، والقتل، والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة.

سابعاً: النموذج النظري (فروض البحث):

لقد استطاعت البحث أن يشتق مجموعة من الفروض، ينطلق منها في بناء النموذج

النظري:

1. الفرضية الرئيسية الأولى: العلاقة بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية:

- أ- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.
- ب- الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.

الفرضيات الفرعية:

- العلاقة بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية ببعدها الاقتصادي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في زيادة دخل الأسرة والفرد في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.

(1) مصطفى شريك، كريمة عجرود، مرجع سابق، ص 20.

(2) عادل عبد الحمزة ثجيل، مرجع سابق، ص 343.

- الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في زيادة دخل الأسرة والفرد في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.
- الفرضية الصفرية H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في توفير السلع الإنتاجية والخدمات في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.
- الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في توفير السلع الإنتاجية والخدمات في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.
- الفرضية الصفرية H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في توفير فرص عمل لأفراد الأسرة وأفراد المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.
- الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في توفير فرص عمل لأفراد الأسرة وأفراد المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.
- العلاقة بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية ببعدها الاجتماعي:
- الفرضية الصفرية H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.
- الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.
- الفرضية الصفرية H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.
- الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.

• الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.

• الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.

2. الفرضية الرئيسية الثانية: العلاقة بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية:

أ- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.

ب- الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.

الفرضيات الفرعية:

- العلاقة بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية ببعدها الاقتصادي:

• الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في زيادة دخل الأسرة والفرد في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.

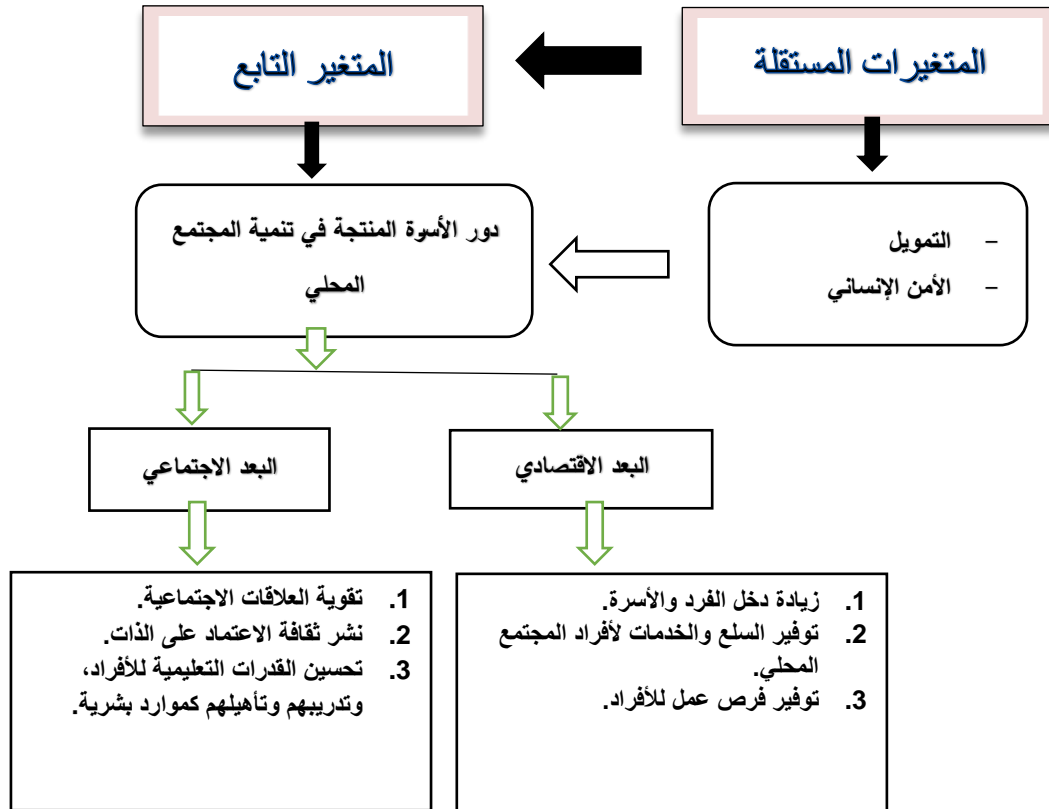
• الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في زيادة دخل الأسرة والفرد في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.

• الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في توفير السلع الإنتاجية والخدمات في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.

- الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في توفير السلع الإنتاجية والخدمات في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.
- الفرضية الصفرية H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في توفير فرص عمل لأفراد الأسرة وأفراد المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.
- الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في توفير فرص عمل لأفراد الأسرة وأفراد المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.
- **العلاقة بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية ببعدها الاجتماعي:**
- الفرضية الصفرية H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.
- الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.
- الفرضية الصفرية H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.
- الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.
- الفرضية الصفرية H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.

- الفرضية البديلة H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية عند مستوى دلالة 0.01.

نموذج تصوري للعلاقات بين المتغيرات في البحث⁽¹⁾



(1) النموذج التصوري للعلاقات بين المتغيرات في البحث، من عمل الباحثة.

الفصل الثاني

دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي

تمهيد

أولاً: مدخل إلى التنمية

1. مفهوم التنمية وتطوره.
2. قيم التنمية وأهميتها.
3. أنواع التنمية.
4. مستويات التنمية.
5. المقننات الأساسية للتنمية.

ثانياً: تنمية المجتمع المحلي

1. ماهية تنمية المجتمع وتطورها التاريخي.
2. أبعاد تنمية المجتمع المحلي.
3. خصائص تنمية المجتمع المحلي.
4. أهداف وركائز تنمية المجتمع المحلي.
5. برامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي.

ثالثاً: الأسرة المنتجة في المجتمع المحلي

1. ماهية الأسرة المنتجة في المجتمع المحلي.
2. مراحل تطور الأسرة المنتجة في المجتمع المحلي.
3. الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة المنتجة في المجتمع المحلي.
4. الصعوبات التي تواجه الأسرة المنتجة في ممارسة نشاطاتها التنموية بالمجتمع المحلي.
5. نماذج لتجارب دول ناجحة في تنمية وتطوير مشروعات الأسر المنتجة.

دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي

تمهيد:

التنمية من المواضيع التي تهتم بها كل المجتمعات، خاصة التي تبحث عن بناء اجتماعي واقتصادي قوي، يجعلها قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة لأفرادها، وتحسين مستوى معيشتهم، لذا فهي تحاول دوماً استكشاف الإمكانيات المتوفرة لها، واستغلالها في العملية التنموية.

إن الاهتمام بالتنمية يجب أن يكون على جميع المستويات، خاصة منها الوطنية والمحلية، وباعتبار أن تنمية المجتمعات المحلية تقوم أساساً على مشاركة أفراد المجتمع أولاً، كونهم المعنيين بالتنمية، كذلك فإن الفرد الواعي والمدرّك لدوره في المجتمع وأهميته فيه، سوف يساهم وبشكل كبير في العملية التنموية وذلك باستغلال الموارد الطبيعية والإمكانيات المالية المتاحة في مجتمعه المحلي، أي استغلال ما هو متوفر، وإذا كانت الجهود الحكومية تمثل عاملاً مهماً لتحقيق التنمية، فإن الجهود الذاتية بمشاركة أهالي المجتمع لا تقل أهمية في هذا المجال، بما تنطوي عليه من مساهمة المواطنين في صنع وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية المحلية، الأمر الذي ينتج عنه مجتمعاً متطوراً ومنفتحاً على كل المجالات، بما فيها من مشاريع ناجحة، وعلاقات اجتماعية قوية، فالتنمية بصفة عامة والتنمية المحلية خاصة لها أهداف سامية، تسعى إلى تحقيقها من خلال الخطط والبرامج والمشاريع التي تنجز على أرض الواقع.

بناءً عليه فإن هذا الفصل سيتناول المحاور الآتية:

أولاً: مدخل إلى التنمية.

ثانياً: تنمية المجتمع المحلي.

ثالثاً: الأسرة المنتجة في المجتمع المحلي.

أولاً: مدخل إلى التنمية:

يُعد مفهوم التنمية من المفاهيم الأكثر استخداماً في الكتابات الاجتماعية المعاصرة، خاصة التي تهدف إلى وضع خطط محددة للارتقاء بالمجتمع. فالمجتمعات سواءً أكانت متقدمة أم نامية تسعى إلى تحقيق التنمية، لما لها من أهمية بالغة على كيان المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، ولما تحمله في طياتها من تقدم للمجتمعات، ودفعها نحو الأخذ بأساليب التقدم والتحديث⁽¹⁾.

1. مفهوم التنمية وتطوره:

بدأت التنمية كمفهوم نظري ضمن الأطر النظرية الاقتصادية في مواجهة قضايا التخلف والتنمية في المجتمعات النامية، فكانت النظرة الغالبة للتنمية نظرة اقتصادية، اعتمدت على مفاهيم زيادة الثروة والتطور الاقتصادي والدخل القومي⁽²⁾. فاقترن مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي في فترة الخمسينيات، حيث تم اعتبار أن التنمية هي قدرة الإنسان على الحصول على السلع والخدمات، وإشباع حاجاته بصورة مستمرة، إلا أن مفهوم النمو الاقتصادي اهتم بالتغيير الذي يحدث في الكم، من دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات⁽³⁾، وبنهاية فترة الستينيات وبداية السبعينيات، أصبح واضحاً أن التنمية كنمو اقتصادي لم تحقق الأهداف المرغوبة، والمتمثلة في تحسين أساليب المعيشة لبعض فئات المجتمع المحرومة في معظم المجتمعات، خاصةً في المجتمعات النامية. فالتنمية لا تعني في مجملها زيادة الدخل القومي فحسب، بل يجب أن تعطى الأهمية لتقليل الفقر، ورفع مستوى المعيشة، والتركيز على تلبية حاجات الأفراد الأساسية، كحقوقهم في الحصول على عمل وغذاء ومسكن ملائم⁽⁴⁾. إذاً فمفهوم التنمية أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث يهتم الأخير بالتغيير الكمي في متوسطات الدخل الفردي والقومي، في حين تهتم التنمية بالتغيير الكمي والكيفي

(1) محمود محمد محمود، سلوى رمضان عبد الحليم، مدخل في التخطيط لتنمية المجتمع، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، (بدون طبعة)، 2005 م، ص 105.

(2) عائشة محمد مسعود فشيكة، المرأة والتنمية في المجتمع العربي الليبي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط 1، 2004 م، ص 35.

(3) عادل بو نقاب، سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010 م-2011 م، ص 2.

(4) مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطى، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2005 م، ص 125-126.

معاً لجوانب الحياة الاجتماعية. فعرفت التنمية بأنها: "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتغير هيكله في الإنتاج". وفي فترة الثمانينات اعتبرت التنمية وسيلة وأداة لتحسين حياة الأفراد ورفاهيتهم، على أساس إشراكهم في عملية التنمية⁽¹⁾.

كما ساهمت مختلف الآراء التي طرحها العديد من الخبراء والباحثين في الدول المتقدمة والمؤسسات والهيئات الدولية، وحكومات الدول النامية والمؤسسات غير الرسمية في تطوير مفهوم التنمية وصولاً إلى بعدها الشمولي ليضم أبعاداً، ومجالات عديدة (اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية)⁽²⁾.

فأصبحت النظرة الحديثة للتنمية تتطلب عدم التركيز على جانب واحد فقط، كالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، إنما تشمل جميع جوانب الحياة، فتحدث فيها تغييرات كيفية وعميقة وشاملة⁽³⁾. كما إن التصور السوسولوجي للتنمية يقتضي الخروج بالتنمية من البعد الكمي إلى آفاق أوسع، تتصل بنوعية الحياة الكلية، وإحداث التوازن النسبي بين (الكم والكيف)، وإخراج التنمية من الدائرة الضيقة للبعد الاقتصادي، وزيادة معدل الدخل القومي ودخل الفرد إلى ما يعرف بالتنمية الشاملة المتكاملة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً... إلخ⁽⁴⁾.

إن التنمية لا تنتمي إلى علم واحد، فقد اختلفت الآراء حول وضع تعريف محدد لها، نظراً لاختلاف وتووع أهدافها، فينظر إلى التنمية من الناحية الاجتماعية على أنها: "النمو المدروس على أسس علمية، والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية، سواء أكانت تنمية شاملة ومتكاملة، أم تنمية في أحد الميادين الرئيسية، مثل الميدان الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو السياسي، أو الميادين الفرعية كاللتنمية الصناعية، أو التنمية الزراعية"⁽⁵⁾. وهناك من عرّف إلى التنمية بشكل عام بأنها: عملية للتغير الثقافي الدينامي، متصلة وواعية، موجهة تتم في إطار

(1) عادل بو نقاب، مرجع سابق، ص 3.

(2) علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نمواً، رسالة دكتوراه، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013 م - 2014 م، ص 67.

(3) رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2002 م، ص 18.

(4) معهد التخطيط القومي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها على التنمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (129)، القاهرة، مصر، 2010 م، ص 169.

(5) عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1998 م - 1999 م، ص 70.

اجتماعي معين، بحيث ترتبط عملية التنمية بمشاركة أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير وتوجيهه، ومن ثم الانتفاع بنتائجه. إذاً فالتنمية لا تقتصر على النمو الاقتصادي، وإنما تشتمل أيضاً على تغيير ثقافي، وعلى تغييرات في البناء الاجتماعي القائم⁽¹⁾.

ولعل هذا يتفق مع تنوع التعريفات الواردة عن التنمية بأنها: عبارة عن عملية تحول هيكلية حضارية، يتطلب نمواً كمياً وإرادياً مستمراً، يصحبه تحول نوعي لجميع جوانب الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية⁽²⁾. وأنها "عملية التحويل الإرادي الواعي للوضع في المجتمع، بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، من حالة التخلف إلى حالة التقدم"⁽³⁾.

ويعرفها عاطف غيث بأنها: التحريك العلمي المخطط لعدة عمليات اجتماعية واقتصادية، من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، ومن ثم فعلمية التنمية تهدف إلى إحداث تغيير واسع النطاق في البناء الاجتماعي وتعديلات في الأدوار والمراكز، وإحداث حركية عميقة في البنية الاقتصادية، من أجل تحديد الموارد وتفعيلها، بالإضافة إلى ذلك إحداث تغيير في القيم والسلوكيات والموجهات الفكرية، التي تمثل في كثير من الأوضاع عوائق تحد من فاعلية التنمية⁽⁴⁾.

في ضوء ما تقدم من تعريفات لمفهوم التنمية، نستخلص الآتي:

- أ- التنمية: عملية شاملة لجميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية.
- ب- التنمية: عملية إرادية موجهة ومستمرة.
- ج- التنمية: تغيير للمجتمع، ودفعه نحو الأفضل.
- د- التنمية: الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية للمجتمع.

2. قيم التنمية وأهميتها:

(1) محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1990م، ص 144 - 145.

(2) على الحوات، أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار الحكمة، طرابلس، ليبيا، (بدون طبعة)، 1991 م، ص 61.

(3) ماجد حسني صبيح، مسلم فايز أبو حلو، مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية، الشركة العامة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، (بدون طبعة)، 2010 م، ص 26.

(4) مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1990 م، ص 138.

- أ- قيم التنمية: إن الفهم الداخلي للتنمية يحتوي على ثلاث قيم جوهرية، تتمثل في الآتي:
- القدرة على العيش، والاعتراف بحق الحياة لكل فرد.
 - تقدير الذات واحترامها.
 - التحرر من الاستعباد⁽¹⁾.
- ب- أهمية التنمية: للتنمية أهمية خاصة وضرورة حيوية لكل من الفرد والمجتمع بناء على الاعتبار الآتية:
- للتنمية أهمية أخلاقية، تتمثل في غرس الفضائل الروحية في أفراد المجتمع، والتي من شأنها الرقي بوعي المجتمع وحساسية الأفراد وأذواقهم، فالاشتراك في برامج التنمية، والمساهمة في ميدان الخدمات والإصلاح الاجتماعي، يخرج الفرد من حدوده الضيقة وحياته الخاصة إلى آفاق واسعة النطاق، ويدربه على مشاعر وانفعالات مجتمعية، أساسها الإيثار وحب الغير، والتضحية بالذات، مثل هذه المشاعر المجتمعية ضرورية لتعزيز الوجود الجمعي، أما الأنانية وحب الذات فهي مبادئ منفردة لا تتفق مع هذا الوجود⁽²⁾.
 - تُعد التنمية عاملاً مهماً من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية، ومعاييرها، وتقريب وجهات النظر بين أفراد المجتمع الواحد، بل تعمل كذلك على تحقيق التقارب الاقتصادي والاجتماعي بين شعوب العالم.
 - تكمن أهمية التنمية في تحقيق وتأمين المجتمع وضمان استقراره، وحمايته من الانحراف والعوامل الهدامة، التي من شأنها أن تشيع الفرقة بين أفرادها، فسلامة المجتمع واستقراره لا يقومان على قوة مفروضة من الأنظمة والقوانين الداخلية، أو اتفاقات ومعاهدات دولية، وإنما يقومان على قوة الروابط والعلاقات التي تربط بين الأفراد، وتوحد بين أفكارهم ومشاعرهم، وتعمل على تكامل وظائفهم واتحاد مواقفهم⁽³⁾.
 - يشعر الأفراد في ظل التنمية شعوراً حقيقياً بوجود المجتمع، فالرعاية تساهم في تحقيق معنى المجتمع، وهي تؤكد في نفوس الأفراد الشعور بالوجدان الجمعي أو المشاركة الوجدانية الجمعية، ولا وجود للمجتمع شعورياً إلا إذا ارتبط أفرادها بوعي جمعي، وحساسية جماعية

(1) عادل بونقاب، مرجع سابق، ص4.

(2) عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، المطبعة العالمية، القاهرة، مصر، (بدون طبعة)، 1970 م، ص119.

(3) مسعد الفاروق حمودة، التنمية الاجتماعية، مطبعة سامي، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1999 م، ص38-39.

بالتحرر، أما المجتمعات التي تقوم على أساس التسلط واستعباد الفرد لأخيه، أو استعباد المجتمع لغيره من المجتمعات، فلن يكون لوجودها معنى إيجابي، وهذه متعلقة بوجهة نظر الدولة في طبيعتها ووظيفتها الأساسية، والتي تتمثل في الأمن، والنظام، والحماية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتحرير المواطنين من المشاكل، والارتقاء بهم إلى مستويات معيشية كريمة، والسمو بأفكارهم ومعتقداتهم إلى نماذج مثالية من القيم الإنسانية⁽¹⁾.

3. أنواع التنمية:

تعمل التنمية على إحداث تغيير كمي ونوعي وهيكل في المجتمع، ومن ثم وجود أنواع عديدة للتنمية، نستعرض بعضاً منها على النحو الآتي:

أ- **التنمية الاقتصادية:** وهي أول أنواع التنمية والأكثر شيوعاً، وهي تتعلق بالجوانب المادية والاقتصادية والإنتاجية في المجتمع، حيث تعرف بأنها الإجراءات والتدابير المخططة والمدروسة؛ بهدف إحداث تغييرات في هيكل الاقتصاد القومي، وتحقيق زيادة سريعة ومستمرة عبر فترة زمنية محددة، بحيث يستفيد منها أعضاء المجتمع⁽²⁾. كما أنها عملية بالغة الدقة، تتمثل في الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل، من خلال تغييرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي، وإحلال تكتيك أرقى، واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاءة، مع إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية. مما يستوجب تعبئة الموارد الأولية وأدوات العمل اللازمة للإنتاج، وتوظيف الأيدي العاملة والمنتجة المؤهلة، وتطوير شامل للعلاقات الإنتاجية، بما يؤدي إلى زيادة إشباع الحاجات⁽³⁾.

ب- **التنمية الاجتماعية:** وهي "عملية تغيير حضاري، تتناول آفاقاً واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان، وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه، ورفع مستواه الثقافي والصحي، والفكري، والروحي، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة، ومن أجل خدمة أهداف التنمية"⁽⁴⁾.

(1) مسعد الفاروق حمودة، مرجع سابق، ص 39.

(2) محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1999 م، ص 19.

(3) محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، التخطيط، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008 م - 2009 م، ص 14.

(4) إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2005 م، ص 175.

وعُرفت التنمية الاجتماعية أيضاً بأنها: "عمليات تغيير اجتماعي، تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه؛ بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، ومواجهة وحل مشكلاتهم المختلفة"⁽¹⁾. كما أنها "كل مركب يستهدف التأثير على البناء الاجتماعي في المجتمع، من خلال مداخل خاصة تتفق والمعطيات الثقافية"⁽²⁾.

ويرى على الحوات أن اصطلاح التنمية الاجتماعية يرادف اصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية، التي تمثل جانباً من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، كما يطلق اصطلاح التنمية الاجتماعية على الخدمات الاجتماعية، التي تقدمها قطاعات التعليم والصحة والتدريب المهني والإسكان، واعتبرت التنمية الاجتماعية كذلك بأنها عمليات تغيير اجتماعي، تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه؛ بهدف تلبية وإشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد⁽³⁾. فالتنمية الاجتماعية بالإضافة إلى أنها تقديم للخدمات، فهي تشمل أيضاً على عنصرين أساسيين هما: الأول تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة، أي تغيير الخصائص الاجتماعية للمجتمع، والثاني إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق منه قيم مستحدثة وعلاقات جديدة⁽⁴⁾.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تكمل أحدهما الأخرى، فهما مرتبطتان ببعضهما بالضرورة، ومن ثم لا يمكن تحقيق أي منهما بشكل فعال في غياب الأخرى⁽⁵⁾، فهما يسعيان إلى تحقيق هدف واحد، كما أن كل منهما تساهم في الأخرى، وتدعمها وتؤثر فيها، فالتنمية الاجتماعية مهمة لقيام التنمية الاقتصادية، فهي تقوم على دفع عجلتها وضمان نجاحها واستمرارها، وفي الوقت نفسه تعتمد عمليات النمو الاقتصادي على المهارات البشرية أكثر من اعتمادها على رأس المال، فالتنمية تتطلب في المقام الأول الأيدي العاملة على مستوى خاص، من الصحة، والتعليم، والإنتاج، يمثلها البناء الطبقي للمجتمع ونظمه الاجتماعية، والتركيب السكاني، ومستوى الخدمات المتوفرة لهم، من تعليم، وصحة، ومواصلات، وتغذية، وتوظيف، ونمط استهلاك... إلخ، كما تحده وتؤثر فيه المعوقات المتصلة بالتغيير الاجتماعي كالمشكلات

(1) عبد العزيز عبد الله مختار، التخطيط لتنمية المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1995 م، ص 93.

(2) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة-الاستراتيجيات-نماذج ممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2000 م، ص 105.

(3) على الحوات، مرجع سابق، ص ص 87 - 88.

(4) عبد العزيز عبد الله مختار، مرجع سابق، ص 93.

(5) محمد الجوهري، مرجع سابق، ص 150.

الاجتماعية، والفوارق الكبيرة في الدخل ومستويات المعيشة بين أفراد المجتمع، ومشكلات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر، ومشكلات النمو السكاني وتوزيعها الجغرافي... إلخ⁽¹⁾.

4. مستويات التنمية:

ترتبط التنمية ببيئتها المحيطة بها، ولا يمكن أن تنفصل عنها، كما إنها ترتبط بالتصورات التي رسمت من أجلها، فهناك ثلاثة مستويات أساسية متعارف عليها بين خبراء التنمية:

أ- المستوى القومي: ويقصد به اتخاذ الدولة بالكامل اتجاها لتحقيق التنمية الشاملة في كافة القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدمية (كالزراعة والصناعة والتعليم...)، ومراعاة التوازن والتنسيق بينها.

ب- المستوى الإقليمي: وهو الذي يتخذ من إقليم محدد حيزاً ووحدة للتنمية، سواءً أكان هذا الإقليم وحدة سياسية، أم جغرافية، أم اقتصادية، أم ثقافية، أم إدارية.

ج- المستوى المحلي: التنمية المحلية، أو ما اصطلح على تسميتها بتنمية المجتمع المحلي، ويقصد بها المشروعات التي من خلالها يمكن تنسيق وتوحيد جهود سكان المحليات (قرى أو مدن أو أحياء بالمدن) مع السلطات الحكومية، بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات المحلية والإسهام في تنميتها⁽²⁾.

بناءً على ما سبق، فإن هذا البحث سيهتم بدراسة التنمية على المستوى المحلي مركزاً على مشروعات الأسرة المنتجة.

5. المقترضات الأساسية للتنمية:

لا يمكن تحقيق الأهداف العامة للتنمية إلا من خلال المقترضات الأساسية للتنمية، والمتمثلة في الآتي:

- أ- استقلال الدولة السياسي، وتحررها من سيطرة الاستعمار.
- ب- الاستقلال الاقتصادي وإنهاء حالة التبعية، وتولي الدولة الدور الرئيسي في توجيه الاقتصاد القومي، والعمل على تنوع مصادر الدخل⁽³⁾.

(1) محمد شفيق، مرجع سابق، ص 9 - 10.

(2) محمد شفيق، مرجع سابق، ص 19 - 20.

(3) سميرة كامل محمد على، أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص 53-54.

- ج- التحول الاجتماعي، والقضاء على الطبقات الرجعية والاستغلالية المرتبطة بالاستعمار، وقيام نخبة حاكمة جديدة مستنيرة تعمل على تحقيق طموحات المجتمع.
- د- تحرير التجارة الخارجية من سيطرة الرأسماليين الأجانب، الذين يعرقلون أي محاولة لخلق أوضاع اقتصادية تغني تدريجياً عن الواردات، وسد احتياجات البلاد من المنتجات المحلية، لذا يجب أن يمتد الدور الاقتصادي للدولة إلى التجارة الخارجية منذ بدء عملية التنمية.
- هـ- تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القديمة التي تحول دون تنفيذ سياسة التنمية، والمتمثلة في علاقات الإنتاج، وعلاقات الملكية، والعلاقات البشرية القديمة والتي تحد من قدرات العاملين وإنتاجيتهم، لذا ينبغي العمل على إنشاء علاقات جديدة فعالة تدعم الاقتصاد القومي من خلال تنمية قوى الإنتاج، وتقديم إنتاجية العمل، واستخدام أساليب تكنولوجية متقدمة.
- و- المشاركة الإيجابية لأفراد المجتمع في عملية التنمية، حيث إن نجاح عملية التنمية يتوقف على حماس أفراد المجتمع لتحقيق التقدم المادي⁽¹⁾.

ويرى "بلتهم" أن من ضمن المتطلبات البشرية المشاركة الحماسية لأفراد المجتمع، فهي ضرورية للتنمية، حيث يُعدّ البشر في المجتمعات النامية من أهم قوى الإنتاج، وأن أي جهاز بيروقراطي حتى وإن كان مزوداً بمفاهيم حديثة عن متطلبات التنمية، لا يمكن له أن ينجح في تحقيق تنمية سريعة إلا بارتفاع مستوى وعي الأفراد، ويكون ذلك من خلال مكافحة الأمية، وتحقيق إلزامية التعليم، وتعبئة الطاقات لمحاربة التخلف، كما تستوجب متطلبات التنمية المزيد من العدالة الاجتماعية، والمساواة الاقتصادية، والعمل على إشباع حاجات الأفراد خاصة في مجالي التعليم والصحة⁽²⁾.

ثانياً: تنمية المجتمع المحلي:

1. ماهية تنمية المجتمع المحلي وتطورها التاريخي:

تُعدّ تنمية المجتمعات المحلية دعامة من دعائم التنمية الشاملة، إذ تهدف إلى تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية، ويفرض علينا الواقع عند الحديث عن تنمية المجتمع المحلي البحث تاريخياً عن بداية ظهور هذا المفهوم وانتشاره، وتوضيح مكوناته الأساسية، والمتمثلة في مفهومي المجتمع والمجتمع المحلي.

(1) سميرة كامل محمد علي، أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص 54-56.

(2) ماجد حسني صبيح، مسلم فايز أبو حلو، مرجع سابق، ص 88-89.

أ- **المجتمع:** يُعد المجتمع بؤرة اهتمام علم الاجتماع الذي يرى أن المجتمع سواءً أكان (جماعات أم أفراداً) من حيث العلاقات الإنسانية، وما يحدث بينها من تفاعل وظواهر اجتماعية لها آثارها على المجتمع⁽¹⁾، ولعل أبرز التعريفات التي قدمت للمجتمع هي أنه: "نسق اجتماعي مكتفٍ بذاته، ومستمر في البقاء بفعل قواه الخاصة، وهو يضم أعضاءً من كلا الجنسين، ومن كافة الفئات العمرية"⁽²⁾. إلا أن المفهوم السوسولوجي للمجتمع غالباً ما يشير إلى المجتمعات الكبيرة ذات الطابع التنظيمي العالي، فيعرف المجتمع بأنه: مجموعة من الأفراد، تعيش في بقعة جغرافية واحدة، وتشارك في خصائص معينة.

يطلق مفهوم المجتمع على كل جماعة أو مجموعة من الأفراد تربطهم رابطة معينة، تؤثر في علاقات بعضهم البعض بشكل دائم أو مؤقت، ومن أمثلة ذلك الدولة، أو المدينة، أو القرية، أو أعضاء النادي، أو جماعة اللعب، أو جماعة اللصوص⁽³⁾.

ب- **المجتمع المحلي:** ظهر مفهوم المجتمع المحلي في الدراسات المبكرة عن المجتمع المحلي "لروبرت ماكيفر" عام 1917، حيث لخص في كتابه المجتمع مفهومه عن المجتمع المحلي بأنه: "أعضاء أي جماعة صغيرة أو كبيرة، يعيشون معاً بطريقة يترتب عنها أن يشاركوا في الظروف الأساسية للحياة المشتركة، ولا يشتركون بالذات في مصلحة دون غيرها، وعلامة المجتمع المحلي أن الفرد يستطيع أن يقضي حياته كلها داخله، فالفرد لا يستطيع أن يقضي حياته في أحد المنظمات أو المؤسسات، ولكنه يستطيع أن يعيش هذه الحياة داخل قبيلة أو قرية أو مدينة". ويرى "ماكيفر" أن هناك أساسين مهمين يقوم عليهما المجتمع المحلي هما: الإقليم الذي يشغله، والشعور المشترك الذي يربط أعضاء المجتمع المحلي معاً، بحيث يعطيهم طابعاً خاصاً، وفي الوقت نفسه يؤدي إلى تماسكهم الاجتماعي، ويتفق "هنط" في تعريفه للمجتمع المحلي مع "ماكيفر" من حيث إن المجتمع المحلي يتكون من الأفراد الذين يعيشون في منطقة محلية، ونتيجة للمعيشة المشتركة تكون لهم مصالح معينة، ومشاكل مشتركة؛ نظراً لقرب أعضاء المجتمع المحلي من بعضهم، فيتعاونون، وينتظمون، ويبحثون عن طرق توفير الخدمات والسلع من جميع الأنواع، وكذلك إقامة التنظيمات التي يتميز بها

(1) محجوب عطية الفائدي، علم الاجتماع الحضري، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط 1، 2004 م، ص 18.

(2) صالح الصقور، موسوعة الخدمة الاجتماعية المعاصرة، دار زهران، عمان، الأردن، (بدون طبعة)، 2009 م، ص 270.

(3) محجوب عطية الفائدي، مرجع سابق، ص 19.

المجتمع ككل، كما يرى كل من "اوجبرن" و"نيمكوف" أن هناك أنواعاً كثيرة من المجتمعات المحلية، فهناك مثلاً المجتمعات المحلية الريفية، والقرى، وهناك المدن الصغيرة، والمدن المزدهمة، وهذه المجتمعات تختلف من حيث حجمها وخصائصها العامة، فبعضها ذو طابع صناعي، والبعض الآخر ذو طابع زراعي⁽¹⁾.

ويشير التعريف السوسولوجي إلى المجتمع المحلي بأنه: نسق اجتماعي يشتمل على عدد من البناءات الاجتماعية النظامية لأفراد وجماعات وتنظيمات، ويستهدف إشباع حاجاتهم، من خلال تكوين علاقات دور متبادلة، تشمل بناء النسق الكلي، فالمجتمع المحلي يُعد أصغر وحدة في البناء الاجتماعي داخل أي مجتمع بإمكانه الاعتماد على نفسه⁽²⁾.

فالبناء الاجتماعي العام لأي مجتمع يتكون من مكونات أساسية عدة هي:

- البيئة الطبيعية: وهي الإطار البيئي والجغرافي الذي يحدد المجتمع، (وتشمل كل ما في البيئة من أوضاع طبيعية من مناخ، وتربة، ومعادن، وغابات، وتضاريس... الخ).
- البيئة الاجتماعية: وهي المناخ الاجتماعي الذي يعيش في ظله أفراد المجتمع، (وتشمل المؤسسات الاجتماعية المختلفة، والجماعات، والتجمعات، والهيئات، والمشاريع المختلفة).
- السكان: وهم مجموعة الأفراد الذين يشكلون الطاقة البشرية في المجتمع.
- العلاقات الاجتماعية: وهي العمليات والتفاعلات الناجمة عن تفاعل الأفراد في البيئتين الطبيعية والاجتماعية.
- النظم والمؤسسات الاجتماعية: وهي مجموعة الأجهزة التي تقوم بالنشاط الاجتماعي وتحقيق الوظائف الاجتماعية⁽³⁾.

إن المجتمع المحلي هو مجموعة من الناس يتشاركون منطقة جغرافية محددة، ويشتركون معاً في الأنشطة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، ويكونون فيما بينهم وحدة ذات حكم ذاتي، تسودها قيم عامة، ويشعرون بالانتماء نحوها، وأمثلة المجتمع المحلي القرية والمدينة الصغيرة⁽⁴⁾.

(1) محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع: نظريات وتطبيقات، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (بدون طبعة)، 1985 م، ص ص 114-118.

(2) سامية محمد جابر، علم الاجتماع العام، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (بدون طبعة)، 1989 م، ص 165.

(3) مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط 1، 1977 م، ص 166 - 168.

(4) عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار المشرق الثقافي، عمان، الأردن، ط 1، 2006 م، ص 422.

لذا فإن دراسة المجتمع المحلي أو تنميته تستوجب من المهتمين الإلمام بنقاط أساسية ينبغي الاهتمام بها، وهي:

- تأثير طبيعة البيئة الجغرافية بطرق مختلفة على الحياة الاقتصادية والثقافية للمجتمع المحلي.
- تكامل العلاقات الاجتماعية، والجماعات، والظواهر، والنظم التي يتألف منها المجتمع المحلي.
- التركيز على البعد الإنساني سيكولوجياً عند دراسة المجتمع المحلي؛ لأهميته الكبيرة في العملية التنموية وما تتطلب من دافعية للتغيير.

فالإحاطة بهذه النقاط تُعد أمراً ضرورياً لفهم المجتمع المحلي، حيث إن المجتمع المحلي من منظور علم الاجتماع يُعد نسقاً فرعياً يتفاعل مع النسق الأكبر (المجتمع الكبير)، ويدخل معه في علاقات متداخلة ما يعكس مشاكله، سواء المتعلقة بالبناء الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو الثقافي، ومن ثم فإن تنمية المجتمعات المحلية جزء من التنمية الوطنية، تهدف إلى تطوير الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبذلك يسهم المجتمع المحلي وفق إطار سياسة تنموية محلية في تطور وتقدم المجتمع الكبير⁽¹⁾.

ج- التطور التاريخي لمفهوم تنمية المجتمع المحلي:

إن تحديد مفهوم تنمية المجتمع المحلي وتتبع تطوره التاريخي لا يتأتى من فراغ، وإنما جاء وفقاً لتغيرات زمنية معينة، أصابت المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كان أهمها تزايد حركات الاستقلال الوطني، وتزايد حركة المد الاشتراكي. وما صاحبها من سيطرة لبعض القضايا على الفكر العالمي كالنخطيط القومي، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الحضرية، وتنمية المجتمع الريفي⁽²⁾، وتنمية المجتمع المحلي التي حظيت باهتمام كبير من حكومات الدول، خاصة الدول النامية باعتبارها الأداة والوسيلة الفعالة للوصول للتنمية الشاملة على المستوى القومي⁽³⁾.

(1) مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، مرجع سابق، ص ص 232، 233.

(2) نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (بدون طبعة)، 1981 م، ص ص 101-102.

(3) آمال السيد على، المشاركة الشعبية في البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في إحدى قرى البرنامج بمحافظة الدقهلية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، مصر، 1999 م، ص 8.

حيث يرى الكثير ممن أرخوا لمفهوم تنمية المجتمع المحلي أن أصوله الأولى ترجع إلى العقد الثاني من القرن العشرين، في إشارة منهم إلى العديد من البرامج والسياسات والجهود التي اتبعتها الحكومات والهيئات التطوعية سواءً في المستعمرات البريطانية في الدول التي حصلت على استقلالها، أم في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي سعت جميعها إلى تحريك الأوضاع القائمة في المجتمعات الريفية، ورفع مستوى المعيشة⁽¹⁾.

وتقسيم مراحل تطور مفهوم تنمية المجتمع المحلي على ثلاث مراحل أساسية هي:

1. من داخل الدوائر الاستعمارية البريطانية: وتُعد محاولة الدوائر الاستعمارية البريطانية المحاولة الأولى لظهور مفهوم تنمية المجتمع المحلي، ففي عام 1944 م ظهر لأول مرة في تقرير قدمته اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا عن التربية الجماهيرية، الفكرة الرئيسية التي تناولها التقرير هي أن الاهتمام بنسق المجتمع القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأسواق المجتمعات المحلية، ويكون ذلك من خلال تعليم أفراد هذه المجتمعات، وتزويدهم بالمهارات اللازمة، وتنمية قدراتهم وتوجيهها نحو مسارات التغيير الاقتصادي والاجتماعي. وقد صدر اعتراض على مصطلح الجماهير لما يحمله من متضمنات ماركسية أو اشتراكية، مما أدى إلى استبداله بمصطلح تنمية المجتمع المحلي⁽²⁾.

وكان أول تعريف منظم لتنمية المجتمع المحلي في مؤتمر كامبردج الصيفي حول الإدارة الأفريقية، المنعقد عام 1948 م، حيث استخدم مفهوم تنمية المجتمع المحلي للدلالة على الحركة التي تستهدف النهوض بالمجتمعات بمبادأة من الأهالي، ولو لم يتخذ الأهالي تلك المبادأة، وهنا يتطلب الأمر استخدام الأساليب الفنية لتنشيط واستثارة تلك المبادأة، بطريقة تحقق الاستجابة الفعالة لهذه الحركة. وفي عام 1949 م نظم معهد لندن للتعليم برنامجاً دراسياً عن تنمية المجتمع المحلي⁽³⁾. وتلا هذا مؤتمر أشردج للتنمية الاجتماعية، والذي عقد في عام 1954 م،

(1) السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص ص43-44.

(2) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص ص108 - 109.

(3) منى جميل سلام، مصطفى محمد على، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2015 م، ص 20.

حيث قبل فيها المؤتمر الصيغة العامة للتعريف السابق لتنمية المجتمع المحلي على أنها: "حركة مصممة لتحقيق الحياة الأحسن للمجتمع ككل، عن طريق المشاركة الفعالة للمجتمع ومبادئه"⁽¹⁾. ويتضح من العرض السابق لتطور هذا المفهوم أنه نشأ في إطار فكر استعماري، استبعد مفاهيم التغيير الثوري في علاقات الإنتاج، كما أنه جزءاً عملية التنمية وعدّها حركة منفصلة عن البناء القومي، ولا تنبثق عن تخطيط سيادي⁽²⁾.

إن انتشار برامج تنمية المجتمع المحلي لم تنتهياً ظروفها إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تمكنت الدول الخاضعة للاستعمار من الحصول على استقلالها، وفي حوالي منتصف الخمسينيات تبنت العديد من الدول النامية فكرة تنمية المجتمع المحلي كسياسة قومية، وبرنامج قوي لتحسين الأوضاع المتردية من خلال الجهود الذاتية للمواطنين، ومنذ هذه الفترة بدأ يتضح للجميع أهمية وفعالية تنمية المجتمع المحلي⁽³⁾.

2. من داخل دوائر الأمم المتحدة: حيث تناولت الدراسات المتخصصة بالأمم المتحدة مفهوم تنمية المجتمع المحلي بالكثير من الاهتمام، فظهرت لأول مرة في إطار الأمم المتحدة عام 1950 م كدراسة منظمة، كما حُصص قسم يهتم بأمور تنظيم وتنمية المجتمع التابع لدائرة الشؤون الاجتماعية بالأمم المتحدة⁽⁴⁾، وفي عام 1955 م اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً باعتبار منهج تنمية المجتمع المحلي وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية، وقدمت هيئة الأمم المتحدة تعريفاً لهذا المفهوم في ذلك الوقت بأنه: "العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، من خلال المشاركة الإيجابية لأهالي المجتمع في هذه العملية، وبالاعتماد الكامل على مبادأة الأهالي بقدر الإمكان"⁽⁵⁾.

(1) زهرة شريف، التغيرات الاجتماعية وأثارها في الشخصية القروية: دراسة مونوغرافية عن بلدية بوعينان-البليدة، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع الثقافي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008 م - 2009 م، ص 85.

(2) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 110.

(3) السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص 44.

(4) أحمد مصطفى خاطر، محمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2010 م، ص 52.

(5) محمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1999 م، ص ص 97-98.

إلا أن هذا التعريف فيما بعد عدّه الباحثون في الأمم المتحدة تعريفاً قاصراً الأمر الذي أدى إلى إصدار تعريف أكثر شمولاً، وعُدّ تعريفاً رسمياً في عام 1956 م، تلتزم به أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في العمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية. وعُرفت تنمية المجتمع المحلي بأنها: "العمليات التي تتوحد بها جهود الأهالي والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، وتمكينها من المساهمة في التقدم القومي". حيث تضمن هذا التعريف مبادئ أساسيين: الأول تحقيق مشاركة الأهالي والاعتماد على مبادراتهم ومواردهم المحلية، والثاني تقديم الخدمات الفنية للأهالي، بحيث تشجع المبادأة المحلية، وتجعل الجهود الذاتية أكثر فعالية⁽¹⁾.

وفي عام 1957 م ركزت الأمم المتحدة على تنمية المجتمعات المحلية الحضرية، بعد أن كان تركيزها فقط على تنمية المناطق الريفية، وكان ينصب اهتمامها على استراتيجية التحديث كعملية، وعلى تنسيق الخدمات في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والزراعة⁽²⁾. فظهر لمفهوم تنمية المجتمع المحلي انعكاساً واضحاً لتركيز التنمية الريفية المتكاملة على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، ومن ثم ظهر مفهوم جديد للتنمية، يشتمل على تنمية المجتمع المحلي، سواءً أكانت ريفية أم حضرية⁽³⁾.

وفي عام 1963 م تناول خبراء الأمم المتحدة المتخصصون في مجال التنمية علاقة تنمية المجتمع المحلي بالتخطيط، والترتيبات التنظيمية المختلفة لمشروعات التنمية المحلية، واقترحوا أساليب عدة لدعم التأثير الاقتصادي والاجتماعي لتنمية المجتمع المحلي، كما اهتمت الأمم المتحدة بالعلاقة بين التنمية المحلية والتخطيط المركزي، فأكد تقريرها لسنة 1967 م على أن التنمية الحقيقية تتطلب تجنب فرض الخطط من أعلى، واستعمال تنمية المجتمع المحلي كوسيلة لتنفيذ العمل الذي تقررته السلطات العليا⁽⁴⁾.

3. التعريف السوسولوجي لمفهوم تنمية المجتمع المحلي: يشير التراث السوسولوجي إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين على تعريف معين لتنمية المجتمع المحلي، حيث أبرز "فيليب

(1) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 112.

(2) السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص 45.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2001 م، ص 14-15.

(4) السبتي وسيلة، مرجع السابق، ص 46.

روب" في دراسته عن التنمية الاجتماعية أوجه الخلاف بين مفهومي التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي، فأشار إلى أن الأخير يسعى إلى إحداث تحولات اجتماعية في أي اتجاه، في حين أن التنمية الاجتماعية تتمثل في استحداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة، أو هي التغيير العمدي لهذه الظروف، وعلى هذا الأساس فإن فكرة التنمية عند "روب" مشبعة بالغرض الإنساني التي يتأثر ويتشكل عن طريق القيم الاجتماعية، ويؤكد أن عملية التنمية لا يمكن أن تبرز ذاتها، ولكن ما يبرزها هو ما تهدف إليه⁽¹⁾.

في حين أشار "باتن" إلى أن تنمية المجتمع المحلي تعني تطوير مستويات الحياة نحو الأحسن، من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية، والقضاء على الأمية، ورفع المستويات الصحية والثقافية، من خلال التركيز على استثارة جهود الأهالي؛ ليُقدموا على مختلف المشروعات القائمة على الجهد الذاتي، والتي تستهدف تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية، من هنا طور "باتن" مفهومه عن تنمية المجتمع المحلي إلى أنها: عملية يناقش من خلالها أهالي المجتمعات الصغيرة حاجاتهم، ويرسمون الخطط المشتركة لإشباعها، ويتفق "لوري نلسن" مع "روب" بأن التنمية المحلية عملية تعليمية، يتم من خلالها تزويد الأهالي بالقدرة على إدراك مشكلاتهم، وتشخيص أسبابها ومواجهتها، ودعمهم بالقدرات التخطيطية والتنفيذية اللازمة. كما يتفق كل من "رونالد وارن" و"تيومين" مع "نلسن" في التأكيد على أن جوهر تنمية المجتمع المحلي يتمثل أساساً في العملية، وليس في الأنشطة أو في الناتج، حيث يشير "وارن" إلى أن تنمية المجتمع المحلي محاولة مقصودة ومستمرة لدعم النمط الأفقي في المجتمع، والمتمثل في العلاقات الاجتماعية السائدة، الأمر الذي يؤدي إلى تطوير ديناميات أكثر تقدماً في أنماط العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، وفي نفس الاتجاه يرى "تيومين" أن الخطة العملية الإنمائية تهتم بتنمية روح الاعتماد على النفس، والاهتمام بحل المشاكل في تلك المجتمعات المحلية، التي اعتادت الاعتماد على الآخرين في مواجهة مشكلاتها⁽²⁾.

وهناك مجموعة من الباحثين الاجتماعيين لم يقتصر تركيزهم في دراسة تنمية المجتمع على العملية فحسب، بل يتجاوزها إلى النشاط والأهداف المحددة ومتعددة الميادين، فأشار إليها "آرثر دانهام" بأنها: "نشاط منظم لتحسين الأحوال المعيشية، وتحقيق التكامل الاجتماعي،

(1) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 120.

(2) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 121 - 126.

وممارسة الأهالي لعملية التوجيه الذاتي"، في حين أوضح "ماهشوري" أن مفهوم تنمية المجتمع المحلي، يتضمن مشروعات عدة متناسقة ومركزة في منطقة جغرافية واحدة، مثل: مشروعات التنمية الصناعية، والتعليمية، والصحية، والزراعية، والحيوانية، والطرق، مؤكداً على الدور الحيوي للحكومة، من حيث إدارة وتمويل العملية الإنمائية، ودور الأهالي من حيث المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية⁽¹⁾.

أما "تايلور" فيعرف تنمية المجتمع المحلي بأنها: مجموعة من الطرق والوسائل التي يتمكن من خلالها الأفراد الذين يعيشون في مجتمعات محلية من المشاركة والتفاعل؛ من أجل تحسين ظروفهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تتكون جماعات عمل فعالة ومؤثرة في برامج التنمية القومية⁽²⁾.

وتوجد العديد من المحاولات العربية لتحديد مفهوم تنمية المجتمع المحلي، كان من بينها تعريف "سيد عويس" الذي يرى أن تنمية المجتمع المحلي تكون من خلال اشتراك أعضاء المجتمع في الجهود التي تبذل بهدف تحسين مستوى معيشتهم في محيطهم، بعد تزويدهم بالخدمات والمساعدات اللازمة، بطريقة تشجع على المبادرة والمشاركة الفعالة، والاعتماد على النفس، كما يلزم التعاون فيما بينهم⁽³⁾. في حين عرفها "عبد الباسط حسن" بأنها: "مدخل يستهدف إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة، عن طريق الاستفادة بالطاقات والإمكانات الموجودة بالمجتمع، والاعتماد على الجهود المحلية، والتعاون بينها وبين جهود الحكومة في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد، على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع"⁽⁴⁾.

أما "صلاح العبد" فينظر لتنمية المجتمع المحلي على أنها: عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته، وتوجيهها نحو العمل المشترك مع الحكومة بأسلوب ديمقراطي لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أفرادها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتلبية احتياجاتهم، والانتفاع بكافة الموارد البشرية والطبيعية والفنية والمالية المتاحة، في حين عرفها "محمد على الشناوي"

(1) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 133 - 134.

(2) كمال التابعي، تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار النصر للتوزيع والنشر، القاهرة، مصر، ط 2، (د.ت)، ص 22.

(3) محمد شفيق، مرجع سابق، ص 15.

(4) أحمد مصطفى خاطر، محمد عبد الفتاح محمد، مرجع السابق، ص 55.

بعملية إطلاق لشرارة التفاعل الجمعي في المجتمع، وتحرير للطاقات الكامنة والمعطلة فيه، وتطوير للعادات والتقاليد المعوقة للتغير والنمو، وتشجيع القيادات المحلية لتساهم بجهودها الواعية في خلق حركة دفع، تساعد على تحقيق أسباب التغير الاجتماعي، وتهيئة الأفراد للمساهمة الإيجابية في برامج التنمية، وحشد الإمكانيات الحكومية والأهلية لتحقيق التنمية⁽¹⁾.

وفي تعريف آخر لتنمية المجتمع المحلي، فيشار إليها بأنها: عملية تهدف إلى إقامة المشروعات الإنمائية بالوحدات الصغرى للمجتمع، وذلك من أجل التحكم في التغيرات التلقائية التي تحدث في المجتمع المحلي⁽²⁾، وتتم بشكل قاعدي من الأسفل، تعطي الأولوية لمتطلبات وحاجات المجتمع المحلي، وتسعى إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية⁽³⁾.

هذا ويتبنى البحث تعريفاً لتنمية المجتمع المحلي يتمثل في أنها: عمليات مقصودة ومخطط لها، تستهدف التغيير في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي، وتعتمد هذه العمليات على مبادأة أهالي وأفراد المجتمع أنفسهم، من أجل تحقيق إشباع حاجاتهم ومتطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تمكنهم من الحياة الكريمة.

2. أبعاد تنمية المجتمع المحلي:

لتنمية المجتمع المحلي أبعاد اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية تهتم بالفرد والمجتمع، نوجزها في الآتي:

أ- **البعد الاقتصادي:** البعد الاقتصادي لتنمية المجتمع المحلي يقوم على جانبها المادي، الذي تمثله الزيادة في حجم السلع والخدمات، وحجم استثمار رؤوس الأموال لكافة المجالات الاقتصادية والصناعية والزراعية وغيرها⁽⁴⁾، ويعتمد ذلك على ما تتميز به المنطقة من نشاطات، سواءً أكانت نشاطات حرفية، أم زراعية، أم صناعية، ولهذا فالمنطقة التي تحدد نوع نشاطها مسبقاً تكون قادرة على الاستثمار الاقتصادي المناسب لها، ويتحقق من ذلك توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة، وتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع

(1) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 23 - 24.

(2) عبد العزيز عبد الله مختار، مرجع سابق، ص 93.

(3) فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2015 م، ص 30.

(4) بلقيل نورالدين، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة ميدانية بولاية المسيلة وبتاتة، رسالة

دكتوراه، العلوم الاقتصادية، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018 م - 2019 م،

ص 17.

المحلي، كذلك امتصاص البطالة من ناحية، وتوفير السلع والمنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من ناحية أخرى، سواءً للاستهلاك المحلي أو للتوزيع للمجتمعات المحلية المجاورة، وفي سبيل تحقيق ذلك يعمل المجتمع على خلق المناخ المناسب لقيام تنمية محلية، من خلال بناء هياكل القاعدة المحلية من الطرقات والمستشفيات... الخ، واستقطاب أصحاب رؤوس الأموال من أجل الاستثمار في هذه المنطقة⁽¹⁾.

ب- البعد الاجتماعي: ويركز على الإنسان، باعتباره محور التنمية وهدفها⁽²⁾، لذا يهتم البعد الاجتماعي للتنمية بتقديم الخدمات الاجتماعية له، والمتمثلة في التعليم والصحة والسكن... الخ، وتكوينه، وتدريبه، وتأهيل مهاراته حتى يكون عضواً فعالاً في التنمية ومشاركاً فيها، ويتم ذلك من خلال خلق المناخ المناسب، الذي يُمكنه من المشاركة الفعالة التي يبرز فيها قدراته ويفرض ذاته، ويتحقق هذا بإحداث تغيير في بناء وهيكل المجتمع الاجتماعية، من خلال القضاء على الأمية، والفقر، وتقليل الفوارق الاجتماعية، والعدالة في توزيع المكنات الوظيفية، والثروات الاقتصادية، الأمر الذي يحقق تضامناً واضحاً بين مؤسسات المجتمع المحلية من ناحية، والمجتمع ككل من ناحية أخرى، من خلال خلق نسيج اجتماعي قوي ومتين للمجتمع، أساسه المساواة والعدالة الاجتماعية⁽³⁾.

ج- البعد الثقافي: يعدّ البعد الثقافي هو الإطار الاجتماعي الذي تحدث فيه التنمية، فتتأثر بكافة مكوناته، وتؤثر فيه، ويُعد مطلباً مهماً من متطلبات التنمية، ويتمثل البعد الثقافي في العديد من العناصر والمكونات البنائية، والتي منها الأنساق الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي، كالنسق العائلي، والنسق الديني، والنسق القيمي، والنسق الأيديولوجي، والنسق التعليمي، والتقسيم الطبقي، والأنماط السلوكية، والمعتقدات، والعادات والتقاليد، والطرق الشعبية... الخ⁽⁴⁾، فالثقافة تمثل مصدراً للهوية والابتكار والإبداع بالنسبة إلى الفرد والمجتمع؛ فهي عامل مهم في بناء الإدماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر، وتوفير شروط النمو

(1) بادر محمد على وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (بدون طبعة)، 2003 م، ص 189.

(2) فيصل محمد الغرابيه، أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2010 م، ص 24 - 25.

(3) بلقيل نورالدين، مرجع سابق، ص 18.

(4) سعيد أحمد أبو حليقة، دراسة في علم الاجتماع السياسي: مشكلة التنمية في ليبيا، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، (بدون طبعة)، 2005 م، ص 20.

الاقتصادي، وتولي المجتمعات عمليات التنمية⁽¹⁾. كما أن للثقافة دوراً مهماً في الخلفية التاريخية للوعي الجماهيري، وفي صيرورته المعاصرة، وهذا ما يؤثر مباشرة على مؤشرات التقدم والنمو، التي منها: التحرر من سيطرة العادات والتقاليد الضارة، وإبراز المكانة الاجتماعية للمرأة، وانتشار العلاقات الاجتماعية الإيجابية، والانفتاح العقلي على ثقافات الشعوب وأفكارهم، واندماج الوحدات الاجتماعية الصغرى في المجتمع الكبير⁽²⁾.

3. خصائص تنمية المجتمع المحلي:

تتسم عملية تنمية المجتمع المحلي بخصائص عدة أهمها ما يأتي:

- أ- تقوم تنمية المجتمع المحلي على فلسفة الجهود الذاتية.
- ب- تركز تنمية المجتمع المحلي على كافة جوانب الحياة المجتمعية، الصحية والاقتصادية والأسرية والتعليمية...إلخ، وعلى جميع احتياجاته وليس على جانب معين منها، أو التركيز على مشكلات معينة فقط.
- ج- تقوم برامج ومشروعات تنمية المجتمع على أساس احتياجات سكانه ورغباتهم، وآمالهم، لذا يجب ألا يفرض عليهم أي برامج من خارج مجتمعهم، فتراعي تنمية المجتمع مبدأ حق تقرير المصير، ومبدأ الديمقراطية، ومساعدة السكان على الضبط والتحكم في شئونهم وشؤون مجتمعهم المحلي، وإتاحة فرص الحرية للأفراد والجماعات، وتطبيق اللامركزية والمشاركة الشعبية.
- د- تهتم تنمية المجتمع المحلي بكل سكان المجتمع، وليس فقط بجماعة أو فئة من الناس، كما تهتم بجميع الفئات العمرية من رجال، ونساء، وأطفال، وشباب، وكبار، ومع ذلك ليس بالضرورة أن يشارك كل أفراد المجتمع في المشروعات والبرامج المجتمعية.
- هـ- تنمية المجتمع عملية تعليمية، تهتم بإنجاز المشروعات التي يحتاجها المجتمع، وتهتم كذلك بتعليم الناس خطوات الإنجاز؛ حتى يمكنهم من الاعتماد على أنفسهم في إنجازها من دون مساعدة الجهات المسؤولة.

(1) مذكرة من الأمين العام، يحيل الأمين العام طيه تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن الثقافة والتنمية المستدامة،

العولمة والترابط: الثقافة والتنمية المستدامة، البند 21 (ب) من جدول الأعمال المؤقت، الدورة 69، 31 يوليو، 2014 م، ص 3

(2) سعيد أحمد أبو حليقة، مرجع سابق، ص 25.

و- تتطلب تنمية المجتمع المحلي تعاون النظم المختلفة، حتى تضمن فائدة الخدمات التي تقدمها، وذلك من خلال تعاون التخصصات المختلفة في المجتمع، والمتمثلة في (التعليم، تعليم الكبار، الإدارة، الصحة العامة، الزراعة...) (1).

ز- تتطلب تنمية المجتمع المحلي توافر المساعدات الفنية، والتي تكون على شكل (عاملين، واستشارات فنية، ومعونات مالية، ومعدات...) من الجهات والهيئات الحكومية وغير الحكومية، سواءً من الدولة أو خارجها.

ح- تهتم تنمية المجتمع بكل أهداف الإنجاز، التي تركز على التنسيق والانسجام للبرامج والمشروعات لتلبية الاحتياجات المعنية، أو لحل مشكلة معينة. كما تهتم أيضاً بأهداف العملية التي تهتم بمساعدة الناس بطرق معينة، وتعمل كذلك على تقوية المشاركة والتعاون والتوجيه الذاتي.

ط- تتم تنمية المجتمع المحلي عن طريق تحديد فترة زمنية للعمل، فهي لا تتم بطرق عشوائية، فهي عملية أكثر منها برامج (2).

4. أهداف وركائز تنمية المجتمع المحلي:

تتعلق تنمية المجتمع المحلي من أهداف عدة تسعى إلى تحقيقها، كما تقوم على ركائز عدة مهمة، تضمن لها نجاح برامجها التنموية.

أ- **أهداف تنمية المجتمع المحلي:** لتنمية المجتمع المحلي أهداف عديدة ومتنوعة، فمنها أهداف اقتصادية، ومنها اجتماعية، ومنها سياسية، تنطلق جميعها من عملية تخطيط عقلائي وواعٍ وموجه، وهذه الأهداف قد تختلف من مجتمع إلى آخر نظراً لاختلاف الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكل مجتمع على حدة (3). وفيما يأتي عرض لبعض هذه الأهداف:

- استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع، وتأكيد استمرارها، ويكون ذلك بخلق حالة يتم من خلالها استخدام الموارد البشرية في المجتمع، وحتى تقوم بدور أكثر فاعلية يجب العمل على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة.

(1) أحمد مصطفى خاطر، محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 58.

(2) أحمد مصطفى خاطر، محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 58-59.

(3) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (بدون طبعة)، 1983 م، ص 49.

- التحسين المادي في حياة المجتمع، وهذا يتوقف على مدى استعداد أفراد المجتمع لتبني المشروعات، وكذلك على الأماكن الأكثر تواجداً، وعلى الخبرات الناجحة في مجالات عمل وإدارة هذه المشروعات(1).
- رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع المحلي، وإشباع وتلبية حاجاتهم الأساسية، وتوفير ضرورات الحياة المادية، من مأكّل، وملبس، ومسكن، وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة(2).
- التحسين المعنوي لأفراد المجتمع، فالتنمية لا تتوقف عند تحقيق أهداف مادية فقط، بل تسعى أيضاً إلى تحقيق أهداف معنوية غير ملموسة، إلا أنها محسوبة مسبقاً ويتعمد إحداثها، وتشمل هذه الأهداف المتغيرات السلوكية، والمعرفية، والمهارة، والتي تطرأ على أفراد المجتمع أثناء قيامهم بعملية التنمية المحلية، وتتحقق الأهداف المعنوية من خلال:
 - اكتساب المواطنين الاتجاه نحو المبادأة لحل مشكلاتهم، التي يدركونها ويشعرون بضررها عليهم، ويكون ذلك من خلال اشتراكهم في مشروعات للتنمية، الأمر الذي يجعل أفراد المجتمع يميلون إلى نبذ أسلوب التعايش مع المشكلات والسلبية اتجاهها، ومبادأتهم لحلها، والتصدي لها، ومواجهتها.
 - تعود المواطنون على تحمل المسؤولية الاجتماعية، وإدراكهم بأن مصالحهم من مصلحة مجتمعهم.
 - تدريب المواطنين على القيام بأدوار قيادية تناسب قدراتهم وإمكانياتهم.
 - تدريب المواطنين على ممارسة التقويم الذاتي والموضوعي، من خلال واقع العمل الميداني، والمشاركة في تنفيذ وتتبع المشروعات وتقوميتها(3).
- قليل التفاوت في الدخل والثروات بين أفراد المجتمع، فمعظم المجتمعات النامية توجد بها فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروات، وكذلك سيطرة فئة قليلة من أفراد المجتمع على نصيب كبير من ثرواته، في حين يتحصل أغلبية أفراد المجتمع على القليل منها، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، نتيجة للتفاوت بين

(1) أحمد مصطفى خاطر، محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص60.

(2) سميرة كامل محمد علي، أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص70.

(3) أحمد مصطفى خاطر، محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص ص60-61.

حالة من الغنى المفرط، وحالة من الفقر المدقع، لذا يعد تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات من بين الأهداف التي تسعى تنمية المجتمع المحلي إلى تحقيقها⁽¹⁾.

- بناء الأساس المادي للتقدم، وهو بناء قاعدة تحتية تستوعب الاستثمارات، وتوسيع القطاع الاقتصادي من خلال بناء هيكل إنتاجي، فتنمية المجتمع المحلي تكون فعلية حينما تركز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم، والانطلاق الحقيقية لتوسيع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

- زيادة الدخل المحلي، فزيادة الدخل سواءً الدخل المحلي أو الدخل الوطني يُعد مهماً لأي تنمية، فالدخل عصب التنمية ومحركها، وعلى أساسه يتم بلورة المشاريع، وإقامة الخطط، لذلك فإن الدخل المحلي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى توفر رؤوس الأموال، والكفاءات التي تساهم بدورها في تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي، حيث تسعى جهود المجتمعات النامية إلى إيجاد توازن حقيقي بين معدل النمو الديموغرافي، وزيادة الدخل المحلي⁽²⁾.

- توفير السلع والخدمات في المجتمع المحلي.

- تحقيق التكامل والترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع المحلي⁽³⁾.

- توفير المناخ الذي يمكن أهالي المجتمع المحلي من الإبداع والاعتماد على الذات، من دون اعتمادهم الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة للمجتمع المحلي، وتوفير التسهيلات اللازمة، مما يساهم في تطوير المجتمع، ويتيح مزيداً من فرص العمل لأفراده.

- تعزيز روح العمل الجماعي، والربط بين جهود أفراد المجتمع المحلي والجهود الحكومية للنهوض بالبلاد اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً⁽⁴⁾.

ب- ركائز تنمية المجتمع المحلي: تقوم تنمية المجتمع المحلي على ركائز عدة مهمة، تضمن لها تحقيق أهدافها، وتتمثل هذه الركائز في الآتي:

(1) سميرة كامل محمد علي، أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص 71.

(2) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص 53 - 54.

(3) كمال بودانة شعباني، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحيح - الجلفة، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013 م-2014 م، ص 81 - 82.

(4) بن شيخ علي، بوعكاز عامر، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتأثيره على التنمية الريفية: دراسة حالة المناطق الريفية لبلدية الإدريسية، رسالة ماجستير، السياسات العامة والتنمية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2016 م-2017 م، ص 34-35.

- المشاركة الشعبية، وتكون بإشراك أو مساهمة أفراد المجتمع المحلي في برامج التنمية، ويتم ذلك من خلال التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التنموية التي تعبر عن احتياجاتهم الفعلية⁽¹⁾، فالمشاركة تُعدّ الركيزة الأساسية التي يتوقف عليها نجاح أو فشل مشروعات التنمية، خاصة في المجتمعات النامية. فمشاركة المواطنين في مشروعات تنمية المجتمع المحلي، حقيقة يؤمن بها المخططون والممارسون والمسؤولون، سواءً في المجتمعات النامية أو حتى في المجتمعات المتقدمة، خاصة بعد أن زاد تأكدهم من أن المشروعات التي يشارك فيها الأفراد المحليون، تكلفتها أقل من الناحية المادية ومردودها أكثر من الناحية العملية، خاصة في إنجاح الخطط التنموية التي تقام في المجتمع، إلا أن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها⁽²⁾.
- تكامل مشروعات الخدمات داخل المجتمع المحلي، والتنسيق بينها، بحيث لا يكون هناك خدمات مكررة، ولا أي نوع من التناقض والتضاد بينها.
- الإسراع في الوصول إلى نتائج مادية ملموسة للمجتمع، حيث تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة كالخدمات الطبية، والإسكان، وغيرها، واختيار المخططين لتلك المشروعات ذات التكاليف القليلة والعائد السريع، وفي الوقت نفسه تسد حاجة المجتمع المحلي، حتى يمكن كسب ثقة أفراد المجتمع، ولا يتم ذلك إلا من خلال منفعة ملموسة يحصلون عليها من جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، فالثقة مطلب ضروري في فعالية برامج تنمية المجتمع المحلي.
- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع، سواءً أكانت موارد مادية أم موارد بشرية، فاستعمال الأفراد للموارد المادية المعروفة أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة معروفة، كما ينطبق هذا على قادة المجتمع المحلي، اللذين يُعدّون موارد بشرية مهمة ومؤثرة في برامج التنمية، حيث يُعدّون أكثر فعالية في تسيير الموارد المحلية، وأكثر قدرة على التغيير في اتجاهات أفراد المجتمع المحلي على عكس القادة الأجانب، كما أن الاعتماد على موارد المجتمع المحلي له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروعات؛ نظراً لاعتمادهم على موارد ذاتية محلية⁽³⁾.

(1) السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص 50.

(2) أحمد مصطفى خاطر، محمد عبد الفتاح محمد، مرجع سابق، ص 81.

(3) السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص 50-51.

5. برامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلي:

تقوم تنمية المجتمع المحلي على العديد من البرامج التي تتم بمشاركة أهالي المجتمع

المحلي، والتي يمكن حصر معظمها في البرامج الآتية:

- أ- برامج عمرانية، وتشمل:
 - توفير المسكن المناسب لأهالي المجتمع.
 - أشغال الطرق والمطارات، وإنشاء الجسور، والسدود⁽¹⁾.
- ب- برامج اجتماعية، وتشمل:
 - إقامة دور لحضانة الأطفال.
 - إقامة مشروعات للأسر المنتجة.
 - تشجيع الأفراد على إقامة المشروعات بالجهود الذاتية.
 - إقامة مؤسسات للادخار، وتشجيع الأفراد على الحد من السلوك الاستهلاكي، وترغيبهم في عملية تنمية الموارد والمدخرات المحلية.
- ج- برامج تعليمية، وتشمل:
 - إقامة المدارس لمرحل التعليم المختلفة.
 - إقامة فصول لمحو الأمية لتعليم القراءة والكتابة.
 - إقامة المكتبات العمومية والتوسع فيها.
- د- برامج ثقافية، وتشمل:
 - تنظيم وإقامة الندوات والمحاضرات التي تتناول قضايا التنمية، وتناقش الأحداث الجارية.
 - إقامة مكتبات عامة، والتشجيع على الاطلاع والثقافة.
- هـ- برامج زراعية، وتشمل:
 - توسيع المساحات الخضراء.
 - فتح المسالك الفلاحية وفك العزلة عن المناطق الريفية.
 - إقامة قنوات للسقي.
- و- برامج صحية، وتشمل:
 - إقامة مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية أهالي المجتمع المحلي.

(1) السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص55.

- إقامة المستشفيات العامة، ومراكز رعاية الأمومة والطفولة.
 - ز- برامج خدمية، وتشمل:
 - إعادة تأهيل المناطق الحضرية.
 - تأهيل مرافق ودور الشباب حتى تساير تطورات العصر⁽¹⁾.
 - توفير مرافق الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي...إلخ.
 - ح- برامج صناعية، وتشمل:
 - دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
 - توسيع شبكة التغطية بالكهرباء والغاز الطبيعي.
 - تهيئة المناطق الصناعية.
 - إقامة وحدات صناعية تستوعب عددا من الأيدي العاملة.
 - تشجيع الأهالي بالمشاركة في مشروعات الخدمة العامة كتمهيد وشق الطرق، وإنشاء الحدائق والاهتمام بها، وزراعة الأشجار، وحملات النظافة.
- إن البرامج السابقة تهدف إلى تلبية وإشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، وحتى تنجح هذه البرامج وتحقق أهدافها، لابد من إسهام الهيئات المحلية فيها، وحرصها على تنفيذها⁽²⁾.

(1) السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص 55-57.

(2) السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص 57.

ثالثاً: الأسرة المنتجة في المجتمع المحلي:

يُعدّ مشروع الأسر المنتجة من البرامج التنموية، التي لاقت إقبالاً في المجتمعات المتقدمة والنامية، وذلك لما لها من أهمية في تنمية المجتمع المحلي، وما تقوم به من دور كبير في توفير فرص العمل ومكافحة الفقر، كما يمكن أن تساهم في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها بعض الأسر، إذ ما تم اتباع الأساليب العلمية في تخطيطها وتنفيذها، وهذا ما أكدته تجارب العديد من الدول مثل الصين، والهند، وسنغافورة، واليابان، التي حققت نجاحاً من خلال دعمها وتشجيعها لمشروعات الأسر المنتجة.

لذا سنتناول في هذا المحور المواضيع الآتية:

1. ماهية الأسر المنتجة في المجتمع المحلي.
2. مراحل تطور الأسر المنتجة في المجتمع المحلي.
3. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للأسر المنتجة في المجتمع المحلي.
4. الصعوبات التي تواجه الأسر المنتجة في ممارسة نشاطاتها التنموية بالمجتمع المحلي.
5. نماذج لتجارب دول ناجحة في تنمية وتطوير مشروعات الأسر المنتجة.

1. ماهية الأسر المنتجة في المجتمع المحلي:

أ- مفهوم الأسرة:

تُعدّ الأسرة الوحدة البنائية الأساسية التي يتكون منها أي بناء اجتماعي⁽¹⁾، وتُعدّ الأسرة من الظواهر الاجتماعية الأكثر عمومية وانتشاراً⁽²⁾، وهي تعكس ما يتصف به المجتمع من تماسك أو تفكك، ومن تقدم أو تخلف، فهي وحدة اجتماعية تؤثر في المجتمع وتتأثر به⁽³⁾.

وليس لمفهوم الأسرة تعريفاً محدداً يتفق عليه علماء الاجتماع أو الأنثروبولوجيا، نظراً لتعدد التعريفات التي قدمت لمفهوم الأسرة، وبسبب تعدد وجهات النظر وتنوع أنماط الأسر التي تختلف باختلاف الأنساق الثقافية السائدة من بيئة اجتماعية إلى أخرى⁽⁴⁾. حيث أشار أحمد سالم

(1) محمد بن محمود آل عبد الله، علم النفس الاجتماعي ودور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2012 م، ص72.

(2) بهية القمودي البشتي، بعض مظاهر التغير في بناء وظائف الأسرة اليبية، المجلة الجامعة، كلية الآداب، جامعة الزاوية، ليبيا، مجلد 1، العدد 16، فبراير، 2014 م، ص119.

(3) الأسرة، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، <https://ar.wikipedia.org/wik>.

(4) حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع العائلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2003 م، ص25.

الأحمر في كتابه علم اجتماع الأسرة إلى أنه: "على الرغم من أن الأسرة مؤسسة معروفة لكل إنسان، وأن كل واحد يعتقد أنه يعرف كل شيء، فإن تعريفها تعريفاً دقيقاً واضحاً وشاملاً ليس بالمسألة السهلة، وذلك لتنوع حجمها وبنيتها ووظائفها وعلاقاتها من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى"⁽¹⁾.

ويعرفها كل من "بيرجس" و"لوك" بأنها: جماعة من الأفراد يربطهم الزواج والدم أو التبني، ويؤلفون بيتاً واحداً ويتفاعلون معاً، ولكل منهم دور محدد كزوج أو الزوجة، أب وأم، أخ وأخت مكونين ثقافة مشتركة، وعلى نفس النسق يعرف "كنجزي ديفز" الأسرة بأنها: جماعة من الأفراد، تقوم فيما بينهم علاقات على أساس قرابة العصب، وهم أقارب بعضهم للبعض الآخر⁽²⁾. في حين يراها "أوجبرن" بأنها: "رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال، أو زوج بمفرده مع أطفاله أو زوجة بمفردها مع أطفالها، وقد تكون الأسرة أكبر من ذلك، بحيث تضم أفراداً آخرين، كالجود والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة"⁽³⁾. في حين أشار "ميردوك" في تعريفه للأسرة إلى أبعد من كونها جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك، وتعاون اقتصادي، ووظيفة تكاثرية نتيجة لعلاقة يعترف بها المجتمع، وتتكون الأسرة من زوجين وطفلهما، سواءً من نسلهما أو بالتبني⁽⁴⁾.

أما سناء الخولي فعرفت الأسرة بأنها: وحدة تتكون في مجموعها من ثلاثة أعضاء على الأقل، ينتمون إلى جيلين فقط (جيل الآباء وجيل الأبناء)، وهي تشتمل على شخصين بالغين، وهما الذكر والأنثى اللذان يعرفان بأنهما الأبوان البيولوجيان للأطفال، وأنهما يقومان بالالتزامات الاقتصادية، ويحددان معظم القواعد والمعايير الأسرية⁽⁵⁾. في حين أشار غريب السيد أحمد إلى الأسرة: "جماعة اجتماعية تربط أفرادها روابط الدم والزواج، يعيشون معاً في حياة مشتركة، ويتفاعلون على نحو مستمر للوفاء بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لبقاء الأسرة"⁽⁶⁾. أما الوحيشي أحمد بيبي فيرى أن الأسرة تتكون من مجموعة أفراد يربطهم رباط

(1) أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، (بدون طبعة)، 2004 م، ص 16.

(2) عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص 16 - 17.

(3) صالح الصقور، مرجع سابق، ص 149.

(4) عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في المدينة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 1999 م، ص 35.

(5) سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (بدون طبعة)، 2009 م، ص 39.

(6) غريب سيد أحمد وآخرون، مرجع سابق، ص 20.

الزواج، الدم أو التبني، وقيمون في منزل واحد، ويتفاعلون ويتصلون ببعضهم البعض من خلال أدوارهم الاجتماعية⁽¹⁾.

ومن خلال نماذج التعريفات السابقة بناءً على التعريفات السابقة نصل إلى أن الأسرة أهم وحدة اجتماعية في المجتمع، تتكون من زوج وزوجة وأطفالهما، أو زوج وأطفاله، أو زوجة وأطفالها، ولكل منهم أدوار اجتماعية محددة يقومون بها (زوج، زوجة، ابن، ابنة، أب، أم، أخ، أخت)، ويعيشون في بيت واحد، ويؤدون وظائف بيولوجية وتربوية واقتصادية عدة.

ب- مفهوم الأسر المنتجة:

ظهر مفهوم الأسر المنتجة ضمن مسميات عدة، أخذت تظهر في الأطر النظرية للمشروعات الصغيرة، والتي من بينها مفهوم المشروعات الصغرى أو المتناهية في الصغر. حيث يرى علماء الاجتماع أن الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع، والمجتمع هو مجموعة من الأسر، تربطها علاقات اقتصادية واجتماعية وعاطفية ودينية؛ لتحقيق مصالح مشتركة فيما بينها، ولعل هذا ما أعطى أهمية خاصة للأسرة باعتبارها لبنة الإنتاج الأولى في الدول النامية، ومصدراً للكثير من المنتجات التي يعتمد الأفراد عليها في حياتهم اليومية⁽²⁾. فقد عُرف عن الأسرة قديماً بالاكفاء الذاتي، وذلك بإنتاجها لكل ما تحتاج إليه، والإشراف على شؤون الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، والاستبدال الداخلي⁽³⁾.

هذا ويُعدّ مفهوم الأسر المنتجة مفهوماً مستحدثاً سوسيولوجياً، تزامن بظهور الاعتراف العالمي بدور المرأة الريفية في الإنتاج وتوفير الأمن الغذائي، وهو مفهوم تؤكد ضرورة التعامل مع الأسرة كوحدة من دون تصنيف للأدوار بين المرأة والرجل، لأنه مفهوم أكثر شمولاً لاحتياجات الأسرة⁽⁴⁾.

عرفت موسوعة الخدمة الاجتماعية المعاصرة الأسر المنتجة بأنها: " أحد أنواع المشاريع المولدة للدخل، تقدمها مؤسسات الدولة التي تعني بشؤون الأسرة؛ بهدف زيادة دخل الأسرة التي

(1) الوحيشي أحمد بيبي، الأسرة والزواج، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، (بدون طبعة)، 1998 م، ص 50.

(2) نازك حامد على صالح، مشاريع الدعم الذاتي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر المستفيدة من مشاريع الدعم الذاتي في المجتمعات الفلسطينية في الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط 1، 2005 م، ص 36.

(3) إبراهيم بن مبارك الجوير، الأسرة وأثرها في تحقيق الأمن الفردي والمجمعي، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن، كلية الملك

فهد الأمنية، الرياض، السعودية، 21-24، فبراير، 1425هـ. <http://www.abhatoo.net.ma>

(4) سعاد سيد أحمد، مرجع سابق، ص 13.

لديها دخل ولكن غير كاف لتلبية احتياجاتها، بحيث يكون المشروع هو دخلها الوحيد من أجل رفع مستوى معيشتها، وإشباع حاجاتها الأساسية، بالإضافة لشغل أوقات فراغها، وتوفير فرص عمل للعاطلين من أعضائها⁽¹⁾.

ويختلف مفهوم الأسر المنتجة باختلاف وجهة نظر كل دولة وثقافتها وفلسفتها، وبناء على البرامج المقدمة لتلك الأسر⁽²⁾. فقد قدمت الإدارة المركزية للأسر المنتجة في جمهورية مصر العربية* مشروع اجتماعي يهدف إلى تنمية الموارد الاقتصادية للأسرة، من خلال استخدامها لطاقت وقدرات أفرادها داخل المنزل بتيسير حصولها على قروض إنتاجية تستثمر في صناعات صغيرة، وحرف بيئية، بغرض تحويل الخامات إلى منتجات تحتاجها الأسواق الداخلية والخارجية، ومن ثم تحويل الأسرة إلى وحدة إنتاجية بدلاً من وحدة متلقية للمساعدات⁽³⁾. في حين عرفت وزارة الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية الأسرة المنتجة بأنها: "الأسرة المنتجة في ظل أحكام اللائحة هي الأسرة المسجلة لدى البنك، التي تتكون من فرد أو أكثر، وتقيم في مسكن. ويظهر من خلال هذا التعريف الاتجاه نحو تقنين وضع الأسر المنتجة، وعدم إضفاء صفة الأسر المنتجة إلا على الأسر المسجلة قانوناً لدى البنك، فتلك وحدها دون غيرها القادرة على الاستفادة من أحكام هذه اللائحة"⁽⁴⁾.

في حين يُعرف المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأسر المنتجة بأنها: "برنامج اجتماعي اقتصادي، يقوم على التعامل مع الأسرة كوحدة أساسية في البناء الاجتماعي، لتحقيق تنمية الدخل المادي من خلال إعادة تدريب أو تأهيل فرد أو أسرة على مهارة ما، أو تقديم الدعم المادي، أو المعنوي للأسر المنتجة"⁽⁵⁾.

(1) صالح الصقور، مرجع سابق، ص 216.

(2) عمرو بن محمد غازي المارية، الضمانات القانونية لعمل الأسر المنتجة في النظام السعودي، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، مايو، 2019 م، ص 51.

* أسست الإدارة المركزية للأسر المنتجة في جمهورية مصر عام 1939م.

(3) عبد الرحمن بن محمد عسيري، تطوير برامج الأسر المنتجة في المجتمع السعودي، سلسلة البحوث والدراسات رقم (90)، المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي، وزارة الشؤون الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، ط 1، 2011 م، ص 20.

(4) عمرو بن محمد غازي المارية، مرجع سابق، ص 51.

(5) خالد بن عمر الرديعان، مرجع سابق، ص 41.

أما مفهوم الأسر المنتجة في مجال العلوم الاجتماعية، فقد قدمت له تعريفات عدة، منها تعريف الجوهرة آل سعود بأنها: "برنامج أو مشروع اجتماعي واقتصادي للمرأة في المناطق القروية المستهدفة لتقديم خدمات تدريبية وتعليمية، وكذلك خبرات فنية وتسويقية، وإنتاجية، وعينية، وتوجيهية، مناسبة للمرأة وأسرتها، وكذلك مساعدتها في استغلال أوقات فراغها في شيء مفيد ونافع"، في حين يتفق الحمادي مع الشريدة بأن الأسرة المنتجة مشروع وطني، يحمل صفة اجتماعية واقتصادية، يسعى لاستثمار إمكانات الأسرة حتى في منازلها، فيما يخدم زيادة دخلها وشغل وقت فراغها، سواءً في خدمة توديعها أو سلعة تصنعها للمجتمع الإنساني⁽¹⁾.

في حين أشار خالد الرديعان للأسر المنتجة بأنها: "وحدة إنتاجية تتكون من فرد أو أفراد، يقيمون في مسكن مشترك بسبب صلة القربى، أو بمساكن متجاورة، يمارسون إنتاج سلع أو خدمات موجهة للسوق بهدف تحسين وضعهم الاقتصادي، أو زيادة دخلهم، يدفعهم لذلك توفرهم على مهارات قد لا تتوفر عند غيرهم، وقد تحظى الأسرة المنتجة بدعم أو تمويل حكومي، أو أهلي للمضي بنشاطها الإنتاجي، سواءً ارتبط الإنتاج بالتراث التقليدي، أم كان من النوع الحديث"⁽²⁾.

ويتفق البلوشي مع عباس بأن الأسر المنتجة: أسر تقوم بإنتاج منتج ما، أو عمل ما، بالتعاون مع جميع أو بعض أفرادها، بهدف تحقيق دخل يتناسب مع طموحاتها، اعتماداً في ذلك على ذاتها، ومواردها، وعادة ما يتم تنفيذ هذا المشروع انطلاقاً من منزل الأسرة، برأس مال صغير، وتهدف هذه المشاريع إلى تحويل الأسرة إلى أسرة منتجة، بحيث تسهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. كما تهدف إلى تطوير الحرف والصناعات المنزلية والمصنعات التقليدية والتراثية، وتزيد من قدرتها التنافسية مع المنتجات الأخرى المماثلة⁽³⁾.

وفي تعريف للأسر المنتجة بأنها: "تمط الإنتاج الحرفي أو الخدمي الذي يمارسه أعضاء أسرة ما، كعمل مشترك داخل أو خارج المنزل، بهدف إيجاد مصدر دخل للأسرة، وقد يكون الدخل أساسياً أو إضافياً لمواجهة الاحتياجات الاقتصادية التي تنشدها الأسر من خلال برامج منتجة". إذا فالأسر المنتجة هي الأسر التي تستطيع إنتاج أي صناعة، سواءً أكانت بطريقة آلية

(1) عبد الرحمن بن محمد عسيري، مرجع سابق، ص 19.

(2) خالد بن عمر الرديعان، مرجع سابق، ص 42.

(3) عبد الرحمن بن محمد عسيري، مرجع سابق، ص 21.

حديثاً، أم بطريقة يدوية تقليدية، أم تستطيع التطوير والتعديل بالإضافة على أي صناعة أخرى بطرق إبداعية⁽¹⁾.

كما توصف الأسر المنتجة بأنها: الأسر القادرة على الإنتاج، مع مراعاة عدم وجود وسائل الإنتاج اللازمة، حيث إن معظم مشاريع هذه الأسر تعمل في النشاطات الصغيرة، كالأطعمة والأغذية، والخياطة والمشاكل والحلوى والمعجنات، وكل ما من شأنه أن يعمل على رفع المستوى المعيشي لأفراد الأسر المنتجة. كما يرتبط مفهوم الأسر المنتجة بالتنمية الاجتماعية؛ لغرض تسخير الطاقات المعطلة في زيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومي⁽²⁾.

أما في ليبيا فقد عُرف مفهوم الأسر المنتجة وفقاً للمادة (10)، بأنه: النشاط الذي يمارس من قبل أفراد الأسرة مباشرة (الزوج، الزوجة، الأبناء)، ويزاول النشاط في البيت أو المزرعة، ويكون مرخصاً له من هيئات حكومية⁽³⁾، بحيث تساهم في زيادة دخلها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وتحويلها من أسر تعتمد على الإعانة الاجتماعية إلى أسر منتجة، تسهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بناءً على ما تقدم من تعريفات للأسر المنتجة، نستخلص أن الأسر المنتجة هي: وحدة إنتاجية تتكون من أفراد يعيشون في مسكن مشترك بسبب صلة القرى أو بمساكن متجاورة، يمارسون نشاطاً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً، بهدف زيادة دخلهم، أو تحسين مستواهم المعيشي، من خلال العمل في نشاطات صغرى أو متناهية في الصغر، تتمثل في:

- مشروعات خاصة بالإنتاج اليدوي الفني، مثل: عمل الأساور بالخيوط والخرز للبنات، والرسم على اللوح والزجاج، ونقش الحناء، وصناعة الفخار وتلوينه، وتنسيق الزهور، وتجهيز الهدايا للمواليد والأفراح والأعياد، وصناعة الشموع وبطاقات المناسبات، وصناعة البخور والعطور، ومشروع التعبئة والتعليق والتوزيع، وصناعة الصابون، وتحضير الزيوت للشعر، ومستحضرات التجميل الطبيعية.

(1) خالد بن عمر الرديعان، مرجع سابق، ص 40 - 41.

(2) فارس عبد الله كاظم الجنابي، مشكلات تسويق التمويل المصرفي القطاعي للأسر المنتجة: دراسة حالة على مصرف المزارع التجاري السوداني، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 39، 2014 م، ص 9.

(3) قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً)، رقم (171) لسنة 1374 و.ر بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (21) لسنة 1369 و.ر (2006) بشأن مزاوله الأنشطة الاقتصادية المعدل بالقانون رقم (1) لسنة 1372 و.ر، ص 6.

- مشروعات خاصة بالإنتاج الغذائي، مثل: صناعة المربيات، وصناعة البهارات والتوابل، وصناعة المخللات، وإعداد البسكويت والحلويات والمالح، وإعداد الفطائر والمعجنات، وعمل منتجات الألبان، وتعليب التمور وصناعة الرب، وتجهيز الأطباق الشعبية.
 - مشروعات خاصة بالتعليم، مثل: الدروس الخصوصية، ومركز ترفيهي للأطفال في الصيف، وحضانة للأطفال في المنزل، وصالات رياضية للنساء.
 - مشروعات خاصة بالخياطة والتطريز، مثل: التطريز على الطرح، وعمل الكروشيه، وتطريز مفارش السفرة، خياطة الجلابيات النسائية والرجالية، وصناعة التريكو.
 - مشروعات متفرقة، مثل: إعداد ديكور داخلي للمنازل والمدارس، والتجميل وتصفيف الشعر، وتأجير فساتين الأفراح، وتزيين طاولات الأفراح (تنسيق الحفل وقت الحفل).
- لهذا يصنف بعض الباحثين مشروعات الأسر المنتجة ضمن مشاريع الإنتاج الصغرى، أو المتناهية في الصغر، حيث تتم إدارتها من قبل أفراد الأسرة، وقد يتم الاستعانة بعدد من العاملين من خارج الأسرة⁽¹⁾.

حيث تصف منظمة العمل الدولية المشروعات الصغرى، أو المتناهية في الصغر بأنها: وحدات تنتج وتوزع سلعاً وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين، يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، والبعض الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين، ويعمل بها أقل من 10 عمال، وعادة ما تكسب دخولاً غير منتظمة، وتوفر فرص عمل غير مستقرة، وهي تقع ضمن القطاع غير الرسمي، أي أنها ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية، ولا تتوفر عنها بيانات في الإحصائيات الرسمية للدولة، كما أقرت منظمة العمل الدولية بأن المشروعات الصغرى والمتناهية في الصغر هي التي يتراوح عدد العمال فيها ما بين 1- 10 عمال⁽²⁾، وعرف كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية

(1) وليد بن سعد الزامل، استثمار مواقع التراث العمراني كمدخل لدعم الأسر المنتجة، المدينة العربية مجلة دورية متخصصة تصدرها منظمة المدن العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، العدد 180، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 2018 م، ص36.

(2) محمد خليل محمود محمد، المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة: دراسة التجربة اليابانية، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (بدون طبعة)، 2018 م، ص ص20 - 21.

الاقتصادية المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال، بالمشروعات الصغرى أو المتناهية في الصغر⁽¹⁾.

أما الدول العربية فقد تبني المشروع العربي لدعم قدرات المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (بحسب حجم القوى العاملة) التصنيف الآتي:

- المشروعات المتناهية في الصغر: هي المشروعات التي تستخدم من 1- 4 عمال.
- المشروعات الصغيرة: هي المشروعات التي تستخدم من 5- 19 عاملاً⁽²⁾.

وفي دولة ليبيا حدد قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً)، رقم (109) لسنة 2006 م، بشأن صندوق التشغيل في المادة رقم (1)، المشروعات الصغرى بأنها: المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها على 25 عاملاً، ولا يتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال الذي يمنح لها 2.5 مليون دينار ليبي⁽³⁾، وفي عام 2009 م عرف القرار رقم (472)، الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (سابقاً)، المشروعات المتناهية في الصغر بأنها: المشروعات التي لا تزيد قيمة القرض الواحد فيها على 10.000 د. ل، في حين عرفت وزارة الصناعة الليبية المشروعات المتناهية في الصغر بأنها: المشروعات التي لا تزيد قيمة الأصول الثابتة فيها على 250.000 د. ل، وعدد العمال فيها لا يتجاوز 10 عمال. والاختلاف بين التعريفين هو اعتماد اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) في تعريفها للمشروعات المتناهية في الصغر على معيار قيمة القرض لتحديد حجم المشروع، في حين اعتمدت وزارة الصناعة في تعريفها على قيمة الأصول الثابتة لتحديد حجم المشروع، بالإضافة إلى معيار عدد العاملين في المشروع⁽⁴⁾.

والواقع أنه من الصعب فصل مشروعات الأسر المنتجة عن المشروعات الصغرى والمتناهية في الصغر، فقد بينت الكتابات المتخصصة أنها تشترك في خصائص وسمات يتصف

(1) تقرير التنمية العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الإصدار الرابع، 2019 م، ص 18-19.

(2) زينب حسن إيجابه، عبد المنعم حسن إيجابه، دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة البحوث الأكاديمية، ليبيا، العدد 5، يناير، 2016 م، ص 111.

(3) رمضان السنوسي وآخرون، المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا: الواقع والتوجهات، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 2010 م، ص 14.

(4) على أبوبكر نورالدين، وآخرون، تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، مؤتمر علمي بعنوان: المشروعات الصغرى والمتوسطة: الفرص والتحديات، كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة سبها، ليبيا، مارس، 2017 م، ص 9-10.

بها كلاهما، لا سيما إذا كانت تتم داخل القطاع غير الرسمي، أو كانت تُعد في إطار (الحجم الصغير)، ومن هذه الخصائص:

- خاصية المسكن كمكان للإنتاج، والطبيعة العائلية كشكل أساسي للعلاقات بين المشاركين فيه، فالمنزل الذي يعيش فيه رب العمل، وعادة ما يخصص له مكان معين، أو غرفة، أو أكثر داخل ذلك المسكن المعيشي، ومشاريع الأسر المنتجة تتفرد بتلك الخاصية المزدوجة (المسكن/ العائلة). كما يمكن أن يُعدّ الإنتاج منزلياً في حالة الاستعانة ببعض الأفراد من خارج المنزل، طالما أن الإنتاج يتم داخل المنزل، ويقوم بالدور الرئيس فيه من يعيش بداخله⁽¹⁾.
- ملكية المشروع للأسرة، الأمر الذي يجعل الأسرة تتفانى وتبذل قصارى جهدها لنجاح المشروع.
- صغر حجم المشروع يُمكن من المتابعة والرقابة بدقة.
- احتياج المشروع للأيدي العاملة يمثل فرصة عمل لكل أفراد الأسرة، مما يعمق الترابط الاجتماعي، ويساعد في مكافحة البطالة، ويهيئ فرص العمل⁽²⁾.
- يكون الانتماء الغالب لمشروعات الأسر المنتجة إلى القطاع غير الرسمي.
- تعتمد مشروعات الأسر المنتجة على فنون إنتاجية محلية، تتلاءم مع الظروف البيئية والمهارات البسيطة السائدة⁽³⁾.
- ارتفاع نسبة مساهمة المرأة في مشروعات الأسر المنتجة نظراً لطبيعة الإنتاج المنزلي، فمثلاً تُعدّ حياكة الملابس والتطريز، والمشغولات اليدوية، وصناعة المنتجات الزراعية، ومنتجات الألبان من صميم عمل المرأة⁽⁴⁾.
- تسويق إنتاج مشروعات الأسر المنتجة الموجه للسوق قد يسوق في شكل مقايضة بإنتاج آخر كمقابل، أو يتم التسويق بمقابل مادي، فعادة ما لا توجد ضوابط واضحة لتحديد وتنظيم

(1) زينب صالح الأشوح، في الإنتاج المنزلي تكمن حلول وحلول، 2000 م، ص42. www.kotobarabia.com

(2) سعاد سيد أحمد، مرجع سابق، ص18.

(3) زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص42 - 44.

(4) زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص46.

عملية التسعير والتقييم الفعلي لتلك المنتجات، كما إن تسويقها يتم عادة على أساس عشوائي⁽¹⁾.

- قدرة مشروعات الأسر المنتجة على الانتشار الجغرافي في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، مما يزيد من فعاليتها في إحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التوازن داخل المجتمع المحلي أو المناطق المجاورة له.

- إن مشروعات الأسر المنتجة لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، ولا تحتاج إلى مبالغ تذكر من النقد الأجنبي⁽²⁾.

ونستعرض فيما يأتي عدة معايير مختلفة لتصنيف مشروعات الأسر المنتجة، وتمييزها عن غيرها من المشاريع التنموية:

1. المعيار الأسري: وتصنف المنتجات الأسرية إلى ثلاث مجموعات رئيسية: منتجات يشترك فيها جميع أفراد الأسرة النووية، ومنتجات يشترك فيها كل الذين يعيشون معاً كأسرة ممتدة، ومنتجات يهيمن على إنتاجها أحد أفراد الأسرة، ويشارك فيها بعض الأطراف من الأقارب، أو المعارف، أو من الأعراب الذين لا يقيمون مع الأسرة.

2. معيار النوع: ويستخدم في تصنيف المنتجات وفقاً للنوع البشري الأكثر إنتاجاً لها، فحياكة الملابس المنزلية مثلاً تُعدّ صناعة نسائية في الغالب، وقلما يلاحظ قيام الرجل بذلك.

3. معيار المهارة والخبرة⁽³⁾: يستخدم في تصنيف المنتجات المعنية داخل ثلاث فئات رئيسية: كثيفة المهارات والخبرات نسبياً، مثل صناعات النسيج والملابس، وصناعات الحلبي المقلدة، وعمل وحدات الديكور المختلفة، وصناعات الأحذية والحقائب، ومنخفضة المهارات والخبرات نسبياً، مثل فتح حقائب الإسمنت، وتغليف بعض المنتجات مثل الحلوى، والمناديل، وتجفيف الأسماك، والجمبري، وتمليحها، وحفظ الخضروات والفاكهة، وعديمة المهارات والخبرات، حيث لا تتطلب أية خبرة أو تدريب، مثل تنظيف الخضروات والفواكه، وتقشير الثوم، وتنظيف الملابس.

(1) سعاد سيد أحمد، مرجع سابق، ص18.

(2) سعاد سيد أحمد، مرجع سابق، ص18.

(3) زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص55.

4. معيار البساطة/ التعقيد: الخفيفة وهي البسيطة نسبياً، والثقيلة وهي معقدة نسبياً، حيث يقاس كل منتج في تلك الحالة بالفن الإنتاجي ورأس مال المستخدمين.
5. معيار المقابل: أي ما يحصل عليه المساهم في العملية الإنتاجية من عائد، ووفقاً لذلك المعيار يمكن أن توجد ثلاث فئات رئيسية: منتجات من دون مقابل، وتتمثل في تلك التي يتم إنتاجها بهدف سد احتياجات الأسرة (الممتدة أو النووية)، ومنتجات بمقابل نقدي، ومنتجات بمقابل معنوي، مثل تلك التي تنتج كهدايا على سبيل إسعاد الآخرين أو استرضائهم، أو رد مجاملات من الغير أو ترقبها.
6. معيار مكان التسويق: ويستخدم هذا المعيار لتمييز المنتجات الأسرية: مجموعة يتم تسويقها داخل المسكن محل الإنتاج، ومجموعة تسوق في منطقة أو مناطق قريبة من المنزل (المجتمع المحلي)، ومجموعة يتم تسويقها في منطقة أو مناطق بعيدة عن محل السكن الذي يقام فيه العملية الإنتاجية (المجتمعات المحلية المجاورة).
7. معيار الانفراد والتميز: ويقصد به مدى تميز المنتج المنزلي عن الإنتاج المناظر الذي يتم خارج المنزل، وبناءً على هذا المعيار يتوقع وجود ثلاث فئات متميزة من المنتجات المنزلية: إحداهما لها نظير بذات المواصفات في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، والثانية لها نظير كمنتج، ولكن المواصفات تختلف بين داخل المنزل وذات المنتج الذي يتم إنتاجه خارج المنزل، ومنتجات منزلية لا يوجد منتجات مماثلة لها في القطاع الرسمي أو غير الرسمي⁽¹⁾.
- كما أن إنتاج الأسر المنتجة يمكن أن يصنف أيضاً بصورة أخرى، وذلك باستخدام ثلاثة معايير، وهي:
- معيار الموقع (ريف أو حضر)، يقوم على أساس تصنيف الأنشطة المنزلية وفقاً لتوافر المواد الخام الضرورية للإنتاج في منطقة معينة بالريف أو الحضر.
 - معيار تقليدي/ حديث، يؤكد على أهمية هذا المعيار التطور الواضح في المنتجات المنزلية المعاصرة خاصة في الحضر، وفي العمالة القائمة عليها، حيث أصبحت فئات متزايدة من المتعلمين تقوم بمثل تلك الأنشطة نتيجة لارتفاع حدة البطالة.

(1) زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص ص 56 - 58.

- معيار ذاتية العمل أو التبعية لدى الغير، ويتم ذلك باستخدام المقاييس الآتية: استثمار رأس المال العامل، وامتلاك المواد الخام، والارتباط بالسوق، والعمل لحساب الذات أو العمل لدى آخرين بأجر⁽¹⁾.

هذا وتصنف المشروعات الصغرى والمتناهية في الصغر من حيث النشاط إلى ثلاثة

أقسام هي:

• المشروعات الإنتاجية: أساسها تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط، وهي تنقسم إلى مشروعات تنتج سلعاً استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية، وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية، ومشروعات تنتج سلعاً لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى، كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة، أو الصناعات المغذية للسيارات، أو الصناعات الغذائية.

• المشروعات الخدمية: وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم، أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات، والسياحة، والإصلاح، والتنظيف، وغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي يمكن أن تلبّيها هذه المشروعات بالتوافق مع الطلب عليها.

• المشروعات التجارية: أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة ما، أو سلع عدة مختلفة، من أجل إعادة استثمار الربح (الفرق بين سعر الشراء والبيع)، وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة، ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها، ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة، ويشار هنا إلى أن المشروعات الخدمية هي بطبيعتها تجارية، وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع⁽²⁾.

ويتبنى هذا البحث المشروعات الصغرى أو المتناهية في الصغر التي تعتمد على النشاطات الإنتاجية والخدمية والتجارية، ويكون العاملون فيها من أفراد الأسرة، وقد تستعين الأسرة بأفراد من خارجها.

(1) زينب صالح الأشوح، نفس المرجع السابق، ص 58 - 59.

(2) ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط 1، 2015 م، ص 31 - 32.

إذا فالمشروعات الصغرى، أو المتناهية في الصغر تعكس مفهوم الأسر المنتجة في هذا البحث على أرض الواقع، فالأسر المنتجة هي عبارة عن مشروع مصغر، شكلته الأسرة نفسها بمجهود ذاتي أو مجتمعي، لغرض تقديم نشاطات إنتاجية، أو خدمية، أو تجارية، تحسن من خلالها مستواها المعيشي، وتلبي حاجات أفراد المجتمع المحلي التي تقطن بداخله.

2. مراحل تطور الأسر المنتجة في المجتمع المحلي:

النشاط الأسري الإنتاجي والخدمي والتجاري ليس نشاطاً حديثاً، بل نشاط قديم، ويساهم فيه أفراد الأسرة، حيث تُعدّ الصناعات المنزلية بداية الصناعة المتطورة الحديثة، وأساس تواجدها، بدأت كنشاط منزلي بسيط، ثم تطورت لتصبح مشروعاً اقتصادياً كبيراً، يساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.

أ- مرحلة الإنتاج المنزلي قبل الثورة الصناعية:

ظهر الإنتاج المنزلي في البداية من خلال سعي الفرد نحو تلبية حاجاته الأساسية باعتماده على ذاته، ومع تزايد عدد الحاجات وتنوعها أصبح من الصعب مواجهتها بصفة فردية، فاستلزم ذلك تلاحم جهود الأفراد من خلال وحدات اجتماعية اقتصادية، يطلق عليها اسم الأسرة لإشباع هذه الحاجات، فكان الغرض من النشاط الإنتاجي في هذه المرحلة هو تلبية حاجات الإنسان الأساسية، والمتمثلة في المأكل، والملبس، والمسكن؛ وذلك لضمان حياة الأفراد وليس من أجل التبادل⁽¹⁾. فالأسرة في المجتمعات البدائية والتقليدية كانت مكتفية بذاتها، ذلك أنه إلى جانب قيامها بالوظائف الاجتماعية المتعددة مثل: التنشئة الاجتماعية، والوظيفة التعليمية، والوظيفة الدينية، والوظيفة الترفيهية، ووظيفة الأمن والحماية، فإنها كانت تقوم أيضاً بوظائف اقتصادية ذات الطابع الإنتاجي⁽²⁾، حيث كان الإنتاج يتم على مستوى المنزل الأسري، باستعمال أدوات تميزت بالبساطة، إذ إنها منتقاة من البيئة التي تعيش فيها الأسرة، التي تقوم بنحتها وتحضيرها بنفسها، كما امتازت هذه الأدوات باعتمادها على الجهد العضلي للفرد، فهي تساعده في عمله الإنتاجي، وتمثل زراعة الأرض وتربية المواشي أهم نشاطات الإنسان، لأنها كانت مورداً لحياته، فكان الفلاح بمساعدة أفراد عائلته يقوم ببناء مسكنه، الذي كان بسيطاً بدوره، وصناعة أدواته

(1) فتحة منيعي، النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية، مركز الكتاب الجامعي، عمان، الأردن، ط 1، 2016 م، ص ص 41-

42.

(2) سناء الخولي، مرجع سابق، ص 323.

التي كان يستعملها في الزراعة، وغزل الخيوط ونسج الأقمشة، وخياطة الملابس التي تحتاجها العائلة⁽¹⁾، وكان الهدف من هذا الإنتاج هو العمل على تزويد الأسرة بحاجتها حتى تحس بالاكتماء الذاتي، فلم يكن الهدف منه المبادلة أو البيع بقصد تحقيق الربح⁽²⁾. وبتنوع وتعدد احتياجات أفراد الأسرة، أدى ذلك إلى صعوبة تلبيتها ضمن إنتاجها المنزلي، مما دفع بأفراد الأسر ذوي المهارات في النشاط الإنتاجي غير الزراعي على التخصص فيه، وأدى إلى تقسيم العمل بين أفراد الأسرة لإمكانية إشباع هذه الحاجات المتنامية، فظهر نظام إنتاج الأسرة الحرفي كنتيجة لنشأة التجمعات الحضرية والانتقال التدريجي من الطابع القروي إلى الطابع الحضري، وتخصص بعض أفراد الأسرة في النشاط الإنتاجي غير الزراعي أدى إلى ظهور الإنتاج الأسري الحرفي⁽³⁾، وبدأ ظهور النظام الأسري الحرفي في القرن الثالث عشر في صناعة الصوف في بريطانيا، وحقق أكبر قدر من النماء وشدة الأثر، فيما بين منتصف القرن الخامس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر، ويسجل ذلك بداية إدخال وتقبل الآلات اليدوية البدائية، ثم الآلات اليدوية، ومع نشأة التجمعات الحضرية أصبحت العائلة مرة أخرى وحدة الإنتاج في المجتمع المتغير، ولكن في إطار نظام إنتاجي مختلف تماماً عن الإنتاج العائلي الأول، الذي بدأت به الصناعة اليدوية⁽⁴⁾.

ب- مرحلة بعد الثورة الصناعية:

لقد كان للتغيرات التقنية أثر كبير في جميع النظم الاجتماعية، في المجتمعات التي حدث فيها، وبخاصة التصنيع، على كل نواحي الحياة، وكان أشد النظم تأثراً به النظام الاقتصادي والنظام الأسري، وذلك لشدة ارتباطهما الواحد بالآخر، فالأسرة تمد الميدان الاقتصادي بالأيدي العاملة، كما إن الأسرة هي المستهلك الأول لما يظهر في الميدان الاقتصادي من سلع وخدمات⁽⁵⁾.

(1) حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط 3، 1980 م، ص 56.

(2) حسين محمد السيد، تاريخ الحرف وأربابها، مجلة كلية التجارة، جامعة الرياض، السعودية، مجلد 1، العدد 1، سبتمبر، 1971 م، ص 1.

(3) فتحية منيعي، مرجع سابق، ص ص 41-42.

(4) حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص ص 91 - 92.

(5) حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 171.

ولم يقف أثر التغيير التقني في الأسرة عند هذا الحد، بل إنه استلَب منها بالتدريج أهم مظاهر وظيفتها الاقتصادية، التي أصبحت تقتصر الآن على إعداد بعض أنواع الطعام بكميات محدودة. أما كل العمليات الأخرى كإعداد الخبز وحفظ الأطعمة، وخياطة الملابس، وغسلها، وكيها، وغير ذلك من ألوان النشاط الاقتصادي، فقد أصبحت تقوم به هيئات اقتصادية، أخذت تظهر في المجتمع لتحمل عن الأسرة أعباءها. كما تأثرت بالتغيير التقني وما نجم عنه من تغيير اجتماعي شامل وظائف الأسرة التربوية، والدينية، والترفيهية، والقضائية، والحماية، حيث أخذت تستلَب منها شيئاً فشيئاً، وبنسب متفاوتة، وفق مدى سرعة التغيير في كل مجتمع يسير في عملية تنمية اجتماعية شاملة وسريعة⁽¹⁾.

وبنهاية الحرب العالمية الثانية، وحصول بعض من البلدان المستعمرة على استقلالها. برز التباين في مستويات المعيشة بين دول العالم، حيث يعيش عدد محدود من سكان العالم عند مستويات مرتفعة من المعيشة والرفاهية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي، في حين يعيش أكثر من ثلثي سكان العالم عند مستويات منخفضة من المعيشة، ويسود سكانها سوء التغذية وانخفاض المستوى الصحي، وانخفاض نسبة التعليم أو انعدامها⁽²⁾، وذلك نتيجة سيطرة فئة محددة في المجتمع على الموارد والثروة، في حين القاعدة العريضة من الناس تفقر لأيسر صور الحياة الكريمة، ذلك أدى إلى انتشار البطالة، وانخفاض مستوى المعيشة بسبب كل ما سبق إلى تدهور المستوى الصحي والتعليمي لكثير من أفراد المجتمعات النامية، وأصبح ذلك عائقاً أمام قدرة الناس على العمل؛ لأن الفقر أصبح سبباً ونتيجة في آن واحد. ومن هنا كان لا بد من البحث في الوسائل التي تساعد الناس على كسر حلقة الفقر الذي يولد الفقر، وتأتي مشروعات الأسر المنتجة محاولة مهمة لعلاج الفقر، وهي مشاريع مهمة إذا توافر لها أسباب النجاح وفرص التمويل المناسب⁽³⁾.

فظهرت فكرة مشروعات الأسر المنتجة، والتي تم تنفيذها في كثير من دول العالم، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة في عام 1938 م للعمل المنزلي المربح على أنه: "العمل الذي يتم إنجازه

(1) حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص 171 - 172.

(2) عائشة محمد بن مسعود فشيكة، مرجع سابق، ص 29.

(3) بهاء بنت ابراهيم بن عبد العزيز المهيدب، مسعودة بنت عالم قربان، تطوير الأداء التشكيلي للأسر المنتجة ودوره في تنشيط الحركة التسويقية: دراسة حالة: مجلة التصميم الدولية، الجمعية العلمية للمصممين، السعودية، مجلد 6، العدد 1، يناير، 2016 م،

بواسطة أعضاء الأسرة لمساعدة رب الأسرة في مهنته، حتى إنه كان مقابل ذلك العمل يتم تقديمه بشكل غير مباشر"، وفي عام 1954 م قدمت منظمة العمل الدولية مفهوما للعمالة العائلية غير مدفوعة الأجر، على أنها: "الأنشطة التي لا تتعلق بشؤون المنزل، التي يستغرق أداؤها نحو ثلث عدد ساعات العمل المعتادة"⁽¹⁾. ورجعت هذه الفكرة لتظهر بواسطة الحكومات أو المنظمات العاملة في مجال مكافحة الفقر، فكانت أول تجربة لها في بنغلاديش متمثلة في "غرامين بنك" سنة 1976 م ظهرت هذه الفكرة بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة 1974 م، والتي قدم فيها "بنك غرامين" القروض لعشرات للمزارعين، من دون ضرورة للضمانات التي عادة ما تتطلبها البنوك التجارية، كما كان لمنظمة الأمم المتحدة دور من واقع رسالتها الإنسانية بنشر مثل هذه المشروعات في المناطق الفقيرة في كثير من دول العالم، بناءً على المادة (25) من وثيقة حقوق الإنسان، مفادها: "أن لكل فرد الحق في مستوى من المعيشة للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية، وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة له، والحق في تأمين معيشته في حالات البطالة، والعجز، والمرض، والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته"⁽²⁾، كما حدث البنك الدولي الدول على إنشاء مشروعات الأسر المنتجة والتمويل الافرادى (مايكرو فاينانس)، باعتباره وسيلة فاعله للتغيير الاجتماعى والمؤسسى، ويساعد على تنشئة وتطوير البنية التحتية المالية، وتوفير الخدمات الأساسية. وفى عام 1994 م كون البنك الدولي المجموعة الاستشارية لمعاونة أفقر الفقراء في العالم. وتعاونت هذه المجموعة مع منظمات وجهات غير حكومية لمحاربة الفقر في العالم، وذلك بتمويل مشروعات صغيرة منتجة لزيادة دخول الفقراء، وكان هدف هذه المجموعة حث الدول والمؤسسات على توفير 200 مليون دولار أمريكي، كأساس وبدائية لتقديم تمويل أفردى إلى أشد الناس فقراً، من خلال إنشاء مشروعات ومؤسسات أعمال صغيرة، وخاصة بالنسبة إلى النساء لتأمين دخل، من خلال عمل ينعكس بصورة مباشرة على رفاهية أسرهن، وخاصة الأطفال والصغار من الأسر⁽³⁾.

(1) زينب الأشوح، مرجع سابق، ص ص 26 - 27.

(2) غوالم فضيل، دور آلية التمويل المصغر في إنشاء الأسر المنتجة: دراسة مقارنة بين الفرع الجهوى للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ورقلة(الجزائر) ومؤسسة التنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم (السودان) في الفترة الممتدة ما بين (2010 م - 2014 م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، الجزائر، 2016 م، ص ص 2 - 3.

(3) سعد سيد أحمد، مرجع سابق، ص 13.

ومشروع التمويل الصغير أو الأسر المنتجة هو مشروع تأسسه الحكومة أحياناً، كوزارة الرعاية الاجتماعية، أو جهة طوعية، أو مصرف اجتماعي، أو منظمات أجنبية، كالمنظمات التابعة لمنظمات الأمم المتحدة لمكافحة الفقر والحاجة، ويبدأ مشروع الأسر المنتجة كمشروع عام، ثم يتحول إلى مشروع خاص، يُملك للأسرة، ويعاد تمويله إذا فشل بأسباب خارجة عن إرادة الأسرة، وتشمل مشروعات الأسر المنتجة مشاريع الإنتاج الزراعي، ومشاريع الإنتاج الحيواني، وحظائر الدواجن، والصناعات البسيطة والتقليدية، ومشروع توزيع مواد خام، ومستلزمات لصناعة العديد من المنتجات، كما يحتوي على ورشات الخياطة، ومكنات الشعرية، وتجهيز أكشاك بيع بعض السلع الاستهلاكية، وغيرها بحسب حاجة السوق، وبحسب استعداد الأسرة وظروفها، وبحسب البيئة⁽¹⁾.

3. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للأسر المنتجة في المجتمع المحلي:

أثبتت الدراسات السابقة أن لمشروعات الأسر المنتجة أهمية كبيرة في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وبالإضافة لمساهمتها الفعالة في التخفيف من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المجتمعات، ونستعرض فيما يأتي أهمية الأسر المنتجة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المحلي، وفقاً لما جاءت به أدبيات العلم السوسولوجية:

- أ- الأهمية الاقتصادية: تكمن الأهمية الاقتصادية لمشروعات الأسر المنتجة في الآتي:
 - تلعب مشروعات الأسر المنتجة دوراً كبيراً في توفير فرص العمل، فمن المعروف أن معظم دول العالم تعاني من مشكلة البطالة، وزيادة عدد الباحثين عن العمل، فكثير من الشباب، وخريجي الجامعات، والمعاهد الفنية في حاجة إلى شغل مواقع وظيفية يعجز القطاع العام عن توفيرها، لذا فإن مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات الصغرى هي الأنسب لمثل هؤلاء، وذلك لما تتميز به من سهولة التأسيس، وصغر حجم رأس المال، والتكنولوجيا البسيطة المستخدمة، لذلك فهي مصدر لخلق فرص العمل.
 - الحد من الهجرة الداخلية وإعادة التوزيع السكاني، فمشروعات الأسر المنتجة عادة ما تلبي حاجة المستهلك من السلع والخدمات في المجتمعات المحلية، فهي لا تتطلب بنية تحتية كبيرة، ومن ثم فإن هذه المشروعات سوف تخلق فرص عمل في هذه القرى، مما يساعد على

(1) سعاد سيد أحمد، مرجع سابق، ص14.

توزيع السكان بشكل متوازن، يمنع الهجرة إلى المدن، إضافة إلى ذلك فإن هذه المشروعات تساعد على تنمية القرى، وتحقق لها الاكتفاء الذاتي من السلع، والخدمات، ويساعدها على التطور، وتنمية قدرات أساليب العمل بها من بين أفراد تلك القرى، وهنا يبرز دور المجتمع، في التوجه نحو تشجيع إقامة مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات الصغرى، والعمل على توطئ هذه القدرات في أماكن إقامتهم بالقرى⁽¹⁾.

- استغلال الموارد المالية المدخرة، حيث تلعب مشروعات الأسر المنتجة دوراً كبيراً في تشغيل مدخرات الأفراد أو الأسرة في العملية الإنتاجية، وإدخالها في الدورة المالية للاقتصاد الوطني.
- تفتح الأنشطة التي تقوم بها الأسر المنتجة المجال أمام المنافسة والنمو السليم للاقتصاد؛ نظراً لما تتميز به الأسر المنتجة من مرونة عالية، كذلك السهولة في تأسيسها وإدارتها، بالإضافة إلى بساطة حجم رأس المال، ومحدودية التكنولوجيا المستخدمة، فأنها وسيلة جيدة لتقديم الخدمات، والسلع لأغراض متعددة، في مختلف الأماكن، في المدن والقرى، فالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، كالأسر المنتجة تحقق درجات أعلى من المنافسة في الأسواق، وهذا يرجع إلى أسباب عدة، منها: العدد الكبير لهذه المشروعات، وصغر حجمها، والتقارب بينها، والتشابه في الظروف الداخلية لهذه المشروعات، وكمية الإنتاج الصغير وضعف الموارد المالية... إلخ، فإن هذه العوامل مجتمعة تجعل الاقتصاد الوطني ينمو بشكل سليم⁽²⁾.

- تمثل مشروعات الأسر المنتجة أولوية لأي برنامج إصلاحي في المجال الاقتصادي، بهدف الوصول إلى المعدلات الاقتصادية، والمستويات المعيشية المرجوة، وذلك من خلال:
- مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وعن طريق إحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج المتاحة.
- قدرتها على تحقيق التوازن التنموي الأفضل بين المجتمع المحلي والمناطق الحضرية والريفية المجاورة له عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين البلديات.

(1) حسني المختار الأشر، المشروعات الصغيرة وأهميتها للاقتصاد الوطني: لمحة علي المشروعات الصغيرة في ليبيا، مجلة القراءة والمعرفة، كلية التربية، جامعة عين شمس، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، مصر، العدد 151، 2015 م، ص 30 - 31.

(2) حسني المختار الأشر، مرجع سابق، ص 31 - 32.

- تساهم مشروعات الأسر المنتجة في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة والقرى، وهذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في تنمية المشاريع المختلفة.
- تلبي مشروعات الأسر المنتجة حاجيات الأسواق المحلية، وفي نفس الوقت لا تشكل أي عبء على هذه المناطق من حيث الضغط والازدحام على المرافق العامة الموجودة، ولا تشكل أي مصدر لإزعاج السكان من حيث التلوث، وغيره مقارنة بمخلفات المصانع الكبيرة المتواجدة داخل محيط المدن في كل الدول التي تعتمد عليها⁽¹⁾.

ب- الأهمية الاجتماعية: تكمن الأهمية الاجتماعية لمشروعات الأسر المنتجة في الآتي:

- العدالة في توزيع الدخل والثروة، حيث تساهم مشاريع الأسر المنتجة في توفير فرص العمل، ويعمل بها مختلف أفراد شرائح المجتمع، وبمستويات تعليمية، ومهارات مختلفة، بعكس المشاريع الكبيرة التي تتمركز في المدن الكبيرة، يعمل بها أفراد ذوو خبرة وكفاءة عالية غالباً، فهي تساهم في تشغيل أعداد كبيرة من العمال، والشباب، وهذا يساهم إلي حد كبير في توزيع الدخل، والثروة على مختلف أفراد المجتمع، بما يحقق عدالة توزيع الدخل والثروة⁽²⁾.
- التخفيف من المشاكل الاجتماعية، وتقوية الأواصر الاجتماعية، بحيث تساعد على رفع مستوى المعيشة، وتقضي على وقت الفراغ لدى كثير من أفراد المجتمع، وتحد من المشاكل الاجتماعية والأسرية كالطلاق، والسرقه، وبيع المخدرات. كما تساعد مشروعات الأسر المنتجة على تقوية الأواصر بين أفراد المجتمع، فهي تؤمن شبكة من الاتصالات بين أفراد المجتمع من أصحاب المشاريع والمستهلكين، وبين أصحاب المشاريع الموردين وبينهم، وأصحاب المشروعات الأسرية الأخرى، كل هذه الروابط أساسها التعاون، وتبادل المصالح، بما ينتج عنه تقوية الأواصر بين أفراد المجتمع، ويزيد من تماسكه.
- تقوية روح الإبداع والمنافسة لدى أفراد المجتمع، فصاحب المشروع الأسري يحاول دائماً أن يقدم جديداً، سواءً أكان ذلك في صورة منتج جديد، أم تقديم خدمة جديدة، وابتكار أسلوب جديد في التسويق، أو البيع، كما أنه دائماً يتحسس حاجات ورغبات المجتمع، ويحاول إشباعها، واقتناص الفرص الجديدة، فهي بذلك تقوي روح الإبداع لدى أصحاب المشاريع،

(1) محمد باطويح، التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الكويت، العدد 141، 2018، م، ص ص14-15.

(2) حسني المختار الأشر، مرجع سابق، ص33.

كما أنها تشجع المنافسة بين الأفراد، وتحفزهم على المخاطرة المدروسة، من أجل الوصول إلى نجاحات جديدة.

- دعم المرأة وتعزيز دورها من خلال المساهمة في تشغيلها، حيث تتناسب مشروعات الأسر المنتجة إلى حد كبير عمل المرأة، خاصة ربة البيت، فالمرأة في بيتها تقوم بكثير من الأعمال الصغيرة، التي لا تتعارض مع عملها في بيتها، كالأعمال الحرفية، والمنزلية، والأعمال التي تتناسب مع طبيعة المرأة، وحاجتها⁽¹⁾.

- تساهم مشروعات الأسر المنتجة في الحفاظ على الصناعات والحرف ذات التراث التقليدي المحلي الأصيل، مع تطوير أنماطها ومكوناتها وخاماتها⁽²⁾.

- تساهم مشروعات الأسر المنتجة في استثمار خدمات البيئة المحيطة ومواردها الطبيعية، مما يعكس قدرتها على مواجهة احتياجات المجتمع المحلي⁽³⁾.

4. الصعوبات التي تواجه الأسر المنتجة في ممارسة نشاطاتها التنموية بالمجتمع المحلي:

أشارت العديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية إلى أن مشروعات الأسر المنتجة تواجه عدة صعوبات تحد من سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن هذه الصعوبات ما يتعلق بالإنتاج وتقديم الخدمات، ومنها ما يتعلق بالتمويل والتسويق، وبعضها يتعلق بالتنظيم والجوانب الاجتماعية المرتبطة بهذه العملية. فيما يأتي عرض بعض هذه الصعوبات على سبيل الذكر لا الحصر:

أ- قلة الجهات الممولة لمشروعات الأسر المنتجة، وإن وجد الدعم المالي الممول، نجده فاقداً للدعم التخطيطي أو التوجيهي المتمثل في حل العقبات وتقديم المشورة والساعدة في تخطي العقبات.

ب- انخفاض قيمة القروض المقدمة للأسر المنتجة.

ج- عدم وجود أنظمة أو لوائح لترخيص عمل الأسر المنتجة.

د- قلة الجهات التدريبية المتخصصة للأسر المنتجة.

(1) حسني المختار الأشر، مرجع سابق، ص 33-34.

(2) وهيبه بابا عمي، أثر المرافقة المقاولانية على نجاح مشاريع الأسر المنتجة في الجزائر، رسالة ماستر أكاديمي، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017 م، ص 10.

(3) عبد الرحمن بن محمد عسيري، مرجع سابق، ص 20.

- هـ - عدم وجود جهة معينة لتسويق منتجات الأسر المنتجة.
- و - قلة تنظيم المعارض التي تعني بتسويق منتجات الأسر المنتجة.
- ز - عدم متابعة المشاريع والإشراف عليها، حتى تستطيع الاعتماد على نفسها من خلال إيجاد قنوات تسويقية لمنتجاتها، وتوجيه الاستفادة من منتجاتها على المستوى المحلي⁽¹⁾.
- ح - ارتفاع أسعار المواد الخام، وارتفاع تكاليف صيانة الأجهزة التي يستخدمونها، مما يساهم في عدم استمرارية العمل من قبل الأسر المنتجة.
- ط - صعوبة الإجراءات عند التقديم على القروض، أو الشروط التي تطلبها الجهات المانحة كضمان للحصول على القروض⁽²⁾.
- ي - عدم استقرار أسعار منتجات المشاريع نتيجة لعدم استقرار أسعار المواد الخام.
- ك - ضعف الإمكانيات الترويجية والدعائية لمنتجات الأسر المنتجة، مع قلة خبرتها بالتسويق المحلي لهذه المنتجات.
- ل - ضعف ثقة أجهزة الدولة بنوعية المنتجات المحلية التي تقدمها مشروعات الأسر المنتجة.
- م - استمرارية العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة، التي تحد من حركة المرأة بالعمل في مشروعات الأسر المنتجة⁽³⁾.

هذا وتظهر مجموعة من الصعوبات الأخرى التي تواجه مشروعات الأسر المنتجة في المجتمع المحلي الليبي، والتي تتمثل في محدودية الإمكانيات المالية المتاحة لها، والإشكاليات الإدارية المرتبطة بكثرة المستندات المطلوبة التي تطلبها المصارف التجارية والمصارف المتخصصة في منح هذه المشاريع قروصاً ائتمانية قصيرة وطويلة الأجل، وفي حال قيام هذه المشاريع بتوفير الضمانات المطلوبة للتمويل، فإنها تتحمل تكلفة مرتفعة في سبيل حصولها على التمويل نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة، مما يرهق ميزانيات هذه المؤسسات، ويستقطع جزءاً من أرباحها⁽⁴⁾، والبطء والتعقيد في إجراءات منح التراخيص، وافتقار أصحاب المشاريع إلى المهارات الإدارية والفنية، إضافة إلى التغير المستمر في التشريعات والقرارات المنظمة للاستثمار الخاص،

(1) نوال بنت عبد المحسن العيبان، مرجع سابق، ص ص 44- 45.

(2) نوال بنت عبد المحسن العيبان، مرجع سابق، ص 47.

(3) فارس عبد الله كاظم الجنابي، مرجع سابق، ص ص 19- 20.

(4) الصادق امحمد بلقاسم عبد الله، الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 3، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا، 2016 م، ص 159.

والتسعير العشوائي للسلع والخدمات، وعدم اهتمام أصحاب المشاريع التنموية بمعايير التسويق المناسبة⁽¹⁾.

وتبقى للأحداث السياسية والاقتصادية والأمنية الدور البارز في خلق الصعوبات على مستوى المشروعات الأسرية، خصوصاً الصعوبات المرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي، وبالأوضاع السياسية والاجتماعية الذي تعمل فيه. وبالنظر إلى الأحداث التي يشهدها الواقع الليبي، خاصة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي والتي كان من نتائجها على الصعيد الاقتصادي تدهور الأوضاع الاقتصادية، ونقص السيولة، وغلاء المعيشة، وارتفاع سعر المواد الخام، وتأخر صرف رواتب العاملين، أما على الصعيد السياسي فتشهد البلاد حالة من عدم الاستقرار والانفلات الأمني، مما يؤثر بشكل غير مباشر على دور الأسر المنتجة في تنمية المجتمع المحلي.

5. نماذج لتجارب دول ناجحة في تنمية وتطوير مشروعات الأسر المنتجة:

نجحت بعض الدول في الرقي بمشروعات الأسر المنتجة، من خلال وضع سياسات وخطط في مجال التنمية وتطوير مشاريعها، وحتى يمكن الاستفادة من هذه التجارب لتنمية مشروعات الأسر المنتجة، وجب علينا استعراض بعض هذه النماذج على المستويين الدولي والمحلي.

أ- تجربة الصين:

تعدّ هذه التجربة من التجارب التي حققت تقدماً كبيراً في مجال تنمية مشروعات الأسر المنتجة، وعلى الرغم من أن الصين من دول العالم الثالث، التي عانت من القهر والتخلف بسبب الاستعمار، وصُنفت الصين كدولة فقيرة اقتصادياً حتى عام 1978 م، حيث بدأت الصين أولى خطواتها على طريقة التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال اتباعها لمجموعة من الخطط الخمسية، التي وصلت إلى 12 خطة خمسية على مدى 60 عاماً، فكانت تعدل من استراتيجياتها الاقتصادية المتبعة في خططها الخمسية، حتى حققت الخطة الخمسية 90/95 نمواً ملحوظاً، حيث بلغت أعلى معدل لها عام 1993 م، حينما قفز معدل النمو الاقتصادي فيها إلى 13%، بعدما كانت حتى الثالث الأخير من القرن العشرين تعاني من انتشار البطالة بسبب زيادة عدد

(1) حسن رمضان الخضر، تدريب أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا: الواقع والتطلعات، مجلة عمر المختار للعلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، بنغازي، ليبيا، العدد 14، 2011 م، ص 171.

السكان والجهل وغيرها، فأصبحت الصين مصنع العالم، والقوة الاقتصادية الأولى عالمياً في التصدير، والثانية عالمياً في الاستيراد، وذلك بفضل الاستغلال الأمثل للمورد البشري، واستطاعت أن توظف العامل البشري توظيفاً جيداً من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة، وذلك بمنح تسهيلات للقروض طويلة الأجل، وتحولت منازل الصينيين إلى ورش عمل صغيرة لتشجيع الأسر المنتجة، ومن ثم انخفض العجز، وقلت نسبة البطالة، وزادت معدلات الإنتاج، ومن ثم زيادة الصادرات الصينية، حيث تشارك ورش الأسر المنتجة في عمليات الإنتاج، أو التسويق، أو الإعداد، أو التدبير، أو الدعم للمشروعات الكبيرة وتزويدها بسلع وقطع إنتاجية وخدمات صغيرة⁽¹⁾.

وشجعت الصين "حاضنات الأعمال" العملاقة، أي احتضان الشركات الكبرى للمشروعات الصغيرة وتبنيها بالدعم، والتمويل، والدعاية، والتشجيع، فاستطاعت الصين تشغيل أيديها العاملة وفق خطط مدروسة، حيث تؤكد الإحصائيات أنها نجحت في تخليص 700 مليون من سكانها من الفقر والتخلف على مدار الثلاثين سنة الماضية، منذ بدء سياسات الإصلاح الاقتصادي، ومن خلال فلسفة اعتمدت فيها على الآتي:

- الاستفادة من العامل البشري الكبير، حيث حولت هذا العدد الضخم من السكان إلى أسر منتجة، وشجعتهم على إقامة ورشهم ومشروعاتهم الخاصة.
- الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم والصحة والتدريب.
- تعديل وتطوير الجهاز المصرفي؛ لتيسير إجراءات حصول صغار المستثمرين على قروض ميسرة وطويلة الأجل، وأيضاً توفير ضمانات وتأمينات لهم ضد المشكلات.
- تعديل السياسات المالية والنقدية لدعم المشروعات الصغيرة، مثل منح إعفاءات ضريبية كاملة أو جزئية للأسر المنتجة.
- بتعريف الصين المشروعات المتناهية في الصغر (الأسر المنتجة) على أنها: المشروعات التي يديرها مالك واحد (رب الأسرة) أصبح من حق الفرد أو الأسرة إقامة ورشته أو مشروعه الخاص بدعم كامل من الدولة.
- احتضان الشركات الكبرى للمشروعات الصغيرة وتبنيها، حيث ساهم إنشاء هذه الحاضنات في توسع الشركات الكبيرة في الإنتاج، وتوفير استيراد مكونات الإنتاج الصغيرة.

(1) نشأت ابراهيم، قوة التخطيط الاستراتيجي، صرح للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، 2018 م، ص ص 21 - 22.

- العمل على تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية، واستخدامها كمبدأ استراتيجي للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وللوصول إلى حجم الاقتصاديات الكبير، والنفوذ إلى الأسواق العالمية⁽¹⁾.

- تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية، حيث تشارك بنسبة 60% من الإنتاج الصناعي للصين، ويعمل فيها 75% من القوى العاملة⁽²⁾.
بهذا أصبح النموذج الصيني نموذجاً فريداً من نوعه في النمو الاقتصادي، فالصين بنت تقدمها الصناعي من خلال مشروعات الأسر المنتجة⁽³⁾.

ب- تجربة البنغلاديش: بنك جرامين.

تُعد بنغلاديش نموذجاً لواحد من أفقر المجتمعات في العالم، وأكثرها كثافة سكانية، كما تُعد تجربة بنغلاديش واحدة من أبرز التجارب العالمية التي تدعم مشروعات الأسر المنتجة اعتماداً على القروض المتناهية في الصغر، وهي تجربة "بنك جرامين"، فحينما يتم التحدث عن مشروعات الأسر المنتجة فإن نموذج بنك جرامين يأتي في المقدمة كنموذج يحتذي به في بلاد كثيرة بأسماء مختلفة، لكن المفهوم واحد، وهو تقديم قروض صغيرة للفقراء؛ لتمويل مشروعات صغيرة تهدف لإخراجهم من دائرة الفقر. ويُعد بنك جرامين منظمة للتمويل الأصغر مقرها في بنغلاديش، تقدم القروض للفقراء في ريف البنغال من دون أي ضمانات؛ ليقوموا بتأسيس مشاريعهم الخاصة لزيادة الدخل، ويعطي الأولوية للنساء اللاتي يشكلن 96% من مقترضي البنك*، بحيث يعمل على تحسين أوضاعهن في أسرهن بإعطائهن القدرة على التملك⁽⁴⁾.

ويرجع البعض سبب نجاح بنك جرامين إلى أنه لم يقتصر على نوع محدد من القروض، وإنما ابتكر أساليب متعددة، ولعل أهمها تحسين الوضع الصحي للمجتمع عبر تحسين الحالة الصحية للأسرة، وزراعة الخضراوات، كما تبنى المدخل التعليمي بإحداث نهضة المجتمع، وإتاحة

(1) نشأت ابراهيم، مرجع سابق، ص 22-23.

(2) نشأت ابراهيم، مرجع سابق، ص 24.

(3) جمال بنون، الأسر المنتجة: نواة لمصانع المستقبل، التعاون الصناعي في الخليج العربي، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، قطر، العدد 105، يونيو، 2013 م، ص 53.

* مؤسس بنك جرامين البروفسور محمد يونس عام 1967 م، ويفسر سبب تركيزه على النساء يأتي من خبرة المصرف حيث كانت نسبة العملاء من النساء في البداية 50%، ثم لوحظ أن الأسرة الفقيرة تحقق فائدة فورية إذا كان التحسن في دخلها عن طريق المرأة، بينما لا يحدث التحسن نفسه أو على الأقل لا يحدث التحسن بالنسبة ذاتها من الأسر التي يزيد فيها دخل الرجل، وتعود بدايات البنك إلى عام 1967 م، حينما قام البروفسور محمد يونس وكان حينها رئيساً لبرامج التنمية الاقتصادية في بنغلاديش بمحاولة إنشاء بنكاً خاصاً بالفقراء في المناطق الريفية حيث أن عبارة (Grameen) تعني ريف في اللغة البنغالية. وقد تمثلت أهداف البنك في هدفين رئيسيين الأول: تقديم خدمات للفقراء في القرى البنغالية من الذكور والإناث. والثاني: القضاء على استغلال الفقراء من قبل مانحي القروض من التجار.

(4) عبد الرحمن بن محمد عسيري، مرجع سابق، ص 84.

الفرصة للحراك الاجتماعي، فاهتم بتحسين التعليم من خلال برامج قروض التعليم العالي، ومساعدة الطلاب الفقراء والمتفوقين على مواصلة تعليمهم العالي، على أمل إنشاء جيل من الفقراء المتعلمين تعليماً عالياً، يجعلهم قادرين على تحسين مستوى معيشتهم. كما أقام البنك برنامجاً للرعاية في حالة الكوارث، وعمل على إعادة رأس المال بناء على أن 38% من الأعضاء كانوا متعثرين في السداد، بإعطائهم رؤوس أموال جديدة، وتجميد الفوائد على القروض القديمة، وإضافة إلى القروض التنموية السابقة فإن البنك يمنح قروضاً تتمثل فيما يأتي:

- القرض العام: وهو النوع الأساسي من القروض في المصرف، ويحصل عليه كل أعضاء المصرف، والحد الأقصى له 10000 عشرة آلاف تكا، ويستخدم في جميع أغراض الاستثمار الفردي.

- القرض الموسمي: والغرض منه دعم الزراعة الموسمية، وله نوعان: فردي، والحد الأقصى له 3000 ثلاثة آلاف تكا، ترد في موسم الحصاد أو خلال ستة أشهر، وجماعي، ويبلغ حده 10000 عشرة آلاف تكا للمجموعة، و135000 مئة وخمسة وثلاثين ألف تكا للمركز من 6 مجموعات.

- قرض الأسرة: وتحصل الأسرة عليه عن طريق المرأة، وهي المسئولة عنه قانوناً، ويسدد على أقساط أسبوعية خلال عام، والحد الأقصى له 30 ألف تكا، لكنه يتراوح في الأغلب بين 10 و15 ألف تكا، ويشترط له أن تكون المرأة قد سبق لها الاقتراض أربع مرات⁽¹⁾.

بذلك أصبح "بنك جرامين" يغطي مناطق واسعة من جمهورية بنغلاديش، حيث يقدم عبر فروعه التي يبلغ عددها 1128 الفاً ومئة وثمانية وعشرين فرعاً، تغطي خدماته ثمانية وثلاثين ألفاً وتسعمئة وواحد وخمسين 38951 قرية، تمثل أكثر من نصف القرى البنغالية⁽²⁾.

ج- تجربة جمهورية مصر العربية:

تعدّ التجربة المصرية في مجال مشروعات الأسر المنتجة من أقدم التجارب العربية والعالمية، حيث اهتمت وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية بالصناعات البيئية والمنزلية كوسيلة

(1) عبد الرحمن بن محمد عسيري، مرجع سابق، ص 85 - 86.

(2) عبد الرحمن بن محمد عسيري، مرجع سابق، ص 86.

لتنمية وتطوير المجتمعات المحلية منذ إنشائها عام 1939، وقد تم تأسيس وإشهار جمعيات التدريب المهني والأسر المنتجة، كأجهزة تنفيذية للمشروع، وتم إدراج المبالغ المخصصة للتمويل بالخطة الاستثمارية ابتداء من موازنة الوزارة عام 1970 م⁽¹⁾.

فتجربة وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية مع قوانين الضمان الاجتماعي، التي صدرت عام 1950 م تضمنت اتجاهاً واضحاً، نحو تشغيل الفئات الضمانية من القادرين على العمل، وتحويلها إلى فئات منتجة. كما قامت الوزارة في منتصف عام 1954 م بدراسة بعض الفئات المستفيدة من الضمان الاجتماعي، والتي كان من نتائجها أن تلك الفئات لم تتغير عما كانت عليه قبل صرف المساعدات، وأن المبالغ التي صرفت لم تتعد الناحية الاستهلاكية، مما حدا بالوزارة إلى تبنى برامج أخرى، تهدف إلى تغيير الأوضاع المعيشية للمستفيدين عبر برامج مدروسة؛ لتحويلهم من فئات عاجزة إلى فئات منتجة، مما يساعدهم على الاعتماد على أنفسهم تدريجياً⁽²⁾.

كما يوجد في جمهورية مصر العربية حالياً العديد من المؤسسات الرسمية والأهلية التي تقدم برامج للأسر المنتجة، والقروض الصغرى لدعم المشاريع الصغيرة، ومن أبرز هذه المؤسسات على سبيل الذكر لا الحصر ما يأتي:

- جمعية رجال أعمال إسكندرية.
- جمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع بالدقهلية.
- الجمعية الإقليمية لتنمية المشروعات بسوهاج.
- جمعية تنمية المنشآت الصغيرة ببورسعيد.
- الصندوق الاجتماعي للتنمية.
- جمعية رجال أعمال أسيوط.

وقدمت هذه المؤسسات والجمعيات برامج عدة للأسر المنتجة، تمثل بعضها في الآتي:

- برامج موجهة للمرأة الفقيرة، يعتمد على نظام الإقراض الجماعي.

(1) عبد الرحمن بن محمد عسيري، مرجع سابق، ص 58.

(2) عبد الرحمن بن محمد عسيري، مرجع سابق، ص 58.

- برنامج للعاطلين الذين يتواجدون بالشوارع وإشارات المرور، من دون عمل، ويمتحنون التسول أو مسح السيارات، وخلافه من خلال إقناع هذه الفئة للبحث عن وسائل لكسب العيش الشريف، باتخاذ بعض الأعمال التي يمكن أن تدر دخلاً مناسباً لهم، وذلك عن طريق منح المتعطل مبلغ منحة لا ترد لاستغلالها كرأس مال ابتدائي وتتم متابعته، وينفذ هذا المشروع عن طريق أجهزة مشروع المنشآت الصغيرة والحرفية المختلفة، ويمول من تبرعات الأعضاء ومن خلال لجنة الزكاة⁽¹⁾.
 - إقراض الأسر الفقيرة والمعدمة، والمساعدة على حل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية؛ لمساعدتهم على حل مشاكل التمويل المؤقت، بتقديم قروض عينية كقروض حسن، على أن يتم سدادها على مدى فترة قصيرة من دون فوائد أو مصروفات إدارية⁽²⁾.
 - تقديم المعونة الفنية للأسر الفقيرة والمعدمة عن طريق النصح والإرشاد، ووضع الحلول المناسبة للصعوبات في الإنتاج أو التسويق.
 - برنامج الإقراض الفردي (مشروع تمويل المنشآت الصغيرة والحرفية).
 - برنامج إقراض المجموعات، وهو موجه لمعاونة سكان المناطق العشوائية في المجتمع المصري، باعتبارها لا تجد ما تسد به احتياجاتها الأساسية، والهدف من هذا البرنامج تطوير وتحسين الأنشطة التي يمارسونها، أو إيجاد مشروعات بسيطة تدر لهم دخلاً لتحسين مستوى معيشتهم وزيادة دخولهم، بما يساعدهم مستقبلاً على التعامل من خلال مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية، وتحويلهم إلى عملاء لهذا المشروع.
- كما تم تنفيذ العديد من البرامج لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في نطاق المحافظات، وتغطي هذه البرامج المجالات المختلفة لتنمية المشروعات، ومنها تقديم وتيسير الائتمان، وكذلك المساعدات والتدريب الفني والإداري للمشروعات، للقائمين على هذه المشروعات في مراحلها المختلفة، وإيجاد فرص العمل لأصحاب المشروعات الصغيرة الجديدة، ويوفر لهم المساعدة الفنية، ويعمل على إكسابهم المهارات المطلوبة للنجاح، وإمدادهم بالمعرفة التكنولوجية، سواءً أكانت مصرية أم دولية.

(1) عبد الرحمن بن محمد عسيري، مرجع سابق، ص 58-59.

(2) عبد الرحمن بن محمد عسيري، مرجع سابق، ص 60.

وتتصف التجربة المصرية بالمتابعة البحثية لبرامج الأسر المنتجة والقروض الصغرى، حيث انتشرت العديد من الدراسات الأكاديمية التي اهتمت بهذه التجارب من حيث التقويم والتحليل سواءً على المستوى المؤسسي أو على مستوى البحوث والدراسات الجامعية⁽¹⁾.

د - التجربة الليبية:

اهتمت ليبيا منذ أكثر من عقدين بمشروعات الأسر المنتجة، والتشاريكات الجماعية الإنتاجية والخدمية، وتولت القطاعات والأجهزة التنفيذية المختلفة وضع الخطط والبرامج المساندة لدعمها، وتم استحداث عدد من المصارف والصناديق المتخصصة لإقراض الراغبين بإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف التقليل من الاعتماد على القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص (الأهلي) على المساهمة بفاعلية أكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾.

فقد تبنت السلطات الليبية فكرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فأعطت الإذن بإنشاء التشاريكات الصناعية الفردية والشركات المساهمة، حيث أصدرت اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (16) لسنة 1394 و. ر 1985 م بشأن المعاش الأساسي، المادة رقم (18)، للتأهيل ونظام الأسر المنتجة، بأن تتولى اللجان الشعبية للضمان الاجتماعي في البلديات، بالتنسيق مع الجهات المختصة شؤون التدريب والتأهيل، وتنفيذ نظام الأسر المنتجة لمستحقي المعاشات الأساسية، بما يكفل اعتمادهم على النفس في كسب عيشهم⁽³⁾.

فبدأ الاهتمام المرجعي المعرفي بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا يأخذ توجهات داعمة لتبني سياسات دافعة باتجاه تمكين الناس من إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة، ومن التحول من خانة المتواكلين والباحثين عن عمل إلى خانة الفاعلين القادرين على خلق فرص العمل واستدامتها. وعلى الرغم من وجود مبادرات جادة للتوجه الوطني نحو تشجيع ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة، وكذلك التواجد الفعلي للعديد من هذه المشروعات في كثير من القطاعات والمجالات، غير أن التعامل التخطيطي التنموي الاستثماري مع هذه المشروعات

(1) عبد الرحمن بن محمد عسيري، مرجع سابق، ص 60-63.

(2) ثريا على حسن الورفلي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا: الواقع والطموح، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر، يومي 17-18، ابريل، 2006 م، ص 90.

(3) قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (16) لسنة 1394 و. ر 1985 م بشأن المعاش الأساسي.

اقتصرت على تقديم القروض والمبادرات الداعمة للأسر المنتجة، والتحول نحو الإنتاج وتكوين صناديق داعمة ومصارف ممولة بكل ما لها وما عليها⁽¹⁾.

حيث شهدت فترة التسعينيات من الألفية الثانية وجود الركود الاقتصادي والأسواق الموازية، الأمر الذي انعكس على تواضع المبادرة الخاصة والأهلية، واستمرار القطاع العام⁽²⁾، إلا أن الاهتمام بها لم يأخذ في الظهور إلا مع نهاية القرن العشرين، وبداية الألفية الثالثة، حيث توجهت الدولة فعلياً إلى وضع الخطط المساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، باستحداث عدد من الصناديق، والمصارف المتخصصة لإقراض الراغبين في إقامة هذا النوع من المشروعات⁽³⁾. ومن الخطوات التي اتخذت في ليبيا لدعم تنمية وتطوير المشروعات الصغرى أو المتناهية في الصغر (الأسر المنتجة) ما يأتي:

- إنشاء مصرف التنمية بموجب قانون رقم (8) لسنة 1981 م، حيث يُعد أحد المؤسسات المالية التي أُنشئت لغرض دعم مسيرة التنمية في ليبيا، وإرساء دعائم قاعدة صناعية تساهم في خلق فرص عمل، وزيادة الإنتاج وتوحيه، وذلك من خلال دعم الشركات العامة والتشاريكات والشركات الأهلية (المشروعات الصغرى والمتوسطة)، ومنحها القروض اللازمة لتوفير الآلات والمعدات ومستلزمات التشغيل، حيث يقوم المصرف بإقراض متوسط وطويل الأجل لمثل هذه المشروعات، التي من شأنها تسهيل إنشاء مشاريع جديدة، إلا أن توجه الدولة لسياسة الملكية العامة ابتداءً من السنوات الأخيرة لعقد السبعينيات، حال دون استفادة القطاع الخاص من إمكانيات المصرف، واقتصرت القروض على مؤسسات القطاع العام. إلا أنه مع بداية عقد التسعينيات استأنف مصرف التنمية دعمه للقطاع الخاص، حيث بلغ حجم القروض الممنوحة منذ إنشاء المصرف (ملياراً ومئة وأربعين مليون دينار لبيبي) ساهمت في تمويل أكثر من 15000 تشاريكية، حيث شملت هذه القروض مختلف الأنشطة الاقتصادية⁽⁴⁾.

(1) رمضان السنوسي ، وآخرون، مرجع سابق، ص 27.

(2) رمضان السنوسي ، وآخرون، مرجع سابق، ص 29.

(3) طارق الهادي العربي، امحمد محمد امحمد، فعالية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية للحالة الليبية خلال الفترة (2007 م - 2012 م)، الأستاذ، جامعة طرابلس، ليبيا، العدد 13، خريف، 2017 م، ص 36.

(4) طارق الهادي العربي، مرجع سابق، ص 37.

- المصارف التجارية، حيث قدمت القروض خلال الفترة (2004 م - 2005 م) بلغت حوالي 2.536 مليون دينار، وذلك لتنفيذ المشروعات الصغيرة.
- المصارف الأهلية حيث بلغت قيمة القروض والتسهيلات التي منحتها خلال الفترة (2002 م - 2005 م)، حوالي 400 - 500 مليون دينار⁽¹⁾.
- إنشاء المصرف الريفي بناء على قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (12) لسنة 2002م، حيث يهدف إلى الدفع بعجلة النمو والتنمية في جميع المجالات الإنتاجية والحرفية والخدمية من خلال تحفيز القطاع الخاص، وبلغت قيمة القروض الممنوحة من المصرف منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 2009 م ما قيمته 520 مليون دينار ليبي لعدد 127500 قرض، حيث تشابهت المشروعات من خلال تركيزها على إنتاج منتجات استهلاكية مثل: المنتجات الغذائية ومستلزمات الديكور، الأعمال المكتبية والقرطاسية، الخدمات الطبية العلاجية، وخدمات النقل والمواصلات، والمطاعم والفنادق والمقاهي، ومعامل الخياطة والغزل، وصناعات الصيد، وبعض الصناعات التقليدية، وتستهدف جميعها السوق الاستهلاكي المحلي⁽²⁾.
- إنشاء صندوق التحويل للإنتاج، الذي أصبح فيما بعد صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل، الذي كان الهدف منه تشجيع فائض المالكات الوظيفية في الجهاز الإداري العام على التحويل للعمل في القطاع الخاص، من خلال مساعدتهم للحصول على قروض من الصندوق لإقامة مشاريع تعود عليهم بالمرود المادي المناسب، وتخفف العبء على خزينة الدولة، بعد إعادة تنظيم الصندوق ليصبح صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل أصبح من أهدافه ضمان القروض، الذي يمنح للمشروعات الصغرى والمتوسطة من قبل المؤسسات المالية، بحيث يضمن الصندوق ما نسبته 70% كحد أقصى من قيمة إجمالي القروض الممنوحة، وبحسب نوع النشاط وطبيعة المشروع ودراسة الجدوى الاقتصادية⁽³⁾.
- إنشاء المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي بموجب قرار رقم (3) لسنة 2007 م، الصادر عن اللجنة الشعبية العامة (سابقاً). وفي سنة 2009 م أصدرت اللجنة الشعبية العامة

(1) رمضان السنوسي ، وآخرون، مرجع سابق، ص54.

(2) طارق الهادي العربي، مرجع سابق، ص38.

(3) على أبو بكر نور الدين وآخرون، مرجع سابق، ص11.

- (سابقاً) قرار رقم (472)، والذي أوكل للمجلس مهمة الإشراف على البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وذلك من خلال القيام بالمهام الآتية:
- وضع الخطط والبرامج الخاصة بتنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة، وخلق بيئة مساندة لتطويرها ومعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها، مع اقتراح منح الإعفاءات والمزايا للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
 - إعداد تقارير حول سير عمل تلك المشاريع، وإعداد قاعدة بيانات شاملة للمشروعات الصغرى والمتوسطة تشمل أعداد القروض الممنوحة، وأنواعها، وقيمتها والموقف التنفيذي، والأقساط المستردة، وربطها بالمنظومات العاملة بالدولة، والمساهمة في إعداد دراسات الجدوى للمشروعات، وتقديم الاستشارات للمشروعات في مراحلها كافة.
 - تأسيس البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (845) لسنة 2007 م، حيث كانت تبعيته للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، وفي سنة 2011 م أصدرت اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) قرار رقم (73)، وبموجبه تم منح البرنامج الشخصية الاعتبارية والذمة المالية. والهدف الأساسي للبرنامج هو تنمية ورعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة بهدف تعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾.
 - إنشاء المراكز الحاضنة للأعمال والابتكار التقني، بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (846) لسنة 2007 م، والذي حدد مهام حاضنات الأعمال في دعم ومساندة وتشجيع المبادرين على تأسيس وإقامة المشاريع الصغرى والمتوسطة، بهدف زيادة الإنتاج، وتوفير فرص عمل، وتشجيع الأفراد والشركات على الإبداع والمبادرة، وتهيئة الظروف الملائمة لظهور الأفكار الجديدة والاختراعات، وتبني تلك الأفكار حتى تصبح مشاريع قائمة فعلاً.
 - إنشاء مركز الغد للأعمال، الذي أوكل إليه القيام بالمهام الآتية: اتخاذ إجراءات التأسيس ومنح التراخيص للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وتوفير المعلومات والبيانات عن المشروعات الصغرى والمتوسطة وتوزيعها على الباحثين عن العمل، والجهات المهتمة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة. رفع الوعي بثقافة المبادرة وترسيخها.

(1) على أبو بكر نور الدين وآخرون، مرجع سابق، ص ص 11-12.

- صدور قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (472) لسنة 2009 م، بمنح مجموعة من الإعفاءات والمزايا للمشروعات الصغرى والمتوسطة، والذي خص بها المشروعات التي تقام في المناطق الريفية، أو تلك التي تعتمد على تكنولوجيا تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، أو توفر فرص عمل للوطنيين أو المشروعات التي تقيمها المرأة، وتتمثل تلك الإعفاءات والمزايا في: الإعفاء من رسم مقابل خدمات التوريد وضريبة الاستهلاك للأصول ومستلزمات الإنتاج، والإعفاء من ضريبي الإنتاج والدخل لمدة خمس سنوات اعتباراً من التشغيل الفعلي للمشروع، ويمكن تمديدها إلي خمس سنوات أخرى في حالة توسع أنشطة المشروع وترتب عليها مضاعفة عدد العاملين الوطنيين بنسبة 50% تقديم خدمات تدريبية واستشارية من مراكز وحاضنات الأعمال.

- إصدار قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012 م ولائحته التنفيذية، والذي أوكل إلى إدارة الأجهزة المحلية (البلديات والمحافظات) مهمة إنشاء حاضنات الأعمال، ودعم المبادرين لإقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة⁽¹⁾.

- إنشاء خمسة صناديق للمشروعات الصغرى والمتوسطة في سنة 2013 م، وهي (صندوق ثقة، صندوق مبادرة، صندوق إبداع، صندوق ابتكار، وصندوق ريادة) بهدف توفير تمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة بأساليب تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواء أكان ذلك بطريق مباشر أم غير مباشر، بالإضافة إلى القيام بأنشطة أخرى، مثل تقديم الضمانات اللازمة للحصول على التمويل، وتأسيس الشركات، وإنشاء المشاريع الاستثمارية، ووضع الخطط والآليات اللازمة لتسويق المنتجات، والخدمات التي تقدمها المشروعات داخل أو خارج الدولة، وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية⁽²⁾.

بناءً على ما سبق عرضه من تجارب في مجال مشروعات الأسر المنتجة على المستويين الدولي والمحلي، نستنتج الآتي:

1. أكدت تجارب الدول (الصين، وبنغلاديش، ومصر)، على أن دعمها وتشجيعها للأسر المنتجة قد حقق لها طفرة نوعية وملحوظة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وأن

(1) على أبو بكر نور الدين وآخرون، مرجع سابق، ص ص12-13.

(2) على أبو بكر نورالدين، وآخرون، مرجع سابق، ص14.

نجاح الأسر المنتجة كان نتيجة لحصيلة مجموعة من الخطط والسياسات المدروسة التي تبنتها، وحقت لها نتائج مرضية.

2. حققت التجربة الصينية نجاحاً في عملية التنمية من خلال مشروعات الأسر المنتجة، ويتضح ذلك من خلال ما توصلت إليه من مستوى عالٍ لمعدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة دخل المواطن الصيني، وتحسين مستوى معيشته.

3. نجح بنك جرامين ببينغلاديش في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، وهي مجابهة الفقر، والتخفيف من آثاره في العديد من المناطق الريفية، وتمكين المرأة الريفية من استثمار القروض المصرفية في تحسين أوضاع أسرهن المعيشية.

4. استطاعت التجربة المصرية أن تتجاوز بعض الصعوبات والعوائق التي واجهتها، عن طريق إرساء سياسات وإجراءات سمحت للأسر المنتجة بأن تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لعبت الأسر المنتجة دوراً متميزاً في اقتصاديات هذه الدولة، بفضل السياسات وخطط الدعم، والتسهيلات التي قدمتها الحكومة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع.

5. التجربة الليبية على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الليبية لتقوية دور القطاع الخاص المتمثل في (الأسر المنتجة والمشروعات الصغرى والمتوسطة)، إلا أن دورها لا يزال بسيطاً، فالأوضاع المعيشية لمعظم الليبيين لم تتحسن، ولعل ذلك يرجع إلى غياب السياسات والخطط التنموية الرشيدة.

الفصل الثالث

النظرية الاجتماعية ودراسة التنمية

تمهيد.

أولاً: الاتجاهات النظرية للتنمية.

1. النظرية البنائية الوظيفية.
2. نظرية الصراع.
3. نظرية التبعية.
4. نظرية التنمية البشرية.
5. الاتجاه النظري التكاملي للتنمية.

ثانياً: الاتجاه النظري الذي سيتم توظيفه في البحث.

ثالثاً: الدراسات السابقة.

1. استعراض الدراسات السابقة الأجنبية والعربية والمحلية.
2. أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة.
3. جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة.
4. الفجوة العلمية التي يعالجها البحث الحالي.

النظرية الاجتماعية ودراسة التنمية

تمهيد:

التنمية عملية تغيير موجهة وشاملة لجميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية... إلخ، تهدف إلى تحقيق تغيرات بنائية ووظيفية بالمجتمع، وهذا ما جعلها منذ القرن التاسع عشر تستقطب اهتمام العديد من العلماء والمفكرين والفلاسفة، محاولين دراسة وفهم وتفسير قضايا التنمية، وصولاً إلى خطط تنموية تمكنهم من تحقيق التغيير المرغوب في المجتمع الإنساني.

يحتوي هذا الفصل على عرض توضيحي لأهم النظريات الاجتماعية التي تناولت موضوع التنمية، وذلك من خلال تحليل أهم مقولاتها الأساسية، والإسهامات الفكرية لمجموعة من العلماء والمفكرين في فهم قضايا التنمية، وصولاً إلى النظرية التي سيوظفها البحث لتحقيق أهدافه.

أما الشق الآخر في هذا الفصل، فيحتوي على عرض تحليلي لأهم الدراسات السابقة الأجنبية والعربية والمحلية.

لذا فإن هذا الفصل سيتناول المحاور الآتية:

أولاً: الاتجاهات النظرية للتنمية.

ثانياً: الاتجاه النظري الذي سيتم توظيفه في البحث.

ثالثاً: الدراسات السابقة.

أولاً: الاتجاهات النظرية للتنمية:

ظهرت العديد من الاتجاهات السوسولوجية التي اهتمت بدراسة التنمية، وتطور المجتمعات البشرية في الدول المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحليل قضية التخلف والتنمية، وتفسير العمليات التي يمكن من خلالها تحقيق التغيير المرغوب فيه، وتطوير المجتمع بأفضل السبل.

فيما يأتي نقدم استعراضاً توضيحياً لأهم هذه الاتجاهات والمنطلقات النظرية لها:

1. النظرية البنائية الوظيفية:

تركز البنائية الوظيفية على حاجات المجتمع المنظمة، ووظائفه التي يقوم بها وفقاً للقوانين الطبيعية، حيث تنطلق من فكرة مفادها: أن المجتمع عبارة عن نسق يتكون من أجزاء مترابطة، ويؤدي كل جزء من أجزاء المجتمع وظيفته من خلال تقسيم العمل أو بناء الأدوار، وهذا التصور يجعل المجتمع شبيهاً بالكائن العضوي، الذي يؤدي كل عضو من أعضائه وظيفة محددة، بحيث يكون المجتمع جزءاً من النظام الطبيعي الذي يتطور تلقائياً وفق حاجاته الأساسية⁽¹⁾.

هذا وترجع الجذور الفكرية للبنائية الوظيفية للقرن التاسع عشر، حيث برز العديد من المفكرين الذين انطلقوا من فكرة التطور البنائي والوظيفي للمجتمعات الإنسانية، فنجد "سان سيمون" أشار إلى أن المجتمع يخطو نحو التقدم، وأن تطور المجتمع البشري يمر بمراحل هي: المرحلة اللاهوتية التي يسيطر فيها النظام الديني مثل مرحلة الرق، والمرحلة الإقطاعية، والمرحلة الميتافيزيقية التي يمتزج فيها اللاهوت بالإقطاع، ثم المرحلة الوضعية، وهي مرحلة يسيطر فيها العلم. ويرى أن التطور التاريخي ليس مرجعه إلى العامل الاقتصادي وحده، إنما إلى عوامل عدة من بينها العامل الاقتصادي، وأن التاريخ لا يمكن تفسيره بظاهرة واحدة من الظواهر الاجتماعية مهما بلغت قوتها وأهميتها، وإنما يمكن تفسيره من خلال مجموعة من الظواهر والمتغيرات الاجتماعية⁽²⁾.

ويتفق "أوجست كونت" مع "سان سيمون" في فكرة تطور المجتمعات، حيث اعتبر أن المجتمعات تتطور وتنمو عن طريق العلم، وأن التنمية تسعى إلى تحقيق كمال الأخلاق والعقل، كما أكد "كونت" على أهمية العقل والتفكير في إحداث التطور داخل المجتمع الإنساني، وربط بين تقدم الإنسانية وسيطرة الإنسان على الطبيعة، فكما تقدمت الإنسانية ازدادت سيطرة الإنسان على قوى الطبيعة؛ نتيجة للزيادة المستمر للأفكار العامة المجردة الجديدة، وأن التقدم العقلي عامل مهم في التنمية، لأن نمو الأفكار يحكم التاريخ ويوجهه، ومن ثم يؤدي التقدم العلمي إلى

(1) جراهام كيلوتش، تمهيد في النظرية الاجتماعية: تطورها ونماذجها الكبرى، ترجمة: محمد سعيد فرح، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1990 م، ص 79.

(2) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 62.

التقدم المادي⁽¹⁾. وأوضح "كونت" ذلك في فلسفته الاجتماعية من خلال نظريته عن قانون الأدوار الثلاثة، التي يتصور فيها المجتمعات الإنسانية تمر في تطورها بثلاث مراحل هي: المرحلة اللاهوتية الدينية، فالمرحلة الميتافيزيقية، فالمرحلة الوضعية أو العلمية الحديثة، والتي يعتبرها كونت أرقى مراحل التطور الإنساني⁽²⁾.

أما "هربرت سبنسر" فقد اهتم بتحليل عملية تطور المجتمع من خلال نظريته في التطور الاجتماعي، التي تتلخص في: أن المجتمع الإنساني كائن حي ينمو ويتطور، وفي تطوره ينتقل من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس، أي أن المجتمع عندما يتقدم ويستقر إلى حد ما، تأخذ الظواهر والنظم الاجتماعية في الارتقاء والتطور، وتخضع بدورها للانتقال من حالة التجانس إلى حالة التباين والتخصص⁽³⁾. بحيث يتطور المجتمع من الشكل البدائي البسيط إلى الشكل المعقد، أو من حالة التجانس التي تميز المجتمعات التقليدية المحافظة إلى الحالة التي وصفها "سبنسر" بالأنانية والخضوع للقهر، والقوة، واللاتجانس، والتي تمثلها المرحلة الصناعية التي تتميز بالتخصص، وتقسيم العمل، والديمقراطية، والعلاقات الثانوية⁽⁴⁾.

في حين قدم "إميل دور كايم" في كتابه: تقسيم العمل، نظرية في التطور الاجتماعي كعملية تمر بها المجتمعات من حالة التضامن الآلي إلى حالة التضامن العضوي، تلك العملية التي تتحدد بالضرورة عن طريق بناء تقسيم العمل⁽⁵⁾. حيث يميز النوع الأول من التضامن المجتمعات التقليدية، التي يكون تقسيم العمل فيها بسيطاً، وتمارس المعايير فيها قوة إلزامية عالية على أعضائها، وفي الجانب الآخر يوجد النوع الثاني من التضامن وهو التضامن العضوي، الذي يكون تقسيم العمل فيها معقداً، وهذا ما يميز المجتمعات الصناعية المتقدمة. حيث يرى "دور كايم" أن المجتمع وحدة عضوية ومعيارية بصورة كلية، وتمثل حاجات المجتمع المترتبة على

(1) عبد الحكيم عمار نابي، اتجاهات التنمية ونظريتها ومدى ملائمتها للتطبيق على دول العالم الثالث، المجلة الجامعة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد 1، العدد 16، فبراير، 2014 م، ص 280.

(2) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 63.

(3) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 65.

(4) عمر بوسكرة، التغيير الاجتماعي عند رواد علم الاجتماع، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة ابن خلدون - تيارت، الجزائر، مجلد 9، العدد 2، 2019 م، ص 268.

(5) السيد عبد العاطي السيد، النظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2005 م، ص 142.

زيادة سكان هذا النسق، والكثافة الاجتماعية، وزيادة تقسيم العمل أساساً لتحول المجتمع من مجتمع قائم على التضامن الآلي إلى مجتمع قائم على التضامن العضوي⁽¹⁾.

ومع تطور المجتمعات الإنسانية من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الصناعية الحديثة، تركزت جهود أغلب علماء الاجتماع على البحث في الأسباب التي جعلت بعض المجتمعات متخلفة، وأخرى صناعية وحديثة، حيث أكد هؤلاء العلماء على أن تنمية المجتمعات المتخلفة يمكن أن تتحقق من خلال اتباعها لأسلوب التنمية الذي سارت عليه المجتمعات الغربية الرأسمالية، وبأن التخلف ظاهرة يمكن التعبير عنها من خلال دلائل ومؤشرات تقليدية⁽²⁾.

ومن أشهر الاتجاهات النظرية التي تندرج تحت هذا الاتجاه التنموي الوظيفي هي:

أ - اتجاه المؤشرات (الكمي والكفي):

وهو أكثر الاتجاهات النظرية شيوعاً في دراسة التنمية، وينطلق هذا الاتجاه من فكرة مفادها: أنه يمكن التمييز بين الدول المتقدمة والدول النامية؛ اعتماداً على مؤشرات كمية وكيفية عدة، حيث يتم من خلالهما التفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك بتحديد ما يُعد بأنه خصائص للدول المتقدمة، وتحديد ما يُعد بأنه خصائص للدول النامية⁽³⁾. وأوضح "كيندلبيجر" الإجراءات التي يتبعها هذا الاتجاه في التمييز بقوله: "يمكننا عزل السمات النموذجية المثالية المعبرة عن التخلف عن تلك المعبرة عن التقدم، بحيث تتبقى لنا السمات التي هي بحاجة إلى تنمية، والتي من أجلها يجب أن تخطط المشروعات"⁽⁴⁾.

فنعُدّ المؤشرات الكمية بمثابة محكات نستطيع من خلالها التعرف على الدول المتقدمة والبلدان النامية، كما أنها تُعبر عن خصائص هذه الدول تعبيراً كمياً، أي باستخدام المؤشرات الحسابية أو الأرقام، وتتمثل المؤشرات الكمية في: معدلات التعليم، متوسط دخل الفرد، معدلات السكان الحضريين، عدد الأطباء والمستشفيات، معدل توزيع الصحف، عدد الأجهزة الإلكترونية والسيارات بالنسبة لكل فرد... إلخ⁽⁵⁾.

(1) جراهام كليونتش، نظرية علم الاجتماع: نماذجها الرئيسية وتطورها، ترجمة: فادية عمر الجولاني، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2002، ص 116 - 117.

(2) محمد الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، مصر، (بدون طبعة)، 1973، ص 7.

(3) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 130.

(4) محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط 1، 2010، ص 235.

(5) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 130.

ولقد حاول "سيمور ليبست" ربط مفهوم التنمية السياسية (الديمقراطية الغربية) بالدرجة العالية على المؤشرات الكمية الآتية: الثروة وتقاس (بمتوسط دخل الفرد)، والتصنيع، والتحضر، ويعبر عنهما (بنسبة السكان الذين يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها على 20.000 نسمة)، وأخيراً التعليم.

والملاحظ أن هذا الاتجاه استعان بالمؤشرات الإحصائية ليبرهن أساساً على صحة مفاهيم معينة مشتقة من واقع المجتمعات الغربية⁽¹⁾.

أما اتجاه المؤشرات الكيفية، فإنه يحدد بعض العناصر النموذجية، ومن ثم تصبح التنمية مجرد عملية (اكتساب أو فقدان) خصائص أو سمات معينة يعتقد أنها خصائص التنمية أو التخلّف. ولعلّ الجذور الفكرية لهذا المؤشر ترجع إلى النموذج المثالي عند "ماكس فيبر"، الذي أوضح من خلال نموذج العقلاني الرشيد، أن التنظيمات التي تقترب في خصائصها من خصائص التنظيم البيروقراطي الرشيد، والتي تتمثل في العقلانية والترشيد، وتطبيق التسلسل الهرمي إدارياً ووظيفياً، والموضوعية، والمركزية، والتخصص، وتقسيم العمل، ووضوح الأهداف، والأقدمية والخبرة في العمل، وتطبيق اللوائح والقوانين، هي تنظيمات حديثة تتسم بها المجتمعات المتقدمة⁽²⁾.

وتعدّ نظرية بدائل النمط "تالكوت بارسونز" التي تفسر تحول المجتمعات من التخلّف إلى التقدم، هي انعكاساً واضحاً للمؤشر الكيفي، من خلال استنادها على خمسة متغيرات أساسية في التحول، بحيث تتحول المجتمعات من قيام المركز على أساس العلاقات والاعتبارات الشخصية، والانتماء القرابي إلى قيامها على أساس الإنجاز، ومن سيادة المحسوبية والخصوصية إلى اتجاه سيادة القانون والعمومية، ومن سيادة الاتجاهات الوجدانية أو العاطفية إلى العقلانية والرشد، ومن التوجيه الفردي الذاتي إلى اتجاه التوجيه الديمقراطي الجماعي، ومن اللاتخصص الوظيفي إلى التخصص الوظيفي، أو من العمومية إلى التباين الاجتماعي⁽³⁾.

في حين أشتق "هوسيلتز" بعض النماذج المثالية من "تالكوت بارسونز"، والتي يرى أن لها أهمية في دراسة التخلّف والتنمية، مثل: العمومية مقابل الخصوصية، والأداء (الإنجاز) مقابل

(1) محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص 236.

(2) عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط 2، 2003 م، ص ص 277 - 278.

(3) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 36.

النوعية (العزو)، والتخصيص مقابل الانتشار، والمصلحة الجمعية مقابل المصلحة الذاتية، والحياد الوجداني مقابل الوجدانية. فالمجتمعات المتقدمة بحسب رؤية "هوسيلتر" تتميز بالعمومية، وبتوجيهها نحو الإنجاز، وتخصيص الدور، في حين تتميز المجتمعات النامية بالمتغيرات المقابلة وهي: الخصوصية، والعزو، وتشدت الدور. فالتنمية عند "هوسيلتر" تعني اكتساب المجتمعات المختلفة لمتغيرات النمط السائدة في المجتمعات المتقدمة، والتخلي عن متغيرات النمط الشائعة فيها، أي اعتبار هذه العملية نقطة البداية لإحداث التنمية⁽¹⁾.

أما "روبرت ميرتون"، فقد حاول أن يقدم لنا نموذج النقد في التحليل الوظيفي وفقاً للمسلمات الوظيفية الآتية: الوحدة الوظيفية للأنساق الاجتماعية، والكلية الوظيفية للعناصر الاجتماعية، وضرورة وحتمية العناصر الوظيفية للأنساق الاجتماعية⁽²⁾. فبدلاً من فرضية الوحدة الوظيفية أكد "ميرتون" على أنماط وصور ومستويات ومجالات التكامل الاجتماعي، والنتائج المختلفة لوجود عناصر بالنسبة إلى قطاعات معينة من الأنظمة الاجتماعية، وبدأ في توجيه تحليله الوظيفي بعيداً عن الاهتمام بالأنظمة الكلية، متجهاً نحو التأكيد على أن مختلف أنماط التنظيم الاجتماعي داخل الأنظمة الاجتماعية الأكثر شمولاً، تنشأ وتدعم متطلبات النظام الكلي، كما تتفاعل مع العناصر الاجتماعية الثقافية داخل الكليات النظامية⁽³⁾.

أما فرضية الكلية الوظيفية، فقد وجد "ميرتون" من خلال فحصه الإمبريقي للأنظمة التجريبية، أن العناصر أو الجزئيات الوظيفية قد لا تكون ذات تأثير وظيفي إيجابي بالنسبة إلى النظام، أو العناصر في النظام فقط، ولكن تكون أيضاً لها وظيفة بالنسبة إلى العناصر أو لجزئيات معينة أو لكامل النظام، كما أن بعض النتائج سواءً أكانت وظيفية، أم غير وظيفية تكون مقصودة ومعترف بها من جانب المسؤولين في النظام، وتكون واضحة، في حين توجد نتائج أخرى غير مقصودة وغير معترف بها، وتكون كامنة خفية⁽⁴⁾.

(1) محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص 239 - 241.

(2) عدلي على أبو طاحون، في النظريات الاجتماعية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، مصر، ط 1، (د.ت)، ص 231.

(3) عدلي على أبو طاحون، مرجع سابق، ص 233 - 234.

(4) عدلي على أبو طاحون، مرجع سابق، ص 234.

وتأتي فرضية الضرورة الحتمية، ليبين من خلالها "ميرتون" أهمية الاهتمام في التحليل الوظيفي بمختلف أنواع البدائل الوظيفية داخل الأنظمة الاجتماعية⁽¹⁾، فالبدائل الوظيفية هي ترتيبات اجتماعية جديدة، تظهر في المجتمع من أجل القيام بوظيفية اجتماعية جديدة، كانت تقوم بها ترتيبات اجتماعية أخرى، فالترتيبات الاجتماعية القديمة إما أنها توقفت نهائياً عن القيام بوظائفها، وإما أنها توقفت جزئياً عن أداء وظائفها، وذلك راجع إلى التغيرات التي أصابت المجتمعات سواءً أكانت تكنولوجية، أم حضارية أدت إلى أن تفقد بعض الترتيبات الاجتماعية جزءاً من وظيفتها، أو تفقد وظيفتها بشكل كامل⁽²⁾.

لذا فإن البدائل الوظيفية لا تلغي بشكل كامل دور الترتيبات الاجتماعية السابقة في أداء وظائفها، ولكن هذه البدائل الوظيفية تساعد الترتيب الاجتماعي في القيام بوظائفه التي يؤديها، كما تسهم في المحافظة على النسق، وبقائه، واستمراره، مثلها مثل الترتيبات الاجتماعية الموجودة في المجتمع، وتفسح المجال أمام المجتمع من أجل تأدية وظيفة من الوظائف بعدة بدائل، تؤدي إلى إعطاء الأفراد والجماعات اختيارات عدة في ظل تطور المجتمع⁽³⁾.

ولكن إذاً ما فشلت الترتيبات الاجتماعية السابقة في أداء وظائفها، فإنه ينجم عنه ما يسمى عند "ميرتون" بالمعوقات الوظيفية، التي تشير إلى النتائج الملاحظة على مستوى النسق، والتي تحد من تكيف النسق أو توافقه مع البناء الاجتماعي، حيث تشكل المعوقات الوظيفية أداة تحليلية لفهم ودراسة ديناميات التغيير في النسق الاجتماعي⁽⁴⁾. فمثلاً، يحدث خلل وظيفي لنسق الأسرة عندما تعجز لسبب أو لآخر عن أداء وظائفها داخل البناء الاجتماعي، أو عندما يعجز أحد أجزائها عن أداء وظيفته داخل النسق الاجتماعي نفسه، فتلجأ الأسرة إلى البدائل الوظيفية كوسيلة مساعدة للقيام بوظائفها داخل البناء الاجتماعي، ومعالجة الخلل الوظيفي بين أجزاء النسق، وهذا ما يساهم في التنمية على المستوى النسقي، أو على مستوى البناء الاجتماعي الكلي.

(1) عدلي على أبو طاحون، مرجع سابق، ص 236 - 237.

(2) أنور خضر عبد الله الطعاني، النظرية البنائية الوظيفية والتركيز على إسهامات روبرت ميرتون، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2014 م، ص 112.

(3) أنور خضر عبد الله الطعاني، مرجع سابق، ص 113.

(4) محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع: الرواد والاتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1983 م، ص 461.

كما قدم "نيل سملسر" تصوراً عن المجتمعات النامية، يقوم على أن العمليات التنموية تتمثل أساساً في التباين البنائي والتكامل، أي أن التنمية تتضمن تحولاً في بعض متغيرات الحياة، مثل: التكنولوجيا، بحيث تصبح أكثر تعقيداً، والسكان من خلال التحول إلى المدن، والزراعة بزيادة الإنتاج التجاري، والتغير في البناء الأسري من الممتد إلى النووي، والتباين في الطبيعة التكاملية للمجتمعات، فيحدث تفككاً كما في الأنومي (اللامعيارية، والصراع)، وهنا تظهر الحاجة إلى التكامل، سواءً على المستوى المعياري، أم على مستوى النظم داخل المجتمع الإنساني⁽¹⁾.

بناءً على العرض السابق للاتجاه الكمي والكيفي في التنمية، نلاحظ أنه على الرغم من الفائدة النظرية لهذا الاتجاه، إلا أنه لم يبين لنا طبيعة التخلف وأسبابه وعوامله، واكتفى بالوصف السطحي لبعض ملامحه، من خلال تركيزه على بعض العوامل الاقتصادية للتنمية، متجاهلاً دور العوامل الاجتماعية في عملية التنمية، بالإضافة إلى أنه لم يراع خصوصية كل مجتمع، والأبعاد التاريخية للتخلف، وذلك بتأكيداته على تبعية المجتمعات النامية للمجتمعات المتقدمة الرأسمالية، وفهم قضايا التخلف والتنمية في ضوء تنميط المجتمعات، وإقامة نماذج مثالية.

ب- الاتجاه التطوري المحدث:

حاول بعض المفكرين الاجتماعيين المعاصرين صياغة نظريات تطويرية حديثة؛ للاستفادة من فكرة المراحل التطورية التي تمر بها المجتمعات الإنسانية في دراسة التنمية⁽²⁾. ووفقاً لهذه الفكرة يتم تصنيف المجتمعات المتخلفة على أساس طبيعة المرحلة التي تحتلها من السلسلة التطورية العامة للمجتمعات⁽³⁾.

حيث يُعدّ "والت روستو" أبرز من قدم نظرية في النمو الاقتصادي للمجتمع، باستنادها على فكرة المراحل التاريخية في فهم التخلف والنمو المجتمعي، ويتصور "روستو" أن المجتمعات تمر في تطورها بخمس مراحل، في كل مرحلة تتحدد المستويات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات، وهذه المراحل هي:

- المرحلة الأولى المجتمع التقليدي: ومن أهم خصائص المجتمع التقليدي هي انخفاض إنتاجية الفرد بسبب اعتماده على وسائل إنتاج بدائية، وعدم توافر تكنولوجيا حديثة، والاعتماد على

(1) محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص ص 246 - 247.

(2) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 135.

(3) نيل سملالوطي، مرجع سابق، ص 52.

المواد الأولية، والإنتاج الزراعي، وسيادة النظام الطبقي الإقطاعي، وجمود الحراك الاجتماعي، سيادة العصبية وقدرية التفكير اللاعقلاني الغيبي، وتحدث في هذه المرحلة الصراعات السياسية والاجتماعية.

- المرحلة الثانية الاستعداد للانطلاق: وهي السمة الأساسية لما قبل الانطلاق، في توافر الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية لانتقال المجتمع من التقليدية نحو التحول نحو الأخذ بميزات العالم الحديث. وقد تنبثق الظروف المهيئة للانطلاق من الداخل في شكل ظهور موارد جديدة، أو سيادة الاستقرار السياسي، أو من الخارج في شكل مساعدات خارجية، أو اقتباس علمي... إلخ، وتتحقق في هذه المرحلة فرص أفضل للتعليم، ونشأة البنوك والمؤسسات، وازدياد الاستثمار في النشاط الاقتصادي، واتساع حجم التجارة الخارجية والداخلية، والصناعات التحويلية، وتتهيأ هذه الظروف المجتمع لمرحلة الانطلاق.

- المرحلة الثالثة الانطلاق: يتم في هذه المرحلة إسقاط القيم والعوامل والقوى المعوقة للنمو، بحيث يأخذ ناتج الفرد في التزايد، ويتسم أفراد المجتمع بالابتكار، والقدرة على تحمل المسؤولية، وقد تكون المنطلقات هنا ثورة سياسية، أو ثورة تكنولوجية وعلمية، أو بيئة دولية جديدة، مواتية للتقدم والأخذ بالتكنولوجيا الحديثة، وتزايد معدلات الاستثمار، من خلال مدة حددها "روستو"، مدة تقترب من 60 سنة لانتقال المجتمع من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضج.

- المرحلة الرابعة النضج: يتركز الإنتاج في هذه المرحلة على الثقل، ويحدد "روستو" نوعين أساسيين من التغيرات التي تحققها مرحلة النضج هما: ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط، وتغير التركيب البنائي للقوى العاملة، حيث تزداد نسبة سكان المناطق الحضرية، وتزداد نسبة العمالة التي تتطلب مهارات علمية وأدبية وثقافية نوعية⁽¹⁾.

- المرحلة الخامسة الاستهلاك الوفير: يتمتع أفراد المجتمع في هذه المرحلة بخدمات دولة الرفاهية، حيث يعيش الإنسان في ظل شبكة من الرعاية الصحية والثقافية والإعلامية والترفيهية... إلخ على مستوى عال⁽²⁾.

(1) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 54 - 57.

(2) نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص 57.

ومن الملاحظ على هذا الاتجاه اعتماده نمطية البعد الواحد في تفسيره لعملية التنمية، ألا وهو البعد الاقتصادي، ولم يعط أي أهمية للأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية، ودورها في عملية التنمية، كما أنه تجاهل الاختلاف بين المجتمعات الإنسانية من حيث أنماط الحياة الاجتماعية، بما فيها القيم والأعراف والعادات والتقاليد، مما انعكس هذا على استجابتها للتقدم والتطور بدرجات متفاوتة.

ج- الاتجاه السيكولوجي:

يقوم هذا الاتجاه على فكرة مؤداها: أن درجة الدافعية الفردية والحاجة إلى الإنجاز هي الركيزة الأساسية للتنمية، فالأفراد الذين لديهم إنجاز مرتفع يميلون إلى العمل بجد، كما يتمتعون بالقدرة على التعلم السريع، ويقع على عاتق هؤلاء الأفراد مهمة نقل مجتمعهم من حالته المتخلفة إلى حالة متقدمة، كما يؤكد هذا الاتجاه على دور القيم في مجال التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي⁽¹⁾.

هذا ويُعد "دافيد ماكلياند" من أبرز ممثلي هذا الاتجاه، حيث اهتم بقضية التنمية من خلال الربط بين الدوافع السيكولوجية المتمثلة في الدافع إلى الإنجاز والتنمية. إذ يُعدّ أن القوى السيكولوجية (القيم والدوافع) عامل أساسي في تحديد معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يرى أن الأفكار تلعب دوراً مهماً في تشكيل التاريخ الاجتماعي، مقارنة مع الجوانب المادية الأخرى⁽²⁾. وأكد "ماكلياند" على أن الحاجة إلى الإنجاز تمثل الدافع على صنع الأشياء بطريقة أفضل، وهنا تبرز ضرورة حشد مصادر الإنجاز العلمي الموجودة في المجتمعات المتقدمة من أجل تطوير هذه المصادر في المجتمعات المتخلفة، التي تعاني من ندرتها، وذلك من خلال رسم سياسة إنمائية تتضمن الوسائل الكفيلة بتغيير الاتجاهات والقيم والمعايير التقليدية، واستبدالها بالقيم المستحدثة والإيجابية التي تدفع بعجلة النمو الاقتصادي، الأمر الذي يساعد على تنمية المجتمع⁽³⁾.

أما "إفرت هيجن" فقد حاول التعرف على أهم العوامل التي تمكن المجتمع التقليدي من أن يحقق النمو الاقتصادي، ويتحول إلى مجتمع حديث. موضحاً أن النمو الاقتصادي الذي

(1) إحسان حفطي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2006 م، ص 62.

(2) محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص 181.

(3) إحسان حفطي، مرجع سابق، ص 62 - 63.

يحدث في بعض المجتمعات بدرجة أسرع وأكثر فاعلية من المجتمعات الأخرى، وذلك نتيجة لبعض المعوقات التي تكمن أساساً في البناء الاجتماعي، أي أن النمو الاقتصادي ومشكلاته تعود إلى عوامل داخلية أكثر ما تعود إلى عوامل خارجية، وذلك لما يتسم به المجتمع التقليدي من جمود، وعدم إتاحة الفرصة أمام أفرادها لاكتساب كل ما هو جديد، أو تبني الأفكار الجديدة. وأن مكانة الفرد في هذا المجتمع تتحدد من خلال انتمائه القرابي، وليس من خلال إنجازه وعمله، وبذلك تصبح الشخصية في هذا المجتمع تسلطية وغير خلاقية، حيث يغيب النشاط الإبداعي في البناء الاجتماعي للمجتمعات التقليدية. ويرى "هيجن" أن تحول المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث يستوجب خلق تنظيمات اقتصادية واجتماعية وسياسية جديدة، وكذلك شبكة جديدة من العلاقات الاجتماعية، أي ضرورة تغيير البناء الاجتماعي التقليدي، وكذلك تغيير الاتجاهات بالشكل الذي يتفق وأهداف التنمية المرجوة⁽¹⁾.

ويتفق "دانيل ليرنر" مع فكرة "هيجن" في تحول المجتمعات، فيرى أن تقدم المجتمع وتحوله من النمط التقليدي إلى النمط الحديث يتم من خلال الفرد والبيئة معاً⁽²⁾. حيث حدد "ليرنر" متغيرات أساسية عدة تعتمد عليها عملية التنمية، تتمثل في: انتشار التعليم، التحضر، والمشاركة في وسائل الاتصال، والمشاركة السياسية. فالمجتمع الحديث عنده هو المجتمع الذي يصل إلى درجة عالية على سلم هذه الخصائص⁽³⁾. كما كشف لنا "ليرنر" أن التنمية والتحديث يلعبان دوراً مهماً في تغيير القيم من ناحية، وأن القيم تؤثر في التنمية من ناحية أخرى، ويتمثل هذا التأثير في أن القيم قد تساعد في حدوث سريع للتنمية، وقد تكون عائقاً من عوائقها، وتحول دون تحقيق الأهداف التنموية المرجوة⁽⁴⁾.

عليه فإن الاتجاه السيكولوجي للتنمية يعطي أهمية للمتغيرات النفسية في تحليله وتفسيره لعملية التنمية، وتركيزه على نماذج القيم، والاتجاهات، والشخصية، والسلوك، وإبرازها كخصائص للمجتمعات المتقدمة، والمجتمعات النامية.

(1) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 118 - 120.

(2) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 108.

(3) محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص 290.

(4) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 112.

2. نظرية الصراع:

يهتم منظور الصراع مثله مثل المنظور البنائي الوظيفي بالنسق، ولكنه يرى أن الصراع عملية حتمية وأساسية داخل النسق، بدلاً من تأكيد التوافق والتكامل بين أجزاء النسق، وأن العامل المادي هو أساس تطور كل الأنظمة الاجتماعية، والسياسية والثقافية في المجتمع. هذا ويرى أصحاب هذه النظرية أن الصراع محور النسق الاجتماعي أكثر من التكامل - الفكرة التي انطلقت منها البنائية الوظيفية-، فعندما يناضل الأفراد مع الطبيعة من أجل تلبية حاجاتهم الأولية وإشباعها، تتفجر أشكال متنوعة من الصراع والسيطرة، وتمثل أساس النسق الاجتماعي، ومن ثم يكون المجتمع في صراع وتطور مستمر (1).

فعلى النقيض من البنائية الوظيفية في تفسير المجتمع، ينظر مدخل الصراع إلى المجتمع باعتباره نسقاً يتكون من جماعات متصارعة ومتنافسة، تناضل للحصول على موارد الحاجات المادية الأساسية، وثمة عدد من العوامل الأولية وراء الصراع، أهمها مشكلة التنظيم الاجتماعي (التغيرات السكانية، ونظام العمل)، والطبيعة الإنسانية (الغرائز أو السمات) (2). كما أن للظروف البيئية والاقتصادية دوراً مهماً في إحداث الصراع، وتطور المجتمعات عبر أطوار متتابعة من الشيوعية إلى البدائية، ثم الإقطاع، يليها الرأسمالية حتى الاشتراكية (3).

هذا ويمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين لنظرية الصراع في التنمية، أحدهما: ما يُعرف بالماركسي التقليدي، الذي يعتمد على التفسير المادي للتاريخ الاجتماعي، واعتبار أن الثورة هي الطريق الوحيد للتقدم. أما الثاني فيعرف بالماركسي المحدث، الذي يركز على التناقضات السائدة بين الدول النامية من ناحية، والدول الإمبريالية من ناحية أخرى، وتحليل ظاهرة الاستعمار الجديد بمختلف أشكاله الاقتصادية، والسياسية والأيدولوجية (4).

وفيما يأتي نقدم عرضاً موجزاً لهذه الاتجاهات:

أ- **الاتجاه الماركسي التقليدي:** يعالج هذا الاتجاه قضية التخلف والتنمية من خلال مفاهيم الصراع كقوة دافعة للتقدم، وفقاً لفكرة "كارل ماركس" الذي ينظر إلى التنمية باعتبارها عملية

(1) جراهام كينلوش، نظرية علم الاجتماع: نماذجها الرئيسية وتطورها، ص 53 - 54.

(2) جراهام كينلوتش، تمهيد في النظرية الاجتماعية: تطوراً ونماذجها الكبرى، ص 115.

(3) جراهام كينلوتش، تمهيد في النظرية الاجتماعية: تطوراً ونماذجها الكبرى، ص 117.

(4) نبيل السمالوطي، نماذج التنمية والتحديث الحضاري في العالم، المؤتمر الفكري الأول للتربويين العرب: وقائع وبحوث، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية، الجزء 2، بغداد، العراق، 7-15 حزيران، 1975 م، ص 164.

ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناء الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي⁽¹⁾. وأن العامل الاقتصادي يلعب دوراً أساسياً في تطور الحياة الاجتماعية، فالشرط الأساسي للإنتاج يتألف من وجود القوى المنتجة، التي تشمل على الأدوات والأفراد الذين يستخدمون هذه الأدوات. ولهذه الإنتاج يدخل الناس في علاقات اجتماعية مع بعضهم البعض، يطلق عليها (علاقات الإنتاج)، ويطلق على القوة المنتجة وعلاقات الأفراد (نظام الإنتاج)⁽²⁾. حيث يرى "ماركس" أن لكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية بناءً فوقيًا يتمثل في الأفكار، والقيم، والنظم السياسية، والقانونية، والأخلاقية، والعلاقات السائدة في المجتمع، وبناء تحتي (البناء الاقتصادي) يطلق على الظروف المادية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وترتبط بين البناء الفوقي والبناء التحتي علاقة تتمثل في أن البناء التحتي هو الذي يشكل ويحدد البناء الفوقي للمجتمع، فأى تغيير أو تطور يحدث في البناء التحتي يواكبه تغيير وتطور في البناء الفوقي⁽³⁾.

عليه حدد لنا "كارل ماركس" مراحل عدة تمر بها المجتمعات الإنسانية أثناء تطورها التاريخي، وفي كل مرحلة يتميز المجتمع ببناء اقتصادي واجتماعي له خصائصه وطبيعته التي تختلف عن خصائص وطبيعة المجتمع الذي يليه، حيث تبدأ المرحلة الأولى بالإنتاج البدائي: ويظهر فيها أول نظام اجتماعي واقتصادي، يتميز بالملكية العامة لوسائل الإنتاج، وتتماثل هذه الملكية مع مستوى تطور القوة المنتجة، فترتب على ذلك ظهور نظام الرق على أنقاض نظام الإنتاج البدائي. ومع ازدياد التقسيم الاجتماعي للعمل وتطور القوة المنتجة، زاد التفاوت في الثروات، وظهرت ملكية الأغنياء لوسائل الإنتاج، والرق الذين هم أنفسهم عبيد للأسياد، مما ساهم في ازدياد التناقضات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وبدء ظهور انتفاضات العبيد على أسيادهم⁽⁴⁾.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الإقطاع: فتميزت بملكية الإقطاعي الخاصة للأرض، حيث بلغت القوة المنتجة في هذه المرحلة مستوى أرفع، وأصبحت أساليب الإنتاج أكثر تطوراً،

(1) إحسان حفطي، مرجع سابق، ص 73.

(2) إحسان حفطي، مرجع سابق، ص 69.

(3) زيات فيصل، مخطار ديدوش محمد، نظرية الصراع الاجتماعي من منطق كارل ماركس إلى منطق رالف داهرندوف، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، جامعة جيجل، الجزائر، مجلد 2، العدد 1، مارس، 2019 م، ص 386.

(4) إحسان حفطي، مرجع سابق، ص 70 - 71.

غير أن النظام الإقطاعي عرقل تطورها، فاصطدمت القوى المنتجة بعلاقات الإنتاج الإقطاعية، وظهر الصراع واضحاً بين الفلاحين والإقطاعيين، فأصبحت إزاحة النظام الإقطاعي ضرورة تاريخية، وظهرت الطبقة البرجوازية التي أصبحت الطبقة السائدة والمالكة لوسائل الإنتاج في المجتمع، كنتيجة واضحة لقيام النظام الرأسمالي⁽¹⁾.

لتأتي المرحلة الثالثة وهي مرحلة قيام النظام الرأسمالي، الذي بدأ فيه الانفصال واضحاً بين المنتجين والمالكين لوسائل الإنتاج، فالمنتجون لا يمكنهم العمل لأنفسهم؛ لأنهم مضطرون بسبب وضعهم الاقتصادي إلى العمل عند طبقة البرجوازية، التي لها القدرة على تحقيق إنتاج يزيد على متطلبات الاستهلاك الضروري، لأن هدفها الأساسي هو التراكم في رأس المال وفائض القيمة، مما ساهم في استغلال الطبقة العمالية (البروليتاريا)، وازدياد حالة التناقض الاجتماعي والاقتصادي بين الطبقتين، ما نجم عنه الصراع الطبقي، الذي ينتهي بانهيار النظام الرأسمالي، وظهور مرحلة الاشتراكية⁽²⁾.

مرحلة الاشتراكية: وهي المرحلة الأخيرة التي يرى "ماركس" أنه للوصول إليها لابد من المرور على كافة المراحل المختلفة للتطور الرأسمالي. ويشك "ماركس" في قدرة المجتمعات الأقل تطوراً على إنجاز ذلك بنفسها، لأن المجتمعات البدائية غير قادرة على البدء في عملية التنمية بذاتها، نظراً لارتباطها بالمجتمع الرأسمالي الأكثر تقدماً، وذلك من خلال التطور السريع في وسائل الإنتاج والتحسين في وسائل الاتصال⁽³⁾. وهذا ما يجعل الرأسمالية معوقة لتقدم هذه المجتمعات، وتصبح الثورة هي الوسيلة التي يمكن من خلالها وضع حد لعلاقات الإنتاج الرأسمالية التي تعوق التقدم الاجتماعي⁽⁴⁾.

إن "كارل ماركس" الذي يمثل لنا اتجاهاً مادياً تاريخياً قد بنى تصورات من واقع نقده للمجتمعات الرأسمالية في أوروبا، مركزاً في ذلك على أهمية الصراع التاريخي كمحرك أساسي لإحداث التغيير الاجتماعي، وتنمية المجتمعات البدائية.

(1) إحسان حفطي، مرجع سابق، ص 71.

(2) إحسان حفطي، مرجع سابق، ص 71 - 72.

(3) إحسان حفطي، مرجع سابق، ص 72.

(4) إحسان حفطي، مرجع سابق، ص 73.

ب- اتجاه الماركسية المحدثّة:

ظهرت الماركسية المحدثّة كانعكاس للظروف الدولية الجديدة التي يشهدها القرن العشرون، استجابة لمتطلبات دراسة الواقع الاجتماعي الذي تعيشه الدول النامية⁽¹⁾، حيث تمثل قضية الإمبريالية (الاستعمار الجديد)، الاهتمام الأساسي للماركسيين المحدثين، وأصبحت من أهم مظاهر القرن العشرين، التي تمارس دورها في دول العالم الثالث من جميع الجوانب، الاقتصادية، والسياسية، والأيدولوجية، والعسكرية⁽²⁾.

وانطلقت الماركسية المحدثّة محاولة تطوير النظرية الماركسية الكلاسيكية؛ نظراً لتجاهلها المتعمد للواقع التاريخي في الدول النامية، فالتناقض عند "ماركس" يتمثل في تناقض بين طبقة تملك، وأخرى لا تملك، غير أنه عند الماركسية المحدثّة يتمثل في التناقض القائم بين الإمبريالية وشعوب الدول النامية، وتؤكد الماركسية المحدثّة على ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة متكاملة، وعلى التنمية أن تحقق أهدافاً قومية تنبع أساساً من الظروف التاريخية والثقافية للدول النامية⁽³⁾.

ينهض هذا الاتجاه على مجموعة من القضايا والمقولات الأساسية، مؤداها: أن التنمية الحقيقية هي ضرورة التحرر من التبعية، ودراسة التنمية في ضوء إطار نظري عالمي، وأن التناقض السائد اليوم ينشأ بين الإمبريالية من ناحية وبين شعوب الدول النامية من ناحية أخرى، وأن تخلف الدول النامية يرتبط أساساً بطبيعة النظام الإمبريالي العالمي. بحسب هذه الرؤية فإن قضية التخلف والتنمية عند الماركسية المحدثّة هما مرحلتان في تاريخ الإنسانية، وجزآن لا يتجزآن من النظام الاقتصادي العالمي، وأن الفقر الاجتماعي والركود الاقتصادي في الدول النامية ناتج عن التوسع الرأسمالي العالمي، أي أن التخلف طبقاً لهذا لا يُعدّ مرحلة تخلف سابقة للرأسمالية، وإنما هو نتاج لنشأتها وتطورها، كما أن علاقة التبعية والاستغلال التي تخضع لها الدول النامية من جانب الدول الرأسمالية، لم تؤد إلى تحقيق التنمية، وإنما أدت إلى تأخرها وتخلفها، في المقابل أدت إلى تنمية ورفاهية الدول الرأسمالية⁽⁴⁾.

ويُعدّ "بول باران" أحد الماركسيين المحدثين الذين اهتموا بدراسة التخلف، محاولاً تحديد طبيعته، والعوامل التي تشكله، حيث يرى أن القوى الإمبريالية، والطبقات الحاكمة تحاول

(1) محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص 310.

(2) محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص ص 311 - 312.

(3) مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، مرجع سابق، ص 56.

(4) كمال التابعي، مرجع سابق، ص ص 154 - 155.

المحافظة على اقتصاديات الدول النامية، واستمرارية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة في الدول النامية، وذلك حتى تستمر هذه الدول في القيام بدورها كدول منتجة للمواد الخام اللازمة للصناعات الغربية، كما أن الدول المتقدمة تعارض أي محاولات للدول النامية نحو التصنيع والتنمية، لأن ذلك يقلل من اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة في تصريف موادها الخام، كما يؤدي ذلك إلى تقلص دور الدول النامية كسوق لصرف المنتجات الغربية.

كما يؤكد "باران" على عدم فعالية الأسلوب التدريجي لإحداث التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مستنداً في ذلك إلى سببين: الأول، أن الزيادة في الدخل القومي سرعان ما تختفي بسبب الزيادة السريعة في السكان، والسبب الثاني، استغلال الذين يحتلون أوضاع القوة في الدول النامية للموارد المختلفة، واستثمارهم بامتيازات خاصة مرتبطة بالاستثمارات الأجنبية⁽¹⁾.

أما "جاك وودس" فيوضح سياسة التفرقة التي تمارسها الإمبريالية في الدول النامية، وتغلغل مؤسسات الثقافة الغربية في هذه الدول، وتأثيرها الأيديولوجي على مثقفي هذه الدول، وتدعيمها للقوى الرجعية التي تحول دون تحقيق التنمية داخل الدول النامية، والتأثير على وسائل الاتصال الجماهيري، فضلاً عن إقامة قواعد وتحالفات عسكرية. كما يتفق "ودس" مع "باران" في فكرة السيطرة الاقتصادية للقوى الإمبريالية على دول العالم النامي، وسعيها نحو المحافظة على علاقاتها الاقتصادية مع الدول النامية، وتشجيعها على اتباع الطريق الرأسمالي في التنمية، والتغيير التدريجي في البناء الاقتصادي القائم لهذه الدول، الأمر الذي يجعل من الدول النامية دولاً منتجة للمواد الخام اللازمة للصناعات الغربية، وسوقاً للبضائع الغربية الصناعية، ومن ثم عدم قيام أي صناعات جديدة يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية⁽²⁾.

ويحلل "شارل بتهليم" ظاهرة التخلف في الدول النامية، انطلاقاً من أسباب عدة: أولاً: حالة التبعية التي تعيش فيها الدول النامية، والتي تظهر في مستويين: المستوى السياسي، والمستوى الاقتصادي. فعلى المستوى السياسي نجد الشكل المطلق للتبعية هو تبعية المستعمرات، ويرتكز هذا النوع من التبعية السياسية على بعض روابط التبعية الاقتصادية، أو على فساد رجال السياسة في الدول التابعة، وتتميز الدول التابعة بعدم الاستقرار السياسي أو بنظام ديكتاتوري، ويكون نوع النمو الاقتصادي فيها خاضعاً لمصالح خارجية. أما على المستوى

(1) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 155 - 156.

(2) محمد محمود الجوهري، مرجع سابق، ص 312 - 313.

الاقتصادي، فمن المعروف أن التبعية الاقتصادية يمكن أن تنشأ دون أن تكون الدولة التابعة مستعمرة للدولة التي تتبعها، وتتخذ التبعية الاقتصادية صوراً عدة مثل التبعية التجارية، والتي تصدر غالباً في شكل مواد أولية أو شبه أولية. والتبعية المالية، وتتمثل في سيطرة رؤوس الأموال الإمبريالية على الدول النامية. ثانياً: الاستغلال الذي يهدف إلى تحقيق أقصى ربح لرأس المال الاحتكاري، أي استغلال الدول التابعة بواسطة رأس المال الاحتكاري الإمبريالي، ويتخذ الاستغلال صوراً عديدة، تتمثل في الاستغلال المالي الذي يتم عن طريق رأس المال الأجنبي، والاستغلال التجاري الذي يُعد نتيجة للتبادل غير المتكافئ. ثالثاً: التجميد، الذي يعني أن يظل النمو الاقتصادي للدول النامية مقيداً بشكل دائم، وذلك بفضل عوامل خارجية: كالاقتطاعات المفروضة على الدول التابعة، والجهد المنتظم الذي يبذله رأس المال الكبير الأجنبي للوقوف في وجه نمو القوى الإنتاجية في الدول التابعة، وعوامل داخلية: اقتصادية، واجتماعية، وحضارية... إلخ، بحيث لا تستطيع الدول النامية أن تصل فعلاً إلى تقدم اقتصادي واجتماعي سريع، إلا إذا خرجت من حالة التبعية والاستغلال⁽¹⁾.

إن الماركسية المحدثه استطاعت أن تتجاوز التفسير الأحادي - كما ورد عند كارل ماركس - لقضية التنمية والتخلف في الدول النامية، وبدلاً من تركيزها على العامل الاقتصادي كمحرك أساسي لعملية التنمية، انطلقت من الواقع الثقافي والاجتماعي والسياسي لهذه الدول، مع عدم تجاهلها للواقع الاقتصادي في ضوء تفسيرها لتبعية الدول النامية للدول الرأسمالية، ولعل هذه الرؤية الماركسية المحدثه نجد لها امتداداً فكرياً واضحاً في المنطلق النظري الذي انطلقت منه نظرية التبعية.

3. نظرية التبعية:

تقوم نظرية التبعية على أساس نقد عمليات التنمية الفاشلة، نتيجة العلاقات غير المتكافئة بين الدول الغنية الرأسمالية، والدول الفقيرة النامية. حيث بدأ مفهوم التبعية يظهر ويتبلور في دول أمريكا الجنوبية من خلال فرانك، وسانتوس، وكاردوزو، ثم في دول أخرى أفريقية أمثال والتر رودوني، وفي دول عربية أمثال سمير أمين، ومهدي عامل⁽²⁾.

(1) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 158 - 160.

(2) إبراهيم عيسى عثمان، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2008 م، ص 105.

وركز أنصار منظور التبعية على طبيعة العلاقة بين الدول المتخلفة الفقيرة، والدول الرأسمالية الغنية، مشيرين إلى أنها علاقة قائمة على الاستغلال، وأن التنمية والتخلف وجهان لعملة واحدة، فحدوث التنمية في بلد يكون على حساب التنمية في بلد آخر⁽¹⁾. أي أن عمليات التنمية والتطور الاقتصادي للبلدان النامية والفقيرة اقتصادياً، ترتبط بالتنمية والتطور الاقتصادي للبلدان الغنية وخاصة الرأسمالية، وأن ميزان القوة في هذه العلاقة يميل إلى الدول الغنية، التي استغلت هذه العلاقة، سواءً من خلال الاستعمار، أو النفوذ في تحقيق مصالحها على حساب الدول الفقيرة⁽²⁾.

فعلاقة الاستغلال القائمة بين الدول الرأسمالية الغنية والدول المتخلفة الفقيرة _ كما يراها "فرانك" _ لا يمكن فهمها بمعزل عن تاريخ الاستعمار، وأن التخلف ليس حالة طبيعية، وإنما نتاج تاريخ طويل للاستعمار في تلك الدول، موضحاً التخلف من خلال نموذج (المركز والتابع)، حيث بدأت العلاقة بين المركز والتابع أثناء مرحلة الاستعمار، عندما قام المستعمر بتأسيس مدن جديدة في البلاد المستعمرة لتسهيل عمليات تحويل الفائض الاقتصادي إلى الدول الغربية، فأصبحت تلك المدن تابعة للعواصم الغربية، وهذه العلاقة على المستوى الدولي تمثل الحلقة الكبرى ضمن حلقات أصغر من العلاقات على المستويين المحلي والإقليمي، فعلى المستوى المحلي أصبحت تلك المدن مراكز تتبعها مدن أخرى داخل الدولة المستعمرة، أما على المستوى الإقليمي أصبحت تلك المدن تابعة لإحدى المدن الكبيرة في المنطقة، والتي تقوم بدور حلقة الوصل بين المدن وعواصم الدول الغربية، وهذه السلسلة من الحلقات المترابطة التي تتكون من (مركز وتابع)، أدت إلى حدوث التخلف في الدول النامية، في الوقت الذي أدت فيه إلى تنمية الدول الغربية.

أما "دوس سانتوس" فيحلل التبعية بناءً على علاقة الاستغلال بين الدول المسيطرة والدول التابعة علاقة غير متكافئة، لأن تنمية الأولى تحدث على حساب الثانية، وذلك من خلال احتكار سوق التبادل التجاري، ومن خلال الديون والتصدير يتم تحويل الفائض في الدول التابعة

(1) على عبد الرحمن الرومي، التحولات في نظريات التنمية من منظور نقدي، المجلة الاجتماعية، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، العدد 1، مايو، 2008 م، ص 26.

(2) إبراهيم عيسى عثمان، مرجع سابق، ص 106.

إلى الدول المسيطرة، مما يحد من قدرة الدول التابعة على تنمية أسواقها الداخلية، كما يؤثر على مستوى الخدمات المقدمة إلى أفراد المجتمع⁽¹⁾.

ويركز "سمير أمين" في دراسته عن التنمية وتخلف الدول النامية على العوامل الداخلية لنموها، ومدى مساهمتها ودخولها في السوق العالمية⁽²⁾، من خلال مفهومي: المركز والأطراف. فالمركز، هو الذي يتحكم في عملية التراكم الرأسمالي، من خلال الشروط الآتية:

- السيطرة على الموارد المحلية، والقدرة على استغلالها.
- السيطرة على السوق المحلية.
- وجود قطاع منتج للمواد الغذائية يحقق ربحية، وقادر على إنتاج السلع الاستهلاكية ليواجه الزيادة في الأجور.
- السيطرة على رؤوس الأموال واستقلالها النسبي إزاء المال المتعدد الجنسية، وتوظيفها لدفع تنمية قوى الإنتاج.

- السيطرة على التقنية، والقدرة على إعادة إنتاجها وصيانتها من دون استيرادها من الخارج. أما الأطراف، فلا توجد فيها قوى قادرة على السيطرة على عملية التراكم في تلك المناطق التي تتحكم القوى الخارجية في تحديد مدى التراكم المحلي فيها⁽³⁾.

هذا ويتفق "أمين" مع فكرة كل من "فرانك" و"سانتوس"، في أن الرأسمالية الغربية وظفت اقتصاديات الدول النامية لنموها، ونتيجة لهذا الاستغلال من المركز للأطراف التابعة، تصبح محاولة هذه الأطراف التابعة للنمو تخلفاً، وأن النمو في المركز يُعدّ تنمية، والنمو في الأطراف يُعدّ تخلفاً.

حيث تمثل الدول المتقدمة اقتصادياً والمهيمنة عالمياً (دول المركز)، في حين تمثل الدول المتخلفة اقتصادياً والتابعة (دول الأطراف الهامشية)، يجمعها نظام رأسمالي عالمي يعمل لصالح دول المركز، وتشكل هذه العلاقة عقبة أمام تطور دول الأطراف الهامشية. فالدول المهيمنة (المركز) تتحكم في الاقتصاد العالمي، وفائض الدول التابعة ومواردها، مما يؤدي إلى

(1) على عبد الرحمن الرومي، مرجع سابق، ص 26.

(2) عمر التومي الشيباني، مفيدة خالد الزقوزي، التنمية الاجتماعية والاقتصادية واقع وآفاق، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط 1، 1997 م، ص 21.

(3) خالد مصطفى، قضايا ودراسات في علم اجتماع التنمية، أجيال لخدمات التسويق والنشر، القاهرة، مصر، ط 1، 2007 م، ص 85 - 86.

زيادة غنى وتقدم دول المركز، وفق وتختلف دول الأطراف الهامشية التابعة. ولحل هذه المعضلة بحسب وجهة نظر "سمير أمين" يجب أن تتحرر الدول التابعة من هيمنة دول المركز، وفك الارتباط معها، خاصة ما يرتبط بالتدخلات الخارجية، وإصلاح الأمور الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾.

وينطلق "مهدي عامل" من الفكرة التي وقف عندها "سمير أمين"، في حل معضلة التبعية عند الدول النامية، من خلال عنايته بنظرية الدولة السياسية، ومفهوم نمط الإنتاج السائد في الدول التابعة، وطبيعة الثورة الاشتراكية في لبنان والدول العربية⁽²⁾.

إن نظرية التبعية استطاعت أن تحلل طبيعة العلاقة القائمة بين الدول المتخلفة الفقيرة والدول الرأسمالية الغنية، من خلال وصفها بأنها علاقة قائمة على استغلال أحد الأطراف للطرف الآخر، من منطلق التبعية الاقتصادية الاستعمارية، متجاهلةً بذلك الجوانب الأخرى المتعلقة بالبناء الاجتماع والثقافي للمجتمعات النامية والمتخلفة.

فحسب نظرية التبعية فإن سبب الفقر وعدم الاستقرار السياسي، والتخلف في الدول النامية، يعود إلى المسار التاريخي الذي رسمته له الدول الرأسمالية، في ظل سيطرة النظام الرأسمالي الجديد على اقتصاد الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى بقائها في حالة من التخلف الاقتصادي.

4. نظرية التنمية البشرية:

ظهر هذا التوجه كردة فعل للمنظور الأحادي الذي يهتم بالثروة المادية (الاقتصادية)، ولا يعطي أي اهتمام لتوزيعها ولا للمشاركين فيها⁽³⁾، وينطلق هذا المنظور من شعار "الإنسان أولاً"، باعتباره المحور الرئيسي لعملية التنمية، والوسيلة التي من خلاله تتحقق عملية التنمية، لهذا تتجه الدول إلى الاهتمام بتنمية مواردها البشرية، التي يقصد بها عملية نمو رأس المال البشري، واستثماره بكفاءة في التنمية الاقتصادية، ويعبر عنها اجتماعياً بأنها: عملية تتضمن مساعدة الأفراد على الاستمتاع بحياتهم على أكمل وجه، كأعضاء في الوجود الاجتماعي، أما سياسياً

(1) إبراهيم عيسى عثمان، مرجع سابق، ص 106.

(2) هشام غصيب، مشروع سمير أمين المعرفي، مجلة الفيصل، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، السعودية، العددان 509-510، مارس- إبريل، 2019 م، ص 133.

(3) فاطمة مسدالي، التنمية البشرية بالعالم القروي المغربي: الجماعات القروية للزمارة نموذجاً، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، المغرب، ط 1، 2007 م، ص 4.

فيعبر عنها بأنها: عملية تتضمن إعداد الأفراد للمشاركة السياسية، وخاصة كمواطنين في مجتمع ديمقراطي⁽¹⁾.

إن التنمية تتم بالإنسان ومن أجله، فلا مناص من تضافر الجهود لتحقيق ثلاثية التنمية التي تتبلور على النحو الآتي:

أ- بناء القدرة البشرية وتطويرها.

ب- الاستخدام الاجتماعي الأمثل لهذه القدرة.

ج- دعم الدافع للإنسان ليشارك في اتخاذ القرارات وتنمية مجتمعه بنفسه.

فوفقاً لهذا المنظور الجديد لمعنى التنمية البشرية، يرى أن الإنسان هو العامل المساعد لعملية التنمية أو المعيق لها، وفي ضوء هذا التوجه تم تبني تفعيل ثلاثية التنمية الممثلة في: التعليم والصحة والدخل، لتحقيق عيش كريم لمختلف الفئات الاجتماعية، بما فيها الهدف الأساسي من التنمية البشرية هو القضاء على الفقر، وتردي الأوضاع الصحية، ومحدودية المداخل، وسيادة الأمية⁽²⁾.

وتُعدّ إسهامات "ثيودور شولتز" من الإسهامات التي بلورة نظرية رأس المال البشري في التنمية البشرية، من خلال تحليله للعلاقة المتبادلة بين التعليم ومخرجاته وإعداده للقوى العاملة، وعدّ التعليم نوعاً من الاستثمار الاقتصادي، أو عاملاً مهماً لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجوهر عملية التنمية الشاملة، سواءً في المجتمعات المتقدمة أم في المجتمعات النامية.

ويرى "شولتز" أن للتعليم دوراً وأهمية في تحسين الظروف الاقتصادية، التي جاءت كنتيجة طبيعية لإعطاء الفرد القدرات والكفاءات اللازمة، التي تؤهله لدخول سوق العمل البشري، وتكوين ما يعرف بالقوى العاملة المدربة التي تؤدي بدورها وظيفة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، والتنمية الصناعية الشاملة.

من هنا يؤكد "شولتز" على أهمية الإنفاق على نظام التعليم، باعتباره رأس مال يؤدي إلى التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وأن على الدول النامية إذا ما أردت إثراء عملية التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أن تهتم بالإنفاق على البحث العلمي بمؤسساتها التعليمية

(1) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 44.

(2) فاطمة مسدالي، مرجع سابق، ص 6 - 7.

والجامعية، تلك الأبحاث العلمية التي توجه عمليات التنمية، وتستثمر الكوادر الفنية والأكاديمية بالجامعات، وتستفيد من خبراتها ونوعية مجالات الأنشطة البحثية فيها⁽¹⁾.

ويتفق "بيكر" في كتابه: رأس المال البشري، الذي نشره عام 1964، مع "شولتز"، من خلال رؤيته عن رأس المال البشري، ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، فالإنفاق على التعليم والتدريب والصحة يُعدّ من أنجح الوسائل للاستثمار في رأس المال البشري، وذلك لكون ما يحمله الإنسان من مهارات تعتمد بدرجة كبيرة على مستواه التعليمي، وما يتمتع به من صحة بدنية. ويرى "بيكر" أن رأس المال البشري مواز للوسائل المادية للإنتاج، مثل: المصانع والآلات، ويمكن الاستثمار فيه من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية، وعدّه بمثابة وسيلة للإنتاج، تتمخض عنها مخرجات إضافية عند زيادة الاستثمار فيها⁽²⁾.

بناءً على ما سبق يمكننا القول إن منظور التنمية البشرية يؤكد على أهمية العنصر البشري، الذي يعدّه عنصراً مهماً في عملية تنمية المجتمعات الإنسانية، وذلك من خلال اعتمادها على تنمية قدراتها البشرية، واعتبار أن التعليم والتدريب من الوسائل المهمة لإعداد القوى البشرية في المجالات المختلفة، واللازمة لقيام التنمية، غير أن هذا المنظور لم يضع في اعتباره طبيعة النظم السياسية، وأولوياتها، وتوجهاتها الأساسية.

5. الاتجاه النظري التكاملي للتنمية:

ينطلق هذا الاتجاه من خلال رفضه التفسير الجزئي لقضية التخلف والتنمية، رؤيته للمجتمع على أنه يمثل وحدة كلية تترايط أجزاؤها، ومن ثم فإنه لا يمكن فهم أي جزء من أجزائها، إلا من خلال علاقته بالأجزاء الأخرى. أي أنه عند دراسة ظاهرة التخلف لابد من فهم مكونات البناء الاجتماعي كافة، مثل: النسق الديموغرافي، والنسق الاقتصادي، والنسق السياسي، والنسق القرابي، والنسق التعليمي، والطبقي... إلخ، لذا فإنه عند وضع الخطط الإنمائية المتكاملة، التي تكفل تحقيق الأهداف المرجوة من وراء التنمية، يستوجب دراسة كافة جوانب البناء الاجتماعي للمجتمع المراد تنميته⁽³⁾.

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن، دراسات في علم الاجتماع (2)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 2000 م، ص ص 40-42.

(2) عائشة شتاتحة، الأولوية التي يحتلها رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الجزائر، (بدون طبعة)، 2019 م، ص ص 68 - 69.

(3) كمال التابعي، مرجع سابق، ص ص 150 - 151.

فيشير "ويلبرت مور" إلى أن عملية التنمية لها مؤشرات مختلفة، تختلف باختلاف المكان والزمان للمجتمعات الإنسانية، ففي بعض المناطق ينظر إلى التنمية على أنها القضاء على الأمية، أو توفير المياه النقية للأحياء المتخلفة في المدن، أو رش المستنقعات بالمواد الكيميائية لإبادة البعوض والقضاء على الملاريا، في حين في بعض المناطق الأخرى تعطى الأولوية للمشروعات، أو الخدمات الأخرى في أجزاء أخرى من العالم، وفي منطقة ثالثة تعطى الأولوية لصناعات السلع الاستهلاكية، أو إصلاح أجهزة الخدمة المدنية.

بحيث يرى "مور" أن عملية التنمية تتطلب توافر مجموعة من المقومات، والقيم، والنظم، والهياكل التنظيمية، والحوافز، وبذلك تكون عملية التنمية شاملة لا تعتمد على الاقتصاد فقط، بل تعتمد على كافة مكونات المجتمع الأخرى⁽¹⁾.

أما "جونار ميردال" فقد أشار عن اتجاهه التكاملي في عملية التنمية، من خلال نظريته العملية الدائرية التراكمية لتظافر مجموعة من القوى والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تؤدي إلى التغيير المنشود، ويرى أن من الخطأ الاعتماد على العوامل الاقتصادية وحدها لتحقيق التنمية.

في حين يشير "سوروكين" إلى طبيعة الواقع الاجتماعي والمكونات البنائية للظواهر الاجتماعية، وما يحدث من علاقات تفاعل بينها، ما يدل على أنها تتربط مع بعضها البعض في وحدة متكاملة. وعلى هذا الأساس فإن التنمية المتكاملة عند "سوروكين" تقوم على حقيقة مهمة، وهي أنه ليس من السهل الفصل بين أجزاء الحياة الاجتماعية التي تقوم بين عناصرها وأجزائها تداخلات وتفاعلات عميقة.

في حين يحذر "ماستون" من قيام أية عملية تنموية دون الأخذ بعين الاعتبار المنهج التكاملي، حيث أشار إلى أن الحضارات التي لا تقوم على التكامل سوف تتعرض لصراعات داخلية، وللعديد من الاضطرابات والفوضى⁽²⁾.

بناءً عليه فإن الاتجاه النظري التكاملي في التنمية ينظر إلى عملية التنمية كقضية شاملة لكافة مكونات البناء الاجتماعي، من خلال الترابط والتكامل الذي يقوم بين مختلف أجزاء

(1) كمال التابعي، مرجع سابق، ص 151.

(2) فكرون السعيد، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية: حالة الجزائر، رسالة دكتوراه الدولة، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، 2005 م، ص 115.

البناء الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية... إلخ المكونة له، غير أن هذا الاتجاه تجاهل أي دور للعوامل الخارجية التي قد تعمل على ترسيخ التخلف، وعرقلة عمليات التنمية في المجتمعات النامية.

ثانياً: الاتجاه النظري الذي يوظفه البحث:

بناءً على العرض السابق للأدبيات النظرية في علم اجتماع التنمية، فإن هذا البحث ينطلق من مجموعة قضايا فكرية مستتبطة من النظرية البنائية الوظيفية، التي تدور فكرتها حول تكامل الأجزاء في البناء الاجتماعي، فالبناء عبارة عن ذلك الكل الذي يتكون من مجموعة أنساق فرعية، تؤثر فيه ويتأثر بها، بحيث تتساند فيما بينها بنائياً، وتتكامل وظيفياً من أجل المحافظة على البناء الكلي.

حيث تُعدّ الأسرة المنتجة نسقاً اجتماعياً داخل المجتمع الليبي، يتفاعل مع بقية الأنساق الاجتماعية، فالنسق الأسري الذي يتصف بوجود علاقة أساسية بينه وبين بقية الأنساق الأخرى، والأوضاع البيئية المحيطة به في المجتمع المحلي، فهو يتأثر بها ويؤثر فيها في الوقت ذاته. إن البنائية الوظيفية تشجع الملكية الخاصة بوجه عام، إذاً فهي تشجع الملكية الخاصة للمشروعات الصغرى، فالوظيفية يفترضون وجود متطلبات وظيفية لا بد من توافرها لبقاء النسق واستمراره، وأن عدم وجود بعضها قد يخل بحالة النسق، ويهدد وجوده واستمراره، وهذا ما وضحه "تالكوت بارسونز" في بحثه عن النسق الاجتماعي، عندما ربط بقاء النظام في النسق الاجتماعي واستمراره بمتطلبات وظيفية لا بد من توافرها: فالنسق العضوي (السلوكي) بقاءه بتلبية الحاجات الوظيفية إلى التكيف، ونسق الشخصية بتلبية الحاجة الوظيفية إلى تحقيق الأهداف، أما النسق الاجتماعي فيلبي الحاجة الوظيفية إلى التكامل، والنسق الثقافي يلبي الحاجة الوظيفية لصيانة الأنماط القائمة وإدارة التوترات (الكمون). وبقاء النسق يعتمد على نجاحه في تلبية هذه الحاجات الوظيفية، ولهذا يعمل الأعضاء في كل نسق اجتماعي ضمن عملية تنظم جميع النشاطات والأفعال، على تلبية هذه الحاجات الوظيفية.

إن "ميرتون" يختلف مع فكرة "بارسونز" من حيث إمكانيات النسق في تحقيق وظائفه واقعياً، فقد لا تكون الجزئيات الوظيفية ذات تأثير وظيفي إيجابي بالنسبة للنظام، ولكن قد تكون أيضاً لها وظيفة بالنسبة لجزئيات معينة أو لكامل النظام، إضافة إلى أن بعض النتائج سواء

أكانت وظيفية أم غير وظيفية، تكون مقصودة ومعترفاً بها في النظام، في الوقت الذي توجد فيه نتائج أخرى غير مقصودة وغير معترف بها في النظام، لأنها تؤدي وظائف كامنة.

هذه الحقيقة جعلت "ميرتون" يفترض أهمية الاهتمام في التحليل الوظيفي بمختلف أنواع البدائل الوظيفية والمعوقات الوظيفية داخل الأنظمة الاجتماعية، حيث يرى "ميرتون" أنه في المجتمع المتكامل يوجد تناغم بين الأهداف وأساليب تحقيق هذه الأهداف، ويجب أن تجد كل من الأهداف وأساليب تحقيقها قبولاً لدى أفراد المجتمع تكون ميسرة لهم جميعاً، ويحدث اللاتكامل عندما تكون أساليب تحقيق هذه الأهداف غير متاحة لجميع أفراد المجتمع، ومن هنا تنشأ حالة اللامعيارية في المجتمع، أو ما أسماه "ميرتون" بالمعوقات الوظيفية والتي تشير إلى تلك النتائج أو الآثار الملاحظة التي تقلل من التكيف أو التوافق في النسق، أو عدم اتساق عمل أحد أجزاء النسق الاجتماعي مع عمل باقي أجزائه بحسب ما يتطلبه النسق.

بناءً على ما سبق فإن البحث يتبنى الاتجاه البنائي الوظيفي من خلال التعرف على دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بليبيا، وذلك بالتركيز على بعض القضايا النظرية الواردة في أفكار كل من "تالكوت بارسونز" و"روبرت ميرتون"، وتوظيفها في خدمة أهداف ومتطلبات البحث العلمي، بما يتناسب وطبيعة الخصائص الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للبناء الاجتماعي في الأسرة الليبية.

ثالثاً: الدراسات السابقة.

يوجد الكثير من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنمية أو بعض جوانبه، وتناولته من اتجاهات مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين الأجنبية والعربية والمحلية، كما أن هذه الدراسات جاءت في الفترة الزمنية بين 2002 م - 2021 م، وشملت جملة من الأقطار والدول، مما يشير إلى تنوعها الجغرافي والزمني. في هذا السياق سوف نتطرق إلى الآتي:

1. استعراض الدراسات السابقة الأجنبية والعربية والمحلية.

2. أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة.

3. جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة.

4. الفجوة العلمية التي يعالجها البحث الحالي.

1. استعراض الدراسات السابقة: الأجنبية والعربية والمحلية.

نستعرض في هذا الجزء الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، مبتدأً بالدراسات الأجنبية، ثم العربية فالمحلية، بحسب التسلسل التاريخي من الأقدم إلى الأحدث، متضمنة في العرض اسم مُعد الدراسة، وتاريخ نشرها، وعنوانها، ثم يليه تلخيصاً للدراسة يحتوي على أهداف الدراسة، والمنهجية المستخدمة، وأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

أ- الدراسات الأجنبية:

- دراسة: **Ettibari Bouasla**، (2002 م) بعنوان:

AUTO-EMPLOI ET ENTREPRISE FAMILIALE EN MILIEU URBAIN AU MAROC ⁽¹⁾ .

قامت هذه الدراسة على إثر ارتفاع نسبة البطالة، ووجود معوقات اقتصادية وسياسية تقف أمام توفير فرص للعمل، وخاصة في القطاع العام الذي لم يعد يوفر فرص عمل جديدة، وهذا ما جعل الأسرة تتجه لخلق مشروعات صغيرة عائلية لتوفير فرص عمل، وخلق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في الوقت الراهن.

لذا كان الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو التعرف على الخصائص والمؤثرات السوسيو اقتصادية والثقافية لخلق فرص العمل للمشروعات الصغرى العائلية في المجال الحضري، نظراً لأنه لا تتوفر فرص عمل جديدة في المجال القروي إلا العمل الفلاحي. لذا ظهرت أهمية المشروعات الصغرى لأنها توفر ما يبحث عنه الفرد والأسرة في ذات الوقت، وتدعم الجهود الذي تقوم به الأسرة العاملة على المدى القصير والطويل؛ حتى تتكيف مع متطلبات المجتمع. كما هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الدولة في إنعاش المشروعات الصغرى داخل المنظومة الاستراتيجية للتنمية المستدامة في النظام العالمي الجديد، والتعرف على دور السوسيو اقتصادية في خلق وإنشاء مشروعات صغيرة، ودور الجماعات المحلية في الأنشطة الاقتصادية، وخلق فرص عمل من خلال تقديمها المساعدة له، وتقييم التغيرات الكبرى الديمغرافية والسوسيو اقتصادية والتي أثرت في سوق العمل. ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي،

1) Ettibari Bouasla, Auto-emploi et entreprise familiale en milieu au Maro, Serie: Essais Etétudes, N35, Publications de la Faculte des Letters et des Sciences Humaines, Rabat, 1 Ere edition, 2002.

من خلال مقابلات مع مجموعة من الأسر أصحاب المشاريع الصغرى في المجتمع الحضري، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

- إن خلق فرص العمل الذاتي أصبح كبديل لحل أزمة الشغل، وهو تعبير أو فكرة جديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- لم يعد العمل العائلي الخاص مقتصراً على الحرف التقليدية، بل وجدت فرصاً لتطوير هذه النوعية من الشغل بالمجال الصناعي.
- المشروعات الصغيرة غالباً ما تدخل تحت إطار العمل غير الرسمي، خصوصاً في غياب المتابعة الاقتصادية من قبل الدولة لإدخالهم في القطاع الرسمي.
- يظهر دور الدولة واضحاً في مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل إيجابي، غير أنه يفتقر للدعم المالي المحدود، بالإضافة إلى صعوبات الإجراءات الإدارية المعقدة في إعطاء تصريحات للمشروعات الأسرية بالمجتمع الحضري، وغياب الدعم المادي للمشروعات الصغيرة لتحقيق نوع من التوازن الاقتصادي الإقليمي. من خلال قيام الدولة بإعادة هيكلية سوق العمل لتحقيق التوازن الاقتصادي.
- غياب النصوص القانونية التي تعطي الشرعية لهذه المشروعات، أدى إلى عدم خلق فرص عمل للأفراد والجماعات تكون منظمة وتضمن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
- لا يوجد توازن في عملية التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى عدم توحيد الجهود بين أصحاب المشروعات والسياسات الاقتصادية العامة للدولة.

- دراسة: Ameen Al Htaibat (2013 م) بعنوان:

The Role of Small Businesses in Developing the Local Community of AI-Karak Governorate: From The Perspectives of the Owners ⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية المحلية في محافظة الكرك، وتضمن الهدف العام عدة أهداف فرعية، تمثلت في: التعرف على دور المشاريع الصغيرة في خلق فرص العمل ووظائف جديدة، ودورها في تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وكذلك التعرف على دورها في تمكين المرأة، والحد من البطالة، وأخيراً التعرف على أهم

-Ameen Al Htaibat, The Role of Small Businesses in Developing the Local: Community of AI) 1(Karak Governorate, the Master of Business Administration MBA, Deanship of Graduate Studies, Mutah University, 2013.

المعوقات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك، واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج التحليلي، واستعانت باستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة بلغ حجمها (1073) مفردة، تم اختيارها بالطريقة العشوائية من مجتمع البحث الذي تمثل في جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة الكرك، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

- إن تصورات المبحوثين من أصحاب المشاريع الصغيرة في محافظة الكرك لمستوى أهمية المشاريع الصغيرة، والتنمية المحلية جاءت بدرجة متوسطة.
- وجود أثر لهذه المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث فسر المتغير المستقل (المشاريع الصغيرة) ما مقداره 81.5% من التباين الكلي في متغير التنمية المحلية في محافظة الكرك.

- دراسة: CASWELL MAHLANKGOANE MALOKA، (2013 م) بعنوان:

The Contribution of Small, Medium and Micro Enterprises towards Local Economic Development in Mankweng Township, Limpopo Province (1) .

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المحلية في بلدة مانكوينج مقاطعة ليمبوبو، وتحديد التحديات التي تواجهها، واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج النوعي والكمي، واستعانت باستمارة الاستبيان، والملاحظة، والتوثيق كأدوات لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة بلغ حجمها (80) مفردة، تم اختيارها بالطريقة العشوائية الطبقيّة من مجتمع البحث، الذي تمثل في أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدة مانكوينج، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

- إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل عنصراً حيوياً في عملية التنمية الاقتصادية المحلية، ومساهمتها من حيث العمالة والدخل، والتخفيف من حدة الفقر.
- تحديد العقبات التي تحد من تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمتمثلة في: التمويل، ومحدودية التكنولوجيا المناسبة، ووجود قوانين ولوائح تعيق تطوير القطاع، ونقص المهارات الإدارية والتدريب.

CASWELL MAHLANKGOANE MALOKA, The Contribution of Small, Medium and Micro) 1(Enterprises towards Local Economic Development in Mankweng Township, Limpopo Province, MASTER OF ADMINISTRATION IN DEVELOPMENT, School of Economics and Management, UNIVERSITY OF LIMPOPO, South Africa, 2013.

- دراسة: Theresa U. Anigbogu and others، (2014 م) بعنوان:

Roles of Small and Medium Scale Enterprises in Community Development: Evidence from Anambra South Senatorial Zone, Anambra State (1) .

هدفت الدراسة إلى فحص الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع البحث، والتأكد من الأسباب التي دفعتهم إلى القيام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحديد مصادر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتأكد من دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المجتمع، وتحديد العوامل التي تعوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية المجتمع بولاية أنامبرا بدولة نيجيريا، واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج الوصفي، واستعانته باستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة بلغ حجمها (60) مفردة، تم اختيارها بالطريقة العشوائية من مجتمع البحث، تمثل في أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

- إن الأسباب الرئيسة للدخول في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مفردات مجتمع البحث تشمل: كسب المزيد من المال، وتوليد الدخل والوظائف للمجتمع.
- إن المصادر الرئيسة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مفردات مجتمع البحث تشمل أموال المروجين، والأسرة والأصدقاء، والائتمان التجاري للأعمال.
- إن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً في تنمية المجتمع المحلي يشمل: خلق فرص العمل، وتقديم الخدمات، وتحسين مستويات المعيشة، والتخفيف من حدة الفقر.
- من العوامل المناهضة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية المجتمع الافتقار إلى البنية التحتية الأساسية، وعدم كفاية الوصول إلى الموارد المالية والتسهيلات الائتمانية، والضمانات غير الكافية.

- دراسة: Assefa Tasisa، (2014 م) بعنوان:

The Contribution of Micro and Small Enterprises in Community Development in Addis Ababa Gullele Sub City (2) .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر في تنمية المجتمع، ومدى مساهمتها في تعزيز رأس المال المادي والبشري والمجتمعي، وكيفية

1(Theresa U. Anigbogu and others, Roles of Small and Medium Scale Enterprises in Community Development: Evidence from Anambra South Senatorial Zone, Anambra State, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 4, No. 8, Nigeria, 2014.

(2) Assefa Tasisa, The Contribution of Micro and Small Enterprises in Community Development in Addis Ababa Gullele Sub City, Master of Arts in Social Work, School of Social Work, Addis Ababa University, ETHIOPIA, 2014.

تقوية الروابط الاجتماعية، إضافة إلى تقديم توصيات حول كيفية تحسين المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر، وفعاليتها في تعزيز عملية تنمية المجتمع المحلي، واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج النوعي، واستعانت باستمرار المقابلة، والاستبيان، والملاحظة كأدوات لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة بلغ حجمها (1992) مفردة، تم اختيارها بالطريقة العشوائية المنتظمة من مجتمع البحث، الذي تمثل في الأفراد العاملين في أنشطة المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر في مدينة أديس أبابا، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

- إن للمشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر دوراً محورياً في تعزيز رأس المال البشري للمجتمعات من خلال التدريبات، وتحسين المعرفة، وتطوير المهارة، فبسبب الفرص التجارية التي أنشأتها المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر، نجد عائلات وأطفالاً عمال هذه المشاريع يذهبون إلى المدرسة لكسب المعرفة التي تساهم بشكل أكبر في رأس المال البشري للمجتمعات.

- إن المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر تعمل على تحسين دخل الفرد.

- إن المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر تلعب دوراً حاسماً في تنمية المجتمع، ليس فقط من خلال ربط رأس المال الاجتماعي، ولكن أيضاً من خلال الاستفادة من رأس المال البشري والمالي والمادي والطبيعي، وذلك بتعزيز رأس المال الاجتماعي، من خلال إرساء الثقة، أو المعايير، أو المعاملة بالمثل بين المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر، وتسهيل العواصم الأربعة لتكوين روابط وعلاقات اجتماعية جديدة وتوسيع الشبكات خارج المجموعة في عمليات إدارة أعمالهم (شراء المواد الخام، وبيع المنتجات والخدمات، والترويج لأعمالهم)، ومن ثم يتشكل الرأسمال الاجتماعي.

ب- الدراسات العربية:

- دراسة: فاطمة محمود الزمر، (2010 م) بعنوان: برنامج الأسر المنتجة وفعاليتها في تحسين واقع الأسر الفقيرة في محافظات الوسط في الأردن المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية: دراسة اجتماعية⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية برنامج الأسر المنتجة، المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في تحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة، من خلال الخصائص الديمغرافية

(1) فاطمة محمود الزمر، برنامج الأسر المنتجة وفعاليتها في تحسين واقع الأسر الفقيرة في محافظات الوسط في الأردن المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية: دراسة اجتماعية، رسالة ماجستير في العمل الاجتماعي، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2010 م.

والاجتماعية والاقتصادية للمقترضين. وكذلك التعرف على مدى فعالية المشاريع في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من حيث توفير فرص عمل للمقترضين، وأسرههم ومجتمعاتهم المحلية، وتحسين دخولهم الشهرية، والكشف عن الصعوبات والتحديات التي تواجه المقترضين، وتحول دون نجاح مشاريعهم، واستخدمت لتحقيق ذلك منهج المسح الاجتماعي الشامل، واستعانت باستمارة المقابلة، والاستبيان، والملاحظة كأدوات لجمع البيانات. وطبقت الدراسة على عينة بلغ حجمها (150) مفردة، أي جميع الأسر المستفيدة من برنامج الأسر المنتجة، المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في محافظات الوسط، وذلك خلال الأعوام (2005 م-2008 م)، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

- ارتفاع واضح في مساهمة المشاريع في توفير دخل ثابت للمقترضين، حيث بلغت ما نسبته 85.3% من المقترضين.
- ضعف قدرة المشاريع في توفير فرص عمل لأسر المقترضين ومجتمعاتهم المحلية، حيث أكدت الدراسة أن 55.3% من المقترضين لم تسهم مشاريعهم في توفير فرص عمل لأسرهم.
- أما أثر المشاريع على مستوى معيشة أسر المقترضين، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى ما نسبته 39.3% من المقترضين أكدوا على وجود تحسن كبير وملحوظ في مستوى معيشة أسرهم.
- إن أغلبية استخدامات الدخل تذهب إلى تسديد الأقساط الشهرية، والإنفاق على الأسرة ومستلزماتها المعيشية، وضعف مساهمة المشاريع الصغيرة بتوفير إيرادات للاستثمار وإعادة الادخار، حيث أشارت نسبة قليلة من المقترضين إلى أنهم يستثمرون الدخل الوارد في المشروع نفسه أو ادخاره، وما يمكن استنتاجه أن أهم أوجه استخدامات الوارد من المشاريع هي تسديد الأقساط الشهرية والإنفاق على الأسرة.
- أما الآثار الاجتماعية للمشاريع على المقترضين، فقد توصلت الدراسة إلى أن برنامج الأسر المنتجة له دور وفعالية في تحسين الأوضاع الاجتماعية للمقترضين، من حيث زيادة استقلاليتهم واعتمادهم على أنفسهم، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، كذلك ارتفاع مساهمة المشاريع في تعزيز مكانتهم الاجتماعية في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، حيث أصبحت نظرة المجتمع أكثر احتراماً وتقديراً لهم، بالإضافة إلى مساهمة المشاريع في زيادة وتعزيز التفاعل والتواصل الاجتماعي للمقترضين مع محيطهم الاجتماعي.

• ساهمت برامج الأسر المنتجة في ارتفاع مساهمة المشاريع في زيادة تفاعل المقترضين، ومشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية. وأن المشاريع الصغيرة ساهمت بشكل فعال وإيجابي في إزالة المعتقدات المجتمعية السائدة والمتعلقة بالصورة التقليدية والنمطية للمرأة.

• كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود بعض الآثار السلبية للمشاريع على المقترضين، بنسبة 44.7%، شكلت لهم المشاريع مشكلات وصعوبات حالت دون قيامهم بمهامهم وواجباتهم تجاه أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

- دراسة: نجاة عبد الوالي محمد، (2012 م) بعنوان: دور المشروعات الصغيرة في التنمية باليمن (1).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية المشروعات الصغيرة وخصائصها، والكشف عن مساهمة المشروعات الصغيرة في التنمية باليمن، ووضع حلول ومعالجات تطوير وتشجيع المشروعات الصغيرة، واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج الوصفي والاستقرائي، في تناول المشروعات الصغيرة، حيث تم وصفها والتعرف على واقعها، من خلال التحليل المنطقي لمقدماتها ونتائجها، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

- إنه لا يوجد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة حتى على مستوى الدولة الواحدة.
- إن المشروعات الصغيرة تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية باليمن، وإحدى مقوماتها الفعالة.
- إن للمشروعات الصغيرة دوراً محورياً في معالجة الكثير من الاختلالات في اليمن، وأن هناك تحديات كثيرة تواجه المشروعات الصغيرة وتطورها.

- دراسة: نورة مسفر عطية الزهراني، (2013 م) بعنوان: إدارة المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة بمنطقة الباحة (2).

هدفت الدراسة إلى التعرف على إدارة المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة السعودية بمنطقة الباحة، والكشف عن العلاقة بين إدارة المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، واشتملت متغيرات الدراسة على الآتي: (العمل، الحالة الاجتماعية، المستوى العلمي، العمر، عدد أفراد الأسرة، الدخل

(1) نجاة عبد الوالي محمد، دور المشروعات الصغيرة في التنمية في اليمن، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، يناير، 2012 م.

(2) نورة مسفر عطية الزهراني، إدارة المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة بمنطقة الباحة، رسالة دكتوراه، قسم السكن إدارة المنزل، كلية الفنون والتصميم الداخلي، جامعة أم القرى، السعودية، 2013 م.

الشهري للأسرة)، واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج الوصفي التحليلي، واستعانتم باستمارة الاستبيان، والمقابلة الشخصية، كأداتين أساسيتين لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة بلغ حجمها (250) مفردة، تم اختيارها بالطريقة العشوائية من مجتمع البحث الذي تمثل في سيدات صاحبات مشروعات صغيرة، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، و(0.05)، بين متوسط درجات أفراد العينة في مرحلة تحديد الأهداف، والتخطيط، والتنفيذ، والتقييم لإدارة المشروعات الصغيرة.
 - وجود علاقة ارتباطية موجبة عند مستوى دلالة (0.01)، و(0.05)، بين محاور إدارة المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، ومتغيرات الدراسة.
 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة في تحقيق التنمية الاجتماعية للأسرة تبعا لمتغيرات الدراسة.
 - وجود علاقة ارتباط طردي بين محاور إدارة المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة و متغيرات الدراسة.
 - تختلف نسبة مشاركة العوامل المؤثرة على إدارة المشروعات الصغيرة، فالمستوى التعليمي كان من أكثر العوامل المؤثرة على إدارة المشروعات الصغيرة بنسبة 79.7%، يليه الدخل الشهري بنسبة 72.6%، ويأتي العمر في المرتبة الثالثة بنسبة 64.6%، وأخيراً في المرتبة الرابعة وظيفة الزوج بنسبة 58.8%.
 - تختلف نسبة مشاركة العوامل المؤثرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، فالدخل الشهري كان أكثر العوامل المؤثرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة بنسبة 75.2%، يليه وظيفة الزوج بنسبة 67.6%، ويأتي في المرتبة الثالثة المستوى التعليمي بنسبة 62.4%، وأخيراً في المرتبة الرابعة العمر بنسبة 52%.
- دراسة: لانا أحمد النصور، (2015 م) بعنوان: دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن: بحث ميداني في محافظة البلقاء (1).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في محافظة البلقاء بالأردن، وإلى رصد الفروق في استجابات أفراد العينة حول دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في محافظة البلقاء بالأردن، وفقاً لمتغيرات البحث،

(1) لانا أحمد النصور، دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن: بحث ميداني في محافظة البلقاء، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، الأردن، المجلد 10، العدد 6، إبريل، 2015 م.

واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج الوصفي، بالإضافة إلى الجانب التحليلي، واستعانتم باستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة حجمها (150) مفردة، تم اختيارها بالطريقة العشوائية الطبقية من مجتمع البحث، الذي تمثل في موظفين وموظفات مديريات التنمية الاجتماعية، القائمين بأعمال المشاريع الصغيرة في محافظة البلقاء، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

- حيازة دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في محافظة البلقاء بالأردن على المستوى المتوسط، ونسبة 76.67%.
 - إن الجانب الاجتماعي لدور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في محافظة البلقاء بالأردن هو الأكثر معرفة ودراية؛ لحصوله على المستوى المرتفع بنسبة 78.33%، في حين الجانب الاقتصادي لدور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في محافظة البلقاء بالأردن هو الأقل معرفة ودراية؛ لحصوله على المستوى المتوسط بنسبة 74.67%.
 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في محافظة البلقاء بالأردن، تُعزى إلى متغير سنوات الخبرة، ولصالح من لهم خبرة طويلة (أكثر من 10 سنوات)، وعدم وجود فروق تُعزى إلى متغيري الجنس والمؤهل العلمي.
- دراسة: راوية عبد القادر عويس، (2016 م) بعنوان: المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية: مصر نموذجاً⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في مصر، وذلك للوقوف على وضعها الحالي في ظل معدلات التنمية الاقتصادية، ودراسة الآفاق المستقبلية لهذا الدور، الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات مستقبلاً في الظروف التي عايشتها معظم اقتصاديات دول العالم ومنها مصر. ويندرج تحت هذا الهدف العام أهداف فرعية أخرى، تمثلت في: بيان الآثار الاقتصادية للمشروعات الصغيرة على الاقتصاد المصري، وتوضيح مدى الارتباط بين نجاح المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية، واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج التحليلي الاستقرائي، وفقاً لدراسة مكتبية تقوم على مراجعة أدبيات المشروعات الصغيرة، والتنمية الاقتصادية، ومدى ارتباطهما سوياً، من خلال الاعتماد على المراجع والدراسات السابقة

(1) راوية عبد القادر عويس، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية: مصر نموذجاً، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر، المجلد 7، العدد 1، 2016 م.

كمصادر ثانوية للمعلومات، بالإضافة إلى دراسة الآثار الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

- إن قطاع المشروعات الصغيرة يشكل نحو 80% من حجم الاقتصاد الكلي، ويستحوذ على نسبة 82% من الحجم الإجمالي للعمالة.
 - إن الحصول على التمويل من العقبات الرئيسية أمام أصحاب المشروعات الصغيرة في مصر.
 - إن انخفاض أداء الكادر الإداري يُعد أحد المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر.
 - ضعف نقل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في وضع الخطط التنموية لقيام المشروعات الصغيرة.
- دراسة: أحمد بن عبد الله بن سعيد الشبيبي، (2016 م)، بعنوان: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل للشباب في سلطنة عمان: دراسة سوسيولوجية⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى تقييم الدور التنموي الذي تقوم به الصناعات الصغيرة في مواجهة مشكلة توفير فرص العمل للشباب في سلطنة عمان، ويندرج تحت الهدف العام عدة أهداف فرعية منها: التعرف على الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة في توفير فرص العمل، والتعرف على الجوانب والأهمية الاجتماعية والاقتصادية في بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عمان، واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج الوصفي التحليلي، واستعانت باستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة بلغت (117) مفردة، تم اختيارها بالطريقة العشوائية من مجتمع البحث الذي تمثل في أصحاب المشروعات الصغيرة بمحافظة مسقط، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

- إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في حل مشكلة البحث عن عمل، وخلق فرص عمل جديدة للشباب، وسد الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع.

(1) أحمد بن عبد الله بن سعيد الشبيبي، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل للشباب في سلطنة عمان: دراسة سوسيولوجية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة، مصر، 2016 م.

• إن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً في حل المشاكل الاجتماعية بأسر العاملين في المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى أهميتها الاجتماعية من خلال تحقيقها للأمن الغذائي والكسائي، وإعداد العمالة المدربة، وتنمية استغلال موارد البيئة المحلية.

- دراسة: صلاح عمر بلخير وآخرون، (2019 م) بعنوان: المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت: دراسة ميدانية⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمحافظة حضرموت في اليمن، واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج الوصفي التحليلي، واستعانت باستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة بلغت (370) مفردة، تم اختيارها بالطريقة العشوائية من أصحاب المشروعات الصغيرة بمحافظة حضرموت، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

• إن مستوى التنمية الاقتصادية الناتج عن دور المشاريع الصغيرة مرتفع، إضافة إلى المرتفع جداً في مستوى التنمية الاجتماعية، ما يدل على أهمية المشاريع الصغيرة كأحد القطاعات الحيوية في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمحافظة حضرموت.

• إن هناك إقبالاً من الشباب على إقامة المشاريع الصغيرة لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم، بدلاً من تضييع الوقت في انتظار الوظائف.

• ظهور المشاركة الفاعلة للمرأة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمحافظة حضرموت.

ج- الدراسات المحلية:

- دراسة: مصطفى جمعة جونطو، (2003 م)، بعنوان: قياس مساهمة الصناعة المنزلية في تكوين دخل الأسرة الريفية والتنمية في الجبل الغربي⁽²⁾.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مساهمة الصناعة المنزلية في تكوين دخل الأسرة الريفية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من منتجات الصناعة المنزلية، منطلقاً من فرضية مؤداها: أن الصناعات المنزلية ساهمت في رفع مستوى دخل الأسر الريفية والتنمية في الجبل الغربي،

(1) صلاح عمر بلخير وآخرون، المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت: دراسة ميدانية، جامعة حضرموت، اليمن، المؤتمر العلمي الرابع، 24-25، يوليو، 2019 م.

(2) مصطفى جمعة جونطو، قياس مساهمة الصناعة المنزلية في تكوين دخل الأسرة الريفية والتنمية في الجبل الغربي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط، ليبيا، 2003 م.

واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج الوصفي، واستعانبت باستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، طبقت الدراسة على عينة عشوائية منتظمة، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

- بلغت نسبة الأسر التي تمارس الصناعة المنزلية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي 38%، في حين نسبة إجمالي الأسر التي تمارس الصناعة المنزلية بهدف شغل أوقات الفراغ 29%، ونسبة 25% من الأسر تمارس الصناعة المنزلية بهدف زيادة الدخل الأسري.
- إن نشاط الصناعات المنزلية تستخدم ما نسبته 96% من الخامات المحلية، في حين لا تزيد على 3% من الخامات المستوردة.

- دراسة: منيرة علي عقل، (2008 م) بعنوان: الصناعات الصغرى والتنمية الاقتصادية في ليبيا: دراسة تحليلية لدور الصناعات الصغرى في الناتج الصناعي والتنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (1985 م - 2002 م)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع الصناعات الصغرى في ليبيا، والتعرف على درجة مساهمتها في الإنتاج الصناعي، وتحديد دورها في التنمية الاقتصادية. وبيان أهم المشاكل والمعوقات التي تقف أمام تنمية الصناعات الصغرى، واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على البيانات والتقارير الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية، والمراكز البحثية، والهيئات ذات العلاقة بنشر البيانات والمعلومات حول النشاط الاقتصادي في ليبيا، وتصنيفها لغرض الوقوف على جملة من المؤشرات اللازمة لخدمة أهداف الدراسة، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

- إن مساهمة الصناعات الصغرى في الإنتاج الصناعي كانت ضعيفة خلال سنة 1994 م، وسنة 2001 م، حيث بلغت نسبة مساهمتها سنة 1994 حوالي 21.4% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي، وفي سنة 2001 م بلغت نسبة مساهمتها حوالي 30.5% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي، وبلغ معدل النمو السنوي لها خلال الفترة (1994 م - 2001 م) 4.3% فقط.

(1) منيرة علي عقل، الصناعات الصغرى والتنمية الاقتصادية في ليبيا: دراسة تحليلية لدور الصناعات الصغرى في الناتج الصناعي والتنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 1985 م - 2002 م، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس (الفتح سابقاً)، ليبيا، 2008 م.

- ساهمت الصناعات الصغرى في استيعاب العمالة، حيث بلغت سنة 1994 م نسبة 35% من إجمالي العمالة بالقطاع الصناعي، وزادت نسبة مساهمتها في سنة 2001 م، حيث بلغت 46.8% من إجمالي العمالة بالقطاع الصناعي.
 - مساهمة الصناعات الصغرى في القيمة المضافة في الاقتصاد الليبي سنة 1994 م حوالي 17.6% من المجموع، وزادت سنة 2001 م بنسبة 33.8% من المجموع، وتُعدّ هذه النسبة ضعيفة بالمقارنة بعدد المشروعات الصناعية الصغرى.
 - إن الصناعات الصغرى تعاني من مشاكل تمويلية وتسويقية وإدارية وفنية، ومشاكل أخرى ناتجة عن عدم استقرار السياسات الاقتصادية، والمنافسة مع المنتجات الأجنبية.
 - دراسة: وداد أبو بكر محمود الجديد، (2009 م)، بعنوان: المشروعات الصغرى ومساهمتها في التنمية المستدامة: دراسة ميدانية في مدينة بني وليد⁽¹⁾.
- هدفت الدراسة إلى التعرف على مساهمة المشروعات الصغرى في التنمية المستدامة، وتضمن الهدف العام عدة أهداف فرعية، تمثلت في: إبراز مساهمة المشروعات الصغرى في تحقيق الأهداف التنموية، والتعرف على مدى استفادة المنشآت الصغرى من الموارد البشرية والمادية المتاحة، وكذلك التعرف على فاعلية المشروعات الصغرى بمدينة بني وليد، واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج الوصفي التحليلي، واستعاننت باستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة بلغ حجمها (152) مفردة، تم اختيارها بالطريقة العشوائية الطبقية النسبية من مجتمع البحث، الذي تمثل في أصحاب المشروعات الصغرى بمدينة بني وليد، علماً بأن الدراسة اعتمدت بصفة أساسية التحليل على مستوى الفرد، وكان من أبرز نتائجها الآتي:
- توفر المشروعات الصغرى فرص عمل أكبر للجنسين (الرجل والمرأة)، غير أن مشاركة المرأة محدودة جداً؛ بسبب نمط المعيشة والعادات والتقاليد السائدة بالمجتمع المحلي.
 - إن أغلب العاملين بالمشروعات الصغرى من صغار السن، ومن فئة المتعلمين.
 - إن المشروعات الصغرى تزيد دخل العاملين بها.
 - إن أغلب العاملين بالمشروعات الصغرى هم من أفراد المجتمع المحلي، ويمثل العمل الفردي من أوسع حلقات القطاع الأهلي في الاقتصاد المحلي.

(1) وداد أبو بكر محمود الجديد، المشروعات الصغرى ومساهمتها في التنمية المستدامة: دراسة ميدانية في مدينة بني وليد، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طرابلس (الفاصح سابقاً)، ليبيا، 2009 م.

• إن المشروعات الصغرى لم تعد تقتصر على الأعمال اليدوية والحرفية، بل أصبحت مشروعات حديثة نتيجة للتطور التكنولوجي، وثورة المعلومات والاتصالات، والتغير السريع في جميع مناحي الحياة.

• إن المشروعات الصغرى تساهم في تنمية واستثمار الطاقات والقدرات البشرية، وتعمل كذلك على تنمية واستغلال الموارد البيئية والطبيعية المحلية.

- دراسة: نور الدين عبد الحميد الشيباني، (2012 م)، بعنوان: دور مشروعات الصناعات الصغيرة في عملية التنمية⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في التنمية البشرية في سهل الجفارة، وإبراز مساهمتها في تعزيز ثقافة المبادرة، والتعرف على مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في منح فرص عمل بصفة متساوية ومتكافئة بين الجنسين، والتعرف على تقييم المسؤولين للمشروعات الصناعية الصغيرة، من حيث أدائها لأدوارها في التنمية البشرية، واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج الوصفي التحليلي، واستعانته باستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينتين، أحدهما عينة عمدية، بلغ حجمها (40) مفردة، من مجتمع البحث، الذي تمثل في الخبراء في مجال المشروعات الصغيرة (من أجهزة إدارية والمختصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وأخرى عينة عشوائية طبقية نسبية، بلغ حجمها (170) مفردة، من مجتمع البحث، الذي تمثل في أصحاب المشروعات الصناعية الصغرى، علماً بأن الدراسة اعتمدت بصفة أساسية التحليل على مستوى الفرد، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

• إن المشروعات الصناعية الصغيرة تساهم في تحقيق التنمية المكانية، والتخفيف من التفاوت التنموي بين الأرياف والمدن.

• تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة في تنمية المجتمعات المحلية.

• تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة وزيادة الدخل.

(1) نور الدين عبد الحميد الشيباني، دور مشروعات الصناعات الصغيرة في عملية التنمية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طرابلس (الفاصح سابقاً)، ليبيا، 2012 م.

- تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة في تأهيل وتدريب العمالة، واستيعاب شرائح واسعة من المجتمع كالشباب، والنساء، والمتضررين من برامج وسياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية محلياً وعالمياً، حيث تُعدّ بيئة جيدة لاحتضان الأفكار والابتكارات، وتنميتها بالمجتمع.
 - تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة في تعزيز وزرع ثقافة المبادرة والاعتماد على النفس، والتقليل من الاعتماد على الدولة في توفير فرص العمل واستدامتها، بالإضافة إلى أنها تُعدّ وسيلة فعالة لتوفير فرص عمل أكثر بأقل تكلفة.
 - المشروعات الصناعية الصغيرة تساهم في خلق قاعدة صناعية للمجتمع، ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة، وتنمية المعرفة والبحث العلمي.
- دراسة: محمد ساسي عمر كردمين (2015 م)، بعنوان: المشروعات الصغرى والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العقبات التي تقف في طريق هذه المشاريع، وتمنعها من أداء دورها في عملية التنمية في ليبيا، وبيان أهميتها والدور الذي تلعبه في التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على الأدبيات العلمية التي تناولت بالدراسة المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية، بغية الحصول على المعلومات التي توضح الآثار الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

- يُعد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبة، وتعقد إجراءات جهات التمويل، وزيادة نسبة الفائدة أمام الراغبين في الاستثمار في هذه المشروعات.
- عدم وجود سياسات حقيقية وجادة لحماية المنتج المحلي، وتشجيعها ودعمها، وإقامة المعارض المحلية.
- غياب دور حاضنات الأعمال، التي تساهم في تقديم الدعم الفني والاستشارات وبرامج التدريب لهذه المشروعات.

(1) محمد ساسي عمر كردمين، المشروعات الصغرى والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، س 3، عدد خاص، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزينونة، بني وليد، ليبيا، مايو، 2015 م.

• تواجه المشروعات الصغيرة في ليبيا مشكلات تتمثل في انخفاض أداء الكادر الإداري والفني، ولا يوجد اهتمام بنقل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، التي طورت رؤية استراتيجية للاهتمام بالمشروعات الصغيرة.

- دراسة: امحمد محمد حلبودة، (2017 م)، بعنوان: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية تنمية الاقتصاد الليبي⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى تحديد الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية تنمية الاقتصاد الليبي، وتقديم مجموعة من المقترحات والإجراءات التي تساهم في تطوير وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الليبي، واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج الوصفي التحليلي في معرفة الأدبيات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمعلومات الخاصة بها، ومدى مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي، والناتج الصناعي الليبي، ومن ثم دورها في النشاط الاقتصادي، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

• إن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً في تنمية الاقتصاد الليبي، إلا أن مشاركتها في الناتج المحلي الصناعي، ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف، كانت متواضعة، وذلك من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث بعد التحليل الكيفي للبيانات، التي تعكس مساهمة المشروعات الصغيرة في الناتج المحلي، والإنتاج الصناعي، ونسبة مساهمتها في استيعاب العمالة على مستوى النشاط الاقتصادي الليبي.

• تُعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دعائم التنمية الاقتصادية، حيث تساهم في توفير فرص العمل، والحد من البطالة.

• تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استخدام الموارد المحلية، وتلبية حاجات السوق المحلية من بعض المنتجات والسلع والخدمات الضرورية.

- دراسة: نجوى امحمد عبد السلام التائب، (2018 م)، بعنوان: دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية في ليبيا⁽²⁾.

هدفت الدراسة إلى توضيح إمكانية تحقيق التنمية في الاقتصاد الليبي عبر المشروعات الصغيرة. وتحديد أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة وتعيق وصولها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، واستخدمت في ذلك المنهج الوصفي التحليلي في تحديد الإطار العام النظري

(1) امحمد محمد حلبودة، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية تنمية الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس (الفتاح سابقاً)، ليبيا، 2017 م.

(2) نجوى امحمد عبد السلام التائب، دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر، مجلد 9، العدد 1، الجزء 2، 2018 م.

للدراسة، من خلال الاعتماد على الأدبيات العلمية المتخصصة في هذا المجال، وعلى البيانات الواردة من مصرف التنمية والمصرف الزراعي، والإدارة العامة بطرابلس، كذلك الإحصائيات المأخوذة عن مكونات الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والواردات خلال فترة البحث، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

- إن ليبيا تبنت المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ أكثر من عقدين؛ تنفيذاً للنظام السابق بشأن برامج الأسر المنتجة، والتشاريكات الجماعية الإنتاجية والخدمية، وقد تولت القطاعات والأجهزة التنفيذية المختلفة وضع الخطط والبرامج لدعم ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستحداث عدد من المصارف والصناديق المتخصصة لإقراض الراغبين بإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2000 م.
- بينت الدراسة أن العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة بليبيا يفتقر معظمها إلى القدرة على الابتكار والتجديد، حيث اعتمد معظمها على العشوائية في اختيار طبيعة النشاط، من دون التركيز على متطلبات وحاجيات السوق الحقيقية، مما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الليبي.
- أشارت الدراسات المتخصصة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أن معظم المنتجات والصناعات تتشابه، وتركز على منتجات استهلاكية، مثل الأثاث، ومستلزمات الديكور، والمنتجات الغذائية التي تستهدف جميعها السوق المحلي.
- ظهور العديد من الصعوبات والمشاكل التي تبطئ نمو ونجاح المشروعات الصغيرة بليبيا، والتي تتمثل في الصعوبات التمويلية، والتنظيمية، وكيفية إدارة هذه المشروعات، وكذلك الصعوبات التي تتعلق بكيفية التنافس بين المشروعات الصغرى بليبيا.

- دراسة: عبد المنعم حسن موسى حسن، (2019 م)، بعنوان: الدور التنموي المتوقع للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه المشروعات الصغرى والمتوسطة في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، ومدى الاستفادة منها على النطاق الوطني (المحلي)، ودراسة الوضع الراهن للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا؛ للوقوف على وضعها الحالي، وكيفية مساهمتها

(1) عبد المنعم حسن موسى حسن، الدور التنموي المتوقع للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي المحاسبة، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، جوان، 2019 م.

في عملية التنمية، وقدرتها على معالجة المشاكل والصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد الليبي على وجه الخصوص، واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم عرض الدراسة في محورين أساسيين هما: الأول، ماهية المشروعات الصغرى والمتوسطة، والثاني، الدور التنموي لهذه المشروعات، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

- إن للمشروعات الصغرى والمتوسطة أهمية اقتصادية كبرى، ما يمكنها من القيام بدور تنموي إيجابي وفعال على مختلف الأصعدة، ويبرز ذلك من خلال المؤشرات الحقيقية الدالة على هذه الأهمية محلياً وإقليمياً وعالمياً، فهي الرافد للصناعات الكبيرة، والداعم للاقتصاد الوطني.
- تساهم المشروعات الصغرى والمتوسطة في خلق صناعة تمكن من تنمية الصادرات لسلع منافسة، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق قيمة مضافة، وتوفير فرص العمل للحد من البطالة.

- دراسة: فاطمة عمار احفيظة قرقابه، (2021 م)، بعنوان: مشاركة المشاريع الصغرى وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي: بحث مطبق بمدينة طرابلس (بلدية تاجوراء)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشاركة المشاريع الصغرى في المجتمع المحلي، والتعرف على العلاقة بين مشاركة المشاريع الصغرى والتنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي، واستخدمت لتحقيق ذلك المنهج الوصفي التحليلي، واستعانت باستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة بلغ حجمها (58) مفردة، تم اختيارها بالطريقة العشوائية الطبقية النسبية من مجتمع البحث، الذي تمثل في أصحاب المشروعات الصغرى ببلدية تاجوراء، وكان من أبرز نتائجها الآتي:

- إن المشاركة بالمشاريع الصغرى تدفع الأفراد في المجتمع المحلي لاستثمار مدخراتهم الشخصية.
- إن المشاركة بالمشاريع الصغرى يكون دافعاً اجتماعياً لغرض إشباع الحاجات وتحقيق الرغبات.
- المشاريع الصغرى تساهم في تحسين الأحوال المعيشية لأفراد المجتمع المحلي.

(1) فاطمة عمار احفيظة قرقابه، مشاركة المشاريع الصغرى وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي: بحث مطبق بمدينة طرابلس بلدية تاجوراء، رسالة ماجستير، قسم الخدمة الاجتماعية، جامعة طرابلس، ليبيا، 2021 م.

- المشاريع الصغرى تُعد خياراً استراتيجياً للتخفيف من البطالة.
- نجاح المشاركة بالمشاريع الصغرى يرفع من قدرات الأفراد، ويسهم في دعمهم مادياً ومعنوياً.
- ضعف الجوانب الأمنية يضعف من المشاركة بالمشاريع الصغرى في المجتمع المحلي.

2. أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

نلاحظ من عرضنا للدراسات السابقة (الأجنبية والعربية والمحلية)، ذات العلاقة بموضوع البحث، وجود تبايناً واضحاً فيما بينها، خاصة من حيث الأهداف والمنهجية، ونوع العينات وحجمها، وكذلك من حيث الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، والوسائل الإحصائية المعتمدة عليها في التحليل، إلا أنها تتفق في دراستها لموضوع التنمية، ما أدى إلى توافق واضح في الأدبيات النظرية في علم الاجتماع والتنمية.

فيما يأتي عرض موجز لأهم أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسات:

أ- اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك، ألا وهو دور المشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي، باستثناء دراسة: فاطمة محمود الزمر، التي هدفت إلى التعرف على مدى فعالية برنامج الأسر المنتجة المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، في تحسين واقع الأسر الفقيرة في محافظات الوسط بالأردن، ودراسة: صلاح عمر بالخير وآخرون، التي هدفت إلى قياس مساهمة الصناعة المنزلية في تكوين دخل الأسرة الريفية والتنمية بالجبل الغربي، ودراسة: فاطمة عمار احفيظة قرقابه، التي سعت إلى التعرف على العلاقة بين مشاركة المشروعات الصغرى والتنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ببلدية تاجوراء بمدينة طرابلس ليبيا.

ب- اتفقت الدراسات السابقة في وحدة التحليل والاهتمام التي يتمحور حولها موضوع البحث، حيث ركزت معظمها على المشروعات الصغيرة، باستثناء دراسة: Assefa Tasisa، التي طبقت على الأفراد العاملين في أنشطة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في مدينة أديس أبابا، ودراسة: لانا أحمد النسور، التي طبقت على موظفي وموظفات مديريات التنمية الاجتماعية القائمين بأعمال المشاريع الصغيرة في محافظة البلقاء، ودراسة: مصطفى جمعة جونتو، التي طبقت على الأسر الريفية بالجبل الغربي، ودراسة: نور الدين عبد الحميد الشيباني، التي طبقت على عينة عمدية من الخبراء في مجال المشروعات الصغيرة (من

أجهزة إدارية والمختصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وأخرى عشوائية طبقية نسبية من أصحاب المشروعات الصناعية الصغرى.

ج- وظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي باستثناء دراسة كل من: Ettibari Bouasla، وفاطمة محمود الزمر، استخدمت منهج المسح الاجتماعي الشامل، ودراسة: نجاة عبد الوالي محمد، استخدمت المنهج الوصفي الاستقرائي، ودراسة: راوية عبد القادر عويس، استخدمت المنهج التحليلي الاستقرائي.

د- تقاربت النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، حيث تمحور أغلبها حول الدور الذي تؤديه المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية للمجتمع.

3. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

إن المعرفة العلمية هي معرفة تراكمية، حيث استطاع البحث الاستفادة من معظم الدراسات السابقة في تطوير العديد من القضايا النظرية والمنهجية المرتبطة به تمثلت في الآتي:

أ- التشخيص الدقيق لموضوع البحث ومعالجته بشكل واضح ودقيق.

ب- الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد ماهية المفاهيم الأساسية، والأطر النظرية المناقشة لها.

ج- الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد الاتجاه النظري المناسب، الذي وظفه البحث.

د- الاستفادة من الدراسات السابقة في التعرف على أهم المناهج العلمية المناسبة في دراسة المشروعات المتناهية في الصغر، والصغرى والمتوسطة، وأهم الأساليب الكيفية والكمية المستخدمة في التحليل.

هـ- الاستفادة من الدراسات السابقة في وضع مقارنة علمية واضحة بين مختلف نتائج البحث والنتائج الواردة بالدراسات السابقة.

4. الفجوة العلمية التي يعالجها البحث الحالي:

على الرغم مما قدمته الدراسات السابقة من أدبيات نظرية، ومنهجية أثرت البحث العلمي في مجال علم اجتماع التنمية بشكل عام، والبحث الحالي بشكل خاص، إلا أنها لم تقدم لنا رؤية نظرية واضحة تغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في المجتمع المحلي، والتي يتمحور حولها موضوع البحث، كما أن اهتماماتها بالمشاريع التنموية الصغيرة والمتوسطة، جعلها تجهل

الدور التنموي للأسرة كمؤسسة اجتماعية واقتصادية منتجة في عملية التنمية، باعتبارها شكلاً واقعياً يعكس المشروعات الصغرى في المجتمع المحلي.

عليه فإن البحث الحالي يُعد مكملاً لما جاءت به الدراسات السابقة في تعميق الإطار المعرفي حول عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوضيح الدور التنموي للأسرة المنتجة في عملية تنمية المجتمع المحلي، من خلال المعطيات الميدانية التي تعكس واقع الأسرة الليبية بمدينة الزاوية.

لذا فإن البحث الحالي يسعى إلى تحقيق الآتي:

أ- تغطية بعض الموضوعات التي لم يتم تغطيتها من قبل الدراسات السابقة، فيما يتعلق بموضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، وذلك من خلال التركيز على دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي، وهذا الدور الذي أغفله معظم الدراسات السابقة، بتركيزها على دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الفردية، التشاركية، المؤسسات الداعمة لهذه المشروعات)، ودورها في عملية التنمية.

ب- اعتمد البحث مدخلين أساسيين هما: المدخل الكيفي، والذي اعتمد فيه على المنهج الاستنباطي في عرض الأدبيات السوسيولوجية لموضوع البحث، وصولاً إلى المدخل النظري المناسب، الذي وضعه البحث في اختباره للنموذج النظري، إضافة إلى محاولة الربط بين الأدبيات السوسيولوجية والمعطيات الميدانية، التي تتوصل إليها نتائج البحث. أما المدخل الكمي، فمن خلال تطوير منهجية علمية مناسبة في اختبار النموذج النظري، استطاع البحث أن يستخدم معاملات إحصائية مناسبة في معالجة البيانات معالجة كمية دقيقة تقف على أهم الخصائص العامة لمجتمع البحث، وتختبر الفرضيات التي انطلق منها البحث على أرض الواقع وصولاً إلى نتائج علمية تساهم في تطوير عملية البحث العلمي من ناحية، وتفتح الآفاق أمام واضعي السياسات التنموية العامة بالمجتمع الليبي من ناحية أخرى.

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية للبحث

تمهيد

أولاً: نوع البحث.

ثانياً: المنهج المستخدم.

ثالثاً: مجالات البحث.

أ- المجال المكاني (الجغرافي).

ب- المجال البشري (المجتمعي).

ج- المجال الزمني.

رابعاً: أسلوب جمع البيانات.

خامساً: وسيلة جمع البيانات.

سادساً: استراتيجية تحليل البيانات.

الإجراءات المنهجية للبحث

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية التي تم اتباعها في البحث، وذلك بما يتماشى مع موضوع البحث، وأهدافه، وتساؤلاته، وبما يساعد على الوصول إلى النتائج المطلوبة. وفيما يأتي نعرض لأهم الإجراءات المنهجية المستخدمة في البحث، وفقاً للمحاور الآتية: نوع البحث، والمنهج المستخدم في البحث، ومجالات البحث (المكاني، البشري، الزماني)، وأسلوب جمع البيانات، ووسيلة جمع البيانات، مع تبيان للاستراتيجية المستخدمة في تحليل البيانات.

أولاً: نوع البحث:

تماشياً مع طبيعة موضوع البحث وأهدافه، الذي يسعى إلى التعرف على دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بليبيا، فإن هذا البحث يصنف من ضمن البحوث الوصفية التحليلية، التي لا تقف عند حدود جمع البيانات، وتحديد المعالم العامة لموضوع البحث، وإنما تمتد إلى تشخيصه من خلال ربطه ببعض المتغيرات ذات العلاقة، فهذا البحث لا يسعى إلى التعرف على واقع الأسرة المنتجة بمدينة الزاوية، ودورها في عملية التنمية بالمجتمع المحلي فحسب، بل يحاول أن يخطو خطوة نحو تشخيص دور الأسر المنتجة في تنمية المجتمع المحلي، من خلال ربطها ببعض المتغيرات ذات العلاقة، والمتمثلة في: التمويل، والأمن الإنساني.

ثانياً: المنهج المستخدم في البحث:

تماشياً مع طبيعة البحث وأهدافه تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة، والذي يتيح للبحث فرصة جمع بيانات دقيقة من الأسر المنتجة في زمن إجراء البحث، وذلك بهدف التعرف على واقع هذه الأسر، ودورها في تنمية في المجتمع المحلي، من خلال ربطها ببعض المتغيرات ذات العلاقة، والمتمثلة في: التمويل، والأمن الإنساني.

ثالثاً: مجالات البحث:

تتمحور مجالات البحث في ثلاثة مجالات رئيسة وهي:

1. **المجال المكاني (الجغرافي):** يقع مجال البحث ضمن الحدود الجغرافية بمدينة الزاوية، التي تقع في الشمال الغربي للدولة الليبية، فيحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق مدينة الماية والمعمورة، ومن الجنوب قرية ناصر (الزاوية الجنوب)، ومن الغرب الحرشة (الزاوية الغرب).

2. **المجال البشري:** تتركز وحدة التحليل والاهتمام في هذا البحث على (الأسرة المنتجة) بمدينة الزاوية، والتي تتوفر فيها الشروط الآتية: أسرة منتجة تتكون من أفراد يقيمون في مسكن واحد بسبب صلة الرحم أو القربى أو خارجه، تمارس فيه أنشطة إنتاجية، مثل: (الخطاطة والتطريز، إعداد وطهي الأكل الشعبي، وتعليب وتغليف التمور، المعجنات والحلويات، وصناعة البخور والعطور وصناعة الإكسسوار... الخ)، كما تمارس الأسر أنشطة خدمية، مثل: (تعليم التفصيل الخياطة، وتعليم الطبخ والحلويات، والدروس الخصوصية، حضانة أطفال، صالة تدريب رياضية.. الخ)، أو أنشطة تجارية تقوم على أساس الشراء والبيع وتوزيع السلع، وهذه الأنشطة موجهة للسوق المحلي، بهدف إيجاد مصدر دخل أساسي أو إضافي للأسرة والأفراد في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.

3. **المجال الزمني:** يشير إلى الفترة الزمنية التي استغرقتها عملية جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث، بحيث بدأت من (2 / 10 / 2021 م)، وحتى (3 / 12 / 2021 م)، أما الفترة الزمنية التي استغرقتها البحث فتبدأ من تاريخ تسجيل موضوع البحث، الذي وافق (23 / 09 / 2019 م)، حتى تاريخ إخراج البحث في صورته النهائية بتاريخ (20 / 10 / 2022 م).

رابعاً: أسلوب جمع البيانات:

تناسباً مع طبيعة موضوع البحث وأهدافه، ونظراً لأن أسلوب الحصر الشامل يحتاج إلى وقت طويل، وتكاليف باهظة، وجهد كبير في جمع البيانات، وامكانيات قد لا تكون متوفرة لدى الباحثة، فإن البحث سيعتمد على أسلوب المعاينة في جمع البيانات، وذلك لأنه الأسلوب

المناسب من حيث اقتصاره على دراسة عينة محددة من مجتمع البحث، والذي يعرف بأنه: مجموع وحدات الاهتمام التي نريد الحصول عن بيانات منها، والمتمثلة في الأسر المنتجة.

1. إطار المعاينة: نظراً لعدم توفر إطار مرجعي لمجتمع البحث، فإن البحث سوف تستخدم العينة (غير عشوائية).

2. نوع العينة المختارة: تم اختيار (عينة كرة الثلج) في جمع البيانات، حيث بدأت الباحثة بالتعرف على أول أسرة منتجة بزيارتها في بيتها، وقامت بجمع البيانات منها، ثم طلبت الباحثة من هذه الأسرة أن تعرفها على أسرة منتجة أخرى، وقامت بزيارة الأسرة الثانية، وجمعت البيانات منها، ثم طلبت من الأسرة كذلك أن تعرفها على أسرة منتجة ثالثة، واستمرت البحث هكذا حتى بلغ عدد الأسر المنتجة (25) أسرة.

أما بقية الأسر فقد قامت الباحثة بزيارة إلى بازار للأسر المنتجة، أقيم في منتزه الزاوية العائلي، وذلك بتاريخ (22-23-24 /10 /2021 م)، جمعت بياناتها من خلال مقابلة لكل أسرة منتجة على حدة، والتي بلغ عددها (11) أسرة منتجة في مجالات متنوعة.

ويليها قامت الباحثة بزيارة إلى معرض لدعم المشروعات النسائية الصغرى، بمشاركة (60) أسرة منتجة، حيث أقيم ببيت الثقافة بمدينة الزاوية، بتاريخ (15-16-17-18/11/2021 م)، وجمعت البيانات من الأسر المنتجة المشاركات بالمعرض، والتي بلغ عددها (50) أسرة منتجة في مجالات متنوعة، إضافة إلى زيارة ثالثة لمعرض الأسرة المنتجة برعاية الشؤون الاجتماعية فرع الزاوية، بتاريخ (22/11/2021 م)، بمشاركة (36) أسرة منتجة في مجالات متنوعة، جمعت منها بيانات (14) أسرة منتجة.

وبذلك بلغ حجم العينة المختارة في البحث (100) أسرة منتجة في مجالات متنوعة.

3. الخصائص العامة لعينة البحث: بناء على البيانات الميدانية المستقاة من واقع الأسرة المنتجة بالمجتمع الليبي في مدينة الزاوية، تم تحديد الخصائص العامة لمجتمع البحث وفقاً للجدول الآتية:

جدول (1) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	15	15.0%
أنثى	85	85.0%
المجموع	100	100.0%

من بيانات الجدول (1) نلاحظ أن نسبة (85.0%) من مجموع أفراد العينة من (الإناث)

في حين أن نسبة (15.0%) من العينة هم من (الذكور).

جدول (2) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب العمر

النسبة المئوية		التكرار	العمر			
7.05%		7	أقل من 22 سنة			
18.0%		18	22 - 31 سنة			
17.0%		17	31 - 40 سنة			
29.0%		29	40 - 49 سنة			
20.0%		20	49 - 58 سنة			
9.0%		9	58 سنة فأكثر			
100.0%		100	المجموع			
أصغر سناً	أكبر سناً	التفرطح	الالتواء	الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط الحسابي
14.00	63.00	0.47	0.24	12.76	47.00	42.95

من بيانات الجدول (2) نلاحظ أن نسبة (29.0%) من مجموع أفراد العينة تراوحت أعمارهم ما بين (40-49 سنة)، تليها نسبة (20.0%) من العينة، تراوحت أعمارهم من (49-58 سنة)، ونسبة (18.0%) من العينة تراوحت أعمارهم من (22-31 سنة)، ونسبة (17.0%) من العينة، تراوحت أعمارهم من (31-40 سنة)، ونسبة (9.0%) من العينة تراوحت أعمارهم من (58 سنة فأكثر)، ونسبة (7.0%) من العينة أعمارهم (أقل من 22 سنة).

وعند استخدام مقاييس النزعة المركزية والتشتت، تبين أن متوسط أعمار عينة البحث (42.95)، وبلغت قيمة الوسيط (47.00)، وقيمة الانحراف المعياري (12.76)، وقيمة الالتواء (0.24)، وقيمة التفرطح (0.47)، وعند المقارنة تبين أن قيمة المتوسط الحسابي قريبة من قيمة الوسيط، وانخفاض كل من قيمة الانحراف المعياري والالتواء والتفرطح، وبذلك فإن بيانات هذا الجدول تأخذ شكل التوزيع الاعتدالي الطبيعي.

جدول (3) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب المهنة

النسبة المئوية	التكرار	المهنة
37.0%	37	أعمال فكرية علمية إدارية
8.0%	8	أعمال فنية ماهرة
12.0%	12	أعمال حرة
31.0%	31	ربة بيت
12.0%	12	طلبة
100.0%	100	المجموع

من بيانات الجدول (3) نلاحظ أن نسبة (37.0%) من مجموع أفراد العينة يشغلون (أعمال فكرية علمية إدارية)، والمتمثلة في (معلمة، موظف، دكتورة)، تليها نسبة (31.0%) من

العينة يشغلن (ربات بيوت)، وبنفس النسبة من العينة (12.0) يشغلون (أعمال حرة، طلبة)، ونسبة (8.0%) من العينة يشغلون (أعمال فنية ماهرة)، والمتمثلة في (مهندس، خياطة).

جدول (4) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب جهة العمل

جهة العمل	التكرار	النسبة المئوية
قطاع العام	39	39.0%
قطاع خاص	8	8.0%
لا أعمل	53	53.0%
المجموع	100	100.0%

من بيانات الجدول (4) نلاحظ أن نسبة (53.0%) من مجموع أفراد العينة (لا يعملون)، تليها نسبة (39.0%) من العينة جهة العمل التي يشغلون بها (قطاع العام)، ونسبة (8.0%) من العينة جهة العمل التي يشغلون بها (قطاع خاص).

جدول (5) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	26	26.0%
متزوج	51	51.0%
مطلق	8	8.0%
منفصل	1	1.0%
أرمل	14	14.0%
المجموع	100	100.0%

من بيانات الجدول (5) نلاحظ أن نسبة (51.0%) من مجموع أفراد العينة (متزوجون)، تليها نسبة (26.0%) من العينة (عزاب)، ونسبة (14.0%) من العينة (أرامل)، ونسبة (8.0%) من العينة (مطلقون)، ونسبة (1.0%) من العينة (منفصلون).

جدول (6) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب عدد أفراد الأسرة الكلي وعدد الذكور والإناث

عدد الإناث		عدد الذكور		الكلي		عدد أفراد الأسرة
%	ك	%	ك	%	ك	
12.2%	5	25.4%	15	20.0%	20	4-2
48.8%	20	50.9%	30	50.0%	50	7-5
39.0%	16	23.7%	14	30.0%	30	10-8
100.0%	41	100.0%	59	100.0%	100	المجموع

من بيانات الجدول (6) نلاحظ أن نسبة (50.0%) من مجموع أفراد العينة الكلية بلغ حجم أسرهم (50) بنسبة (50.0%)، وبلغ حجم أفراد عينة الذكور (30)، بنسبة (50.9%)، وبلغ حجم أفراد عينة الإناث (20) بنسبة (48.8%) الواقعة في فئة (5-7 أفراد)، تليها نسبة (30.0%) من العينة الكلية، ونسبة (39.0%) من عينة الإناث بلغت نفس الحجم من (8-10 أفراد)، أما عينة الذكور فبلغت نسبة (23.7%) بعدد (14) ذكر عند نفس الحجم، ثم نسبة (20.0%) من العينة الكلية حجم أسرهم (20) فرداً، وفي عينة الذكور بلغ الحجم (15) ذكراً، بنسبة (25.4%)، وبلغ حجم الإناث (5) إناث، بنسبة (12.2%)، والواقعة في فئة (2-4) أفراد.

جدول (7) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
1.0%	1	أمي
1.0%	1	ابتدائي
15.0%	15	إعدادي
28.0%	28	ثانوي وما في مستواه
53.0%	53	جامعي وما في مستواه
2.0%	2	ماجستير
100.0%	100	المجموع

من بيانات الجدول (7) نلاحظ أن نسبة (53.0%) من مجموع أفراد العينة مستواهم التعليمي (جامعي وما في مستواه)، تليها نسبة (28.0%) من العينة مستواهم التعليمي (ثانوي وما في مستواه)، ونسبة (15.0%) من العينة مستواهم التعليمي (إعدادي)، ونسبة (2.0%) من العينة مستواهم العلمي (ماجستير)، وبنفس النسبة (1.0%) من العينة مستواهم التعليمي (أمي، ابتدائي).

جدول (8) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب الدخل الشهري للأسرة

النسبة المئوية		التكرار	الدخل الشهري للأسرة			
18.0%		18	أقل من 700 د.ل.			
9.0%		9	700 - 800 د.ل.			
13.0%		13	800 - 900 د.ل.			
14.0%		14	900 - 1000 د.ل.			
46.0%		46	أكثر من 1000 د.ل.			
100.0%		100	المجموع			
أقل قيمة	أكبر قيمة	التفرطح	الالتواء	الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط الحسابي
450.00	2800.00	0.47	0.51	783.86	999.00	1459.55

من بيانات الجدول (8) نلاحظ أن نسبة (46.0%) من مجموع أفراد العينة تراوح دخلهم الشهري (أكثر من 1000 د.ل.)، تليها نسبة (18.0%) من العينة تراوح دخلهم الشهري (أقل من 700 د.ل.)، ونسبة (14.0%) من العينة تراوح دخلهم الشهري ما بين (900-1000 د.ل.)، ونسبة (13.0%) من العينة تراوح دخلهم الشهري ما بين (800-900 د.ل.)، ونسبة (9.0%) من العينة تراوح دخلهم الشهري ما بين (700-800 د.ل.).

وعند استخدام مقاييس النزعة المركزية والتشتت، تبين أن متوسط الدخل الشهري لأفراد عينة البحث (1459.55)، وبلغ قيمة الوسيط (999.00)، وقيمة الانحراف المعياري (783.86)، وقيمة الالتواء (0.51) وقيمة التفرطح (0.47)، وعند المقارنة تبين أن قيمة المتوسط الحسابي بعيدة عن قيمة الوسيط وارتفاع قيمة الانحراف المعياري، وبذلك فإن بيانات هذا الجدول لا تأخذ شكل التوزيع الاعتمالي الطبيعي.

جدول (9) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب طبيعة السكن

طبيعة السكن	التكرار	النسبة المئوية
ملك	84	84.0%
إيجار	16	16.0%
المجموع	100	100.0%

من بيانات الجدول (9) نلاحظ أن نسبة (84.0%) من مجموع أفراد العينة طبيعة سكنهم (ملك)، في حين أن نسبة (16.0%) من العينة طبيعة سكنهم (إيجار).

جدول (10) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب تاريخ تأسيس المشروع

تاريخ تأسيس المشروع	التكرار	النسبة المئوية
1989-1982م	3	3.0%
1997-1990م	7	7.0%
2005-1998م	6	6.0%
2013-2006م	8	8.0%
2021-2014م	76	76.0%
المجموع	100	100.0%

من بيانات الجدول (10) نلاحظ أن نسبة (76.0%) من مجموع أفراد العينة تاريخ تأسيس مشروعهم في سنة (2021-2014 م)، تليها نسبة (8.0%) من العينة تاريخ تأسيس مشروعهم في (2013-2006 م)، ونسبة (7.0%) من العينة تاريخ تأسيس مشروعهم (1990-1997 م)، ونسبة (6.0%) من العينة تاريخ تأسيس مشروعهم (2005-1998 م)، ونسبة (3.0%) من العينة تاريخ تأسيس مشروعهم (1989-1982 م).

جدول (11) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب سنوات الخبرة في المشروع الأسري

النسبة المئوية		التكرار	سنوات الخبرة في المشروع الأسري			
%60.0		60	أقل من 10 سنوات			
%17.0		17	10-19 سنة			
%7.0		7	19-28 سنة			
%3.0		3	28-37 سنة			
%13.0		13	37 سنة فأكثر			
%100.0		100	المجموع			
أكبر قيمة	أقل قيمة	التفرطح	الالتواء	الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط الحسابي
40.00	7.00	0.45	0.24	11.09	9.00	15.35

من بيانات الجدول (11) نلاحظ أن نسبة (60.0%) من مجموع أفراد العينة تراوحت سنوات خبرتهم (أقل من 10 سنوات)، تليها نسبة (17.0%) من العينة تراوحت سنوات خبرتهم (10-19 سنة)، ونسبة (13.0%) من العينة تراوحت سنوات خبرتهم (37 سنة فأكثر)، ونسبة (7.0%) من العينة تراوحت سنوات خبرتهم (19-28 سنة)، ونسبة (3.0%) من العينة تراوحت سنوات خبرتهم (28-37 سنة).

وعند استخدام مقاييس النزعة المركزية والتشتت، تبين أن متوسط سنوات الخبرة لأفراد عينة البحث (15.35)، وبلغ قيمة الوسيط (9.00)، وقيمة الانحراف المعياري (11.09)، وقيمة الالتواء (0.24) وقيمة التفرطح (0.45)، وعند المقارنة تبين أن قيمة المتوسط الحسابي بعيدة عن قيمة الوسيط وارتفاع قيمة الانحراف المعياري، وبذلك فإن بيانات هذا الجدول لا تأخذ شكل التوزيع الاعتمالي الطبيعي.

جدول (12) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب مصدر فكرة المشروع

النسبة المئوية	التكرار	مصدر فكرة المشروع
%14.0	14	من العائلة
%9.0	9	من مواقع التواصل الاجتماعي
%32.0	32	من أفكار
%17.0	17	من الأقارب والأصدقاء
%28.0	28	موهبة
%100.0	100	المجموع

من بيانات الجدول (12) نلاحظ أن نسبة (32.0%) من مجموع أفراد العينة مصدر فكرة المشروع من (أفكارهم)، تليها نسبة (28.0%) من العينة مصدر فكرة المشروع عن طريق (موهبة)، ونسبة (17.0%) من العينة مصدر فكرة المشروع من (الأقارب والأصدقاء)، ونسبة (14.0%) من العينة مصدر فكرة المشروع من (العائلة)، ونسبة (9.0%) من العينة مصدر فكرة المشروع من (مواقع التواصل الاجتماعي).

جدول (13) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب الحصول على ترخيص للمشروع من عدمه

النسبة المئوية	التكرار	الحصول على ترخيص للمشروع
6.0%	6	نعم
94.0%	94	لا
100.0%	100	المجموع

من بيانات الجدول (13) نلاحظ أن نسبة (94.0%) من مجموع أفراد العينة (لم يتحصلوا على ترخيص للمشروع)، في حين أن نسبة (6.0%) من العينة (تحصلوا على ترخيص للمشروع).

جدول (14) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب الإعداد لدراسة جدوى للمشروع قبل تنفيذه

النسبة المئوية	التكرار	الإعداد لدراسة جدوى للمشروع قبل تنفيذه
23.0%	23	نعم
77.0%	77	لا
100.0%	100	المجموع

من بيانات الجدول (14) نلاحظ أن نسبة (77.0%) من مجموع أفراد العينة (لم يعدوا لدراسة جدوى للمشروع قبل تنفيذه)، في حين أن نسبة (23.0%) من العينة (أعدوا دراسة جدوى للمشروع قبل تنفيذه).

جدول (15) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب طبيعة المشروع

النسبة المئوية	التكرار	طبيعة المشروع
30.0%	30	إنتاج غذائي
24.0%	24	إنتاج يدوي فني
15.0%	15	خياطة وتطريز
6.0%	6	مشروع تعليمي
13.0%	13	مشروع خدمي
12.0%	12	مشروع تجاري
100.0%	100	المجموع

من بيانات الجدول (15) نلاحظ أن نسبة (30.0%) من مجموع أفراد العينة طبيعة مشروعهم (إنتاج غذائي)، تليها نسبة (24.0%) من العينة طبيعة مشروعهم (إنتاج يدوي فني)، ونسبة (15.0%) من العينة طبيعة مشروعهم (خياطة وتطريز)، ونسبة (12.0%) من العينة طبيعة مشروعهم (مشروع تجاري)، ونسبة (6.0%) من العينة طبيعة مشروعهم (مشروع تعليمي).

جدول (16) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب الحصول على شهادة جودة السلع أو الخدمات

التي يقدمها المشروع الأسري

النسبة المئوية	التكرار	الحصول على شهادة جودة السلع أو الخدمات التي يقدمها المشروع الأسري
5.0%	5	نعم
95.0%	95	لا
100.0%	100	المجموع

من بيانات الجدول (16) نلاحظ أن نسبة (95.0%) من مجموع أفراد العينة (لم يتحصلوا على شهادة جودة السلع أو الخدمات التي يقدمها المشروع الأسري)، في حين أن نسبة (5.0%) من العينة (تحصلوا على شهادة جودة السلع أو الخدمات التي يقدمها المشروع الأسري).

جدول (17) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب نوع الشهادة المتحصل عليها

النسبة المئوية	التكرار	نوع الشهادة المتحصل عليها
80.0%	4	شهادة محلية
20.0%	1	شهادة دولية
100.0%	5	المجموع

من بيانات الجدول (17) نلاحظ أن نسبة (80.0%) من مجموع أفراد العينة نوع الشهادة التي تحصلوا عليها (شهادة محلية)، في حين أن نسبة (20.0%) من العينة نوع الشهادة التي تحصلوا عليها (شهادة دولية).

جدول (18) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب ملكية المشروع الأسري

النسبة المئوية	التكرار	ملكية المشروع الأسري
60.0%	60	فردية
39.0%	39	أسرية
1.0%	1	تشاركية
100.0%	100	المجموع

من بيانات الجدول (18) نلاحظ أن نسبة (60.0%) من مجموع أفراد العينة ملكية مشروعهم الأسري ملكية (فردية)، في حين أن نسبة (39.0%) من العينة ملكية مشروعهم الأسري ملكية (أسرية)، ونسبة (1.0%) من العينة ملكية مشروعهم الأسري ملكية (تشاركية).

جدول (19) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب موقع المشروع الأسري

النسبة المئوية	التكرار	موقع المشروع الأسري
76.0%	76	داخل المنزل
2.0%	2	خارج المنزل
22.0%	22	الاثنتان معاً
100.0%	100	المجموع

من بيانات الجدول (19) نلاحظ أن نسبة (76.0%) من مجموع أفراد العينة موقع مشروعهم الأسري (داخل المنزل)، في حين أن نسبة (22.0%) من العينة موقع مشروعهم الأسري (الاثنتان معاً)، ونسبة (2.0%) من العينة موقع مشروعهم الأسري (خارج المنزل).

جدول (20) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب دعم المشروع الأسري من قبل جهات معينة

النسبة المئوية	التكرار	دعم المشروع الأسري من قبل جهات معينة
5.0%	5	نعم
95.0%	95	لا
100.0%	100	المجموع

من بيانات الجدول (20) نلاحظ أن نسبة (95.0%) من مجموع أفراد العينة لم يتلقوا دعماً من قبل جهات معينة حول مشروعهم الأسري، في حين أن نسبة (5.0%) من العينة تحصلوا على دعم من جهات معينة حول مشروعهم الأسري.

جدول (21) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب الجهات التي تلقى المشروع الأسري الدعم منها

النسبة المئوية	التكرار	الجهات التي تلقى المشروع الأسري الدعم منها
20.0%	1	وزارة الشؤون الاجتماعية
80.0%	4	مؤسسات المجتمع المدني
100.0%	5	المجموع

من بيانات الجدول (21) نلاحظ أن نسبة (80.0%) من مجموع أفراد العينة تلقوا دعماً من قبل مؤسسات المجتمع المدني، في حين أن نسبة (20.0%) من العينة تحصلوا دعماً من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.

جدول (22) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب كيفية إدارة المشروع

النسبة المئوية	التكرار	كيفية إدارة المشروع
76.0%	76	بواسطة صاحب المشروع الأسري نفسه
23.0%	23	أحد أفراد المشروع الأسري
1.0%	1	إدارة جماعية
100.0%	100	المجموع

من بيانات الجدول (22) نلاحظ أن نسبة (76.0%) من مجموع أفراد العينة أجابوا بأن كيفية إدارتهم للمشروع (بواسطة صاحب المشروع الأسري نفسه)، في حين أن نسبة (23.0%) من العينة أجابوا بأن كيفية إدارتهم للمشروع عن طريق (أحد أفراد المشروع الأسري)، ونسبة (1.0%) من العينة أجابوا بأن كيفية إدارتهم للمشروع عن طريق (إدارة جماعية).

جدول (23) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب عدد العاملين في المشروع الأسري

النسبة المئوية	التكرار	عدد العاملين في المشروع الأسري				
50.0%	50	2-7 أفراد				
30.0%	30	8-13 فرداً				
20.0%	20	14-19 فرداً				
100.0%	100	المجموع				
أقل قيمة	التفرطح	الالتواء	الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط الحسابي	
19.00	2.00	0.47	0.56	4.46	7.50	9.90

من بيانات الجدول (23) نلاحظ أن نسبة (50.0%) من مجموع أفراد العينة أجابوا بأن عدد العاملين في مشروعهم الأسري من (2-7) أفراد، تليها نسبة (30.0%) من العينة أجابوا بأن عدد العاملين في مشروعهم الأسري من (8-13) فرداً، ونسبة (20.0%) من العينة أجابوا بأن عدد العاملين في مشروعهم الأسري من (14-19) فرداً.

وعند استخدام مقاييس النزعة المركزية والتشتت تبين أن متوسط عدد العاملين في المشروع الأسري (9.90)، وبلغ قيمة الوسيط (7.50)، وقيمة الانحراف المعياري (4.46)، وقيمة الالتواء (0.56)، وقيمة التفرطح (0.47)، وعند المقارنة تبين أن قيمة المتوسط الحسابي قريبة من قيمة الوسيط، وانخفاض قيمة الانحراف المعياري والالتواء والتفرطح، وبذلك فإن بيانات هذا الجدول تأخذ شكل التوزيع الاعتمالي الطبيعي.

جدول (24) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب: من هم العاملون بالمشروع الأسري؟

النسبة المئوية	التكرار	من هم العاملون بالمشروع الأسري
%86.0	86	أفراد الأسرة نفسها
%9.0	9	ضمن الدائرة القرابية للأسرة
%3.0	3	عمال لبييون من خارج الدائرة القرابية
%1.0	1	عمال أجنب
%1.0	1	جميع ما سبق
%100.0	100	المجموع

من بيانات الجدول (24) نلاحظ أن نسبة (86.0%) من مجموع أفراد العينة أجابوا بأن العاملين بالمشروع الأسري هم من (أفراد الأسرة نفسها)، في حين أن نسبة (9.0%) من العينة أجابوا بأن العاملين بالمشروع الأسري هم من (ضمن الدائرة القرابية للأسرة)، ونسبة (3.0%) من العينة أجابوا بأن العاملين بالمشروع الأسري هم من (عمال لبييون من خارج الدائرة القرابية) وعند نفس النسبة (1.0%) من العينة أجابوا بأن العاملين بالمشروع الأسري هم من (عمال أجنب - جميع ما سبق).

جدول (25) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب: هل العاملون بالمشروع الأسري هم من

العاملين؟

النسبة المئوية	التكرار	هل العاملين بالمشروع الأسري هم من العاملون:
%63.0	63	دائمون
%16.0	16	متعاونون
%21.0	21	معاً
%100.0	100	المجموع

من بيانات الجدول (25) نلاحظ أن نسبة (63.0%) من مجموع أفراد العينة أجابوا بأن العاملين بالمشروع الأسري هم من (العاملين الدائمين)، في حين أن نسبة (21.0%) من العينة أجابوا بأن العاملين بالمشروع الأسري هم من (العاملين الدائمين ومتعاونين)، ونسبة (16.0%) من العينة أجابوا بأن العاملين بالمشروع الأسري هم من (العاملين المتعاونين).

جدول (26) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب طبيعة الآلات المستخدمة في المشروع الأسري

النسبة المئوية	التكرار	طبيعة الآلات المستخدمة في المشروع الأسري
%37.0	37	آلات تقليدية
%7.0	7	آلات حديثة
%56.0	56	كلاهما
%100.0	100	المجموع

من بيانات الجدول (26) نلاحظ أن نسبة (56.0%) من مجموع أفراد العينة أجابوا بأن طبيعة الآلات المستخدمة في المشروع الأسري هي (آلات تقليدية وحديثة)، في حين أن نسبة (37.0%) من العينة أجابوا بأن طبيعة الآلات المستخدمة في المشروع الأسري هي (آلات تقليدية)، ونسبة (7.0%) من العينة أجابوا بأن طبيعة الآلات المستخدمة في المشروع الأسري هي (آلات حديثة).

جدول (27) يبين التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث بحسب أهم الوسائل المستخدمة لتسويق المشروع الأسري.

النسبة المئوية	التكرار	أهم الوسائل التي تستخدمها لتسويق المشروع الأسري
5.0%	5	استخدام الملصقات واللوحات الإعلانية
1.0%	1	الدعاية والإعلام المرئي والمسموع
82.0%	82	التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي
2.0%	2	تنزيل فيديوهات دعائية على اليوتيوب
1.0%	1	الأصدقاء
6.0%	6	الأقارب والجيران
3.0%	3	تسويق منزلي
100.0%	100	المجموع

من بيانات الجدول (27) نلاحظ أن نسبة (82.0%) من مجموع أفراد العينة أجابوا بأن أهم الوسائل التي يستخدمونها لتسويق المشروع الأسري هي (التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي)، في حين أن نسبة (6.0%) من العينة أجابوا بأن أهم الوسائل التي يستخدمونها لتسويق المشروع الأسري عن طريق (الأقارب والجيران)، ونسبة (5.0%) من العينة أجابوا بأن أهم الوسائل التي يستخدمونها لتسويق المشروع الأسري عن طريق (استخدام الملصقات واللوحات الإعلانية)، ونسبة (3.0%) من العينة أجابوا بأن أهم الوسائل التي يستخدمونها لتسويق المشروع الأسري عن طريق (التسويق المنزلي)، وبنفس النسبة (1.0%) من العينة أجابوا بأن أهم الوسائل التي يستخدمونها لتسويق المشروع الأسري عن طريق (الدعاية والإعلام المرئي والمسموع - والأصدقاء).

خامساً: وسيلة جمع البيانات:

تماشياً مع طبيعة البحث، وتحقيقاً لأهدافه، اعتمدت الباحثة على (استمارة المقابلة المقننة)، وذلك عن طريق الاتصال المباشر مع الأسر المنتجة، وتوجيه الأسئلة المعدة مسبقاً بالاستمارة لهم، وتسجيل إجاباتهم.

وتكمن مبررات اختيار هذه الوسيلة دون غيرها في الآتي:

- جهل الباحثة بالخلفية التعليمية لمجتمع البحث، بحيث تتوقع أن بعض مفردات مجتمع البحث من الأسر المنتجة محدودة التعليم أو أمية.
- يُمكن استخدام وسيلة المقابلة المقننة البحث من الحصول على معلومات دقيقة عن أفراد العينة من الأسر المنتجة، من خلال متابعة المبحوث أثناء إجابته عن الأسئلة، ومعرفة مدى صدقه وجديته في الإجابة عن الأسئلة.

1. تصميم استمارة المقابلة:

راع البحث عند تصميم استمارة المقابلة ما يأتي:

- أ- تضمنت استمارة المقابلة معلومات عن موضوع البحث، والجهة المسئولة عن البحث والغرض منه.
- ب- مراعاة بأن تكون الأسئلة متعلقة بموضوع البحث (دور الأسر المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية)، ولا تخرج عن أهدافه وإطاره النظري، ومقتضياته العلمية.
- ج- مراعاة التسلسل المنطقي في إعداد الأسئلة، حيث بدأت أسئلة الاستمارة بالبيانات العامة، ثم الأسئلة التي تتعلق بطبيعة المشروع الأسري، يلي ذلك أسئلة لبيانات تتعلق بأبعاد المشروع الأسري في تنمية المجتمع المحلي، وفقاً للبعدين الاقتصادي والاجتماعي، ثم بعد ذلك بيانات تتعلق بالمتغيرات ذات العلاقة بموضوع البحث، والمتمثلة في: تمويل المشروع الأسري، والأمن الإنساني، وخصص الجزء الأخير من الاستمارة للتعرف على أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المشروع الأسري.
- د- اشتمال الاستمارة على أسئلة مغلقة لتسهيل عملية الإجابة، وتحقيق الأهداف المطلوبة في البحث، بالإضافة إلى أسئلة مفتوحة، تطلبتها طبيعة البيانات في البحث.
- هـ- صياغة الأسئلة بطريقة لا توهي بإجابة معينة للمبحوث.
- و- أما فيما يتعلق بطريقة تطوير استمارة المقابلة، فقد تم تقسيم الاستمارة على النحو الآتي:

- خصصت الصفحة الأولى من الاستمارة للتعريف بموضوع البحث، والجهة المسؤولة عنها، والغرض منها مع بعض التعليمات الخاصة بتعبئة الاستمارة.
 - خصصت الصفحة الثانية للبيانات العامة عن الأسرة المنتجة، والتي تتعلق (بالنوع، والعمر، وجهة العمل، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري للأسرة، وطبيعة السكن).
 - خصصت الصفحات الثالثة والرابعة وجزء من الخامسة لبيانات تتعلق بطبيعة المشروع الأسري، تمثلت في: (تاريخ تأسيس المشروع، وسنوات الخبرة للمشروع الأسري، وفكرة المشروع، وإمكانية الحصول على ترخيص للمشروع من عدمه، وكيفية الإعداد لدراسة جدوى للمشروع قبل تنفيذه، وطبيعة المشروع الأسري، ومدى الحصول على شهادة جودة للسلع أو الخدمات التي يقدمها المشروع الأسري من عدمه، وملكية المشروع، وموقع المشروع الأسري، ومدى إمكانية دعم المشروع الأسري من قبل جهات معينة، والكيفية التي تمت بها إدارة المشروع الأسري، وعدد العاملين بالمشروع الأسري، وصلة قرابتهم من الأسرة المنتجة، وطبيعة الآلات المستخدمة في المشروع الأسري، والوسائل التقنية التي تستخدم لتسويق المشروع الأسري). حيث صيغت هذه البيانات على هيئة أسئلة، بعضها جاء مغلقاً، والبعض الآخر مفتوحاً.
 - أما باقي صفحات استمارة البحث فقد خصصت لبيانات تتعلق بموضوع البحث، أي دور المشروع الأسري في تنمية المجتمع المحلي، من خلال بعدين أساسيين هما: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي.
- هذا وقد تم تحديد مقياس لهذه الأبعاد وفقاً للمقياس الترتيبي، بحيث تم تحديد فقرات تتدرج بين الموجب والسالب باستخدام (مقياس لكرت)، الذي يحتوي علي فقرات خماسية (بشكل كبير جداً، بشكل كبير، بشكل متوسط، بشكل محدود، لا يوجد)، ويُعد هذا المقياس أكثر ملاءمة في المجتمعات العربية بشكل خاص، والمجتمعات النامية بشكل عام، وقد تم جمع أكبر عدد من الفقرات ذات العلاقة بموضوع البحث، وتقديم وحدات المقياس لمجتمع البحث الأسر المنتجة، وطلب منهم الإجابة عن الفقرات، بحيث تم تخصيص درجة لكل إجابة تتدرج من (1) إلى (5)، والعكس، فإذا كانت الفقرة إيجابية تعطي درجة (5) في حالة الإجابة (بشكل كبير جداً)، ودرجة (1) في حالة الإجابة (لا يوجد)، وإذا كانت الفقرة سلبية تعطي درجة (5) في حالة الإجابة (لا

يوجد)، ودرجة (1) في حالة الإجابة (بشكل كبير جداً)، ويتم جمع الدرجات التي تحصل عليها كل الأسر.

خصت الصفحة الأخيرة في الاستمارة لبيانات تتعلق بالمتغيرات ذات العلاقة بدور المشروع الأسري في تنمية المجتمع المحلي، تمثلت في: عملية تمويل المشروع الأسري، والأمن الإنساني، وطبق نفس مقياس ليكرت في قياس هذه الأبعاد.

- أما السؤال الأخير فترك للتحديات والصعوبات التي تواجه المشروع الأسري.
- كما رافقت استمارة المقابلة التي لا يقوم الباحث شخصياً بجمع بياناتها، وإنما بمساعدة باحثين متخصصين في علم الاجتماع دليل يوضح من خلاله كيفية إجراء المقابلة لتحديد نوع الأسرة التي تجري معها المقابلة، وتسجيل الوقت الزمني للمقابلة.
- للتأكد من مدي صحة وحدات القياس التي طورت في البحث لقياس المتغيرات الرئيسية في البحث، تم عرض استمارة المقابلة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع وعلم الاقتصاد، بحيث تم الاستعانة بمجموعة من المحكمين من جامعة الزاوية وجامعة الأنبار بالعراق، ومجموعة من المتخصصين في برامج إنشاء المشروعات الصغرى والمتوسطة بليبيا، للاستفادة من خبراتهم العلمية في هذا المجال، وتحديد وجهة نظرهم حول مدى ملاءمة كل فقرة للأبعاد الرئيسية في البحث، وما يقترحونه من تعديل أو إضافة أو حذف. ووفقاً لذلك تم الأخذ بأرائهم القيمة، التي أبدوها على أغلب التعريفات الإجرائية التي تقيس المفهوم على أرض الواقع.

2. مرحلة بناء المقياس:

للتأكد من صدق وحدات القياس التي طورت في البحث، راعت الباحثة الصدق الظاهري لهذه الوحدات، بحيث أن الأسئلة المطورة من قبلها تعكس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتنمية المجتمع المحلي، وتقيس بالفعل هذه الأبعاد ولا تقيس شيء آخر، قامت الباحثة بإجراء دراسة استطلاعية هدفها اختبار استمارة المقابلة من خلال اختيار عينة استطلاعية، قوامها (30) أسرة منتجة بمدينة الزاوية، وذلك لفحص الخصائص السيكومترية (الصدق والموثوقية) للاستمارة قبل التطبيق الفعلي لاستمارة المقابلة بالبحث الميداني.

الخصائص السيكومترية للاستمارة المقابلة:

- أ- الصدق: تم حساب صحة استمارة المقابلة وفقاً للآتي:
 - مراجعة المحكمين: سبق الإشارة إليهم.
 - الاتساق الداخلي: تم حساب صلاحية الاتساق الداخلي لكل فقرة من الاستمارة بالبعد العام كما هو موضح في الجداول الآتية:
- أولاً: البعد الاقتصادي:

جدول (28) مدى ملاءمة الفقرات لمؤشر زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة بالدرجة الكلية

ت	زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
1-	المشروع الأسري مصدر الدخل الرئيسي للأسرة.	**0.863	دال
2-	تأسس المشروع الأسري لغرض الربح المادي.	**0.879	دال
3-	تأسس المشروع الأسري لملء أوقات الفراغ.	**0.786	دال
4-	رفع المشروع الأسري المكانة الاقتصادية للأسرة بالمجتمع المحلي.	**0.790	دال
5-	يساهم المشروع الأسري في تحسين دخل المعيل للأسرة.	**0.876	دال
6-	يساهم المشروع الأسري في زيادة رأس المال للأسرة.	**0.869	دال
7-	يُعد المشروع الأسري مصدر مهم لتوفير السيولة النقدية للأسرة.	**0.855	دال
	المقياس ككل	**0.891	دال

** دالة عند مستوى (0.01).

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات ارتباط بيرسون بين تصنيفات كل فقرة بالمقياس الكامل كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، وهي تؤكد صحة الاتساق الداخلي، ومن ثم الموثوقية للاستخدام والتطبيق المعتمد.

جدول (29) ارتباط الفقرات لمؤشر توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي بالدرجة الكلية

ت	توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
1-	يساهم المشروع الأسري في توفير السلع والخدمات للأسرة.	**0.894	دال
2-	يوفر المشروع الأسري السلع والخدمات لمحلات قريبة.	**0.880	دال
3-	يوفر المشروع الأسري السلع والخدمات للمناطق البعيدة.	**0.835	دال
4-	تشارك الأسرة بمنتجاتها في المعارض والبازارات التي تقام بالمنطقة المحيطة.	**0.824	دال
5-	تشارك الأسرة بمنتجاتها في المعارض والبازارات التي تقام خارج المنطقة محلياً ودولياً.	**0.806	دال

ت	توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
-6	الإقبال على منتجات المشروع الأسري من الأفراد بالمناطق المجاورة أو خارجها.	**0.887	دال
-7	يساهم المشروع الأسري في تطوير القدرات والإمكانيات لإنتاج سلع ذات جودة عالية منافسة في السوق.	**0.832	دال
	المقياس ككل	**0.890	دال

** دالة عند مستوى (0.01).

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات ارتباط بيرسون بين تصنيفات كل فقرة بالمقياس الكامل كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، وهي تؤكد صحة الاتساق الداخلي، ومن ثم الموثوقية للاستخدام والتطبيق المعتمد.

جدول (30) مدى ملاءمة الفقرات لمؤشر توفير فرص العمل بالدرجة الكلية

ت	توفير فرص العمل	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
-1	يوفر المشروع الأسري فرص عمل مناسبة للعاطلين عن العمل.	**0.843	دال
-2	يساهم المشروع الأسري في توفير فرص عمل لربات البيوت التي تعول الأسرة.	**0.819	دال
-3	يوفر المشروع الأسري فرص عمل للأفراد المتقاعدين عن الوظيفة الرسمية بالدولة.	**0.858	دال
-4	يوفر المشروع الأسري فرص عمل لذوي الدخل المحدود.	**0.851	دال
-5	يتيح المشروع الأسري فرص عمل مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع.	**0.851	دال
-6	يوفر المشروع الأسري فرص عمل جيدة للأفراد النازحين من مناطقهم.	**0.864	دال
-7	يوفر المشروع الأسري فرص عمل للعمال الأجانب المهاجرة.	**0.871	دال
-8	يساهم المشروع الأسري في تخفيض معدلات البطالة بالمنطقة.	**0.869	دال
	المقياس ككل	**0.891	دال

** دالة عند مستوى (0.01).

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات ارتباط بيرسون بين تصنيفات كل فقرة بالمقياس الكامل كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، وهي تؤكد صحة الاتساق الداخلي، ومن ثم الموثوقية للاستخدام والتطبيق المعتمد.

ثانياً: البعد الاجتماعي:

جدول (31) مدى ملاءمة الفقرات لمؤشر تقوية العلاقات الاجتماعية بالدرجة الكلية

ت	تقوية العلاقات الاجتماعية	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
-1	يساهم المشروع الأسري في تقوية الروابط بين أفراد الأسرة الواحدة.	**0.845	دال
-2	يزيد المشروع الأسري من التواصل الاجتماعي مع الجيران والأقارب.	**0.889	دال
-3	يعزز المشروع الأسري من قوة العلاقة الاجتماعية بين أفراد المنطقة.	**0.846	دال
-4	يساهم المشروع الأسري في زيادة التكافل الاجتماعي بين أفراد المنطقة.	**0.846	دال
-5	يساهم المشروع الأسري في خلق روح التعاون بين الأسر المنتجة بالمنطقة.	**0.869	دال
-6	يساهم المشروع الأسري في تقديم المعونات للأسر النازحة والمحتاجة.	**0.825	دال
-7	يساهم المشروع الأسري في معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية داخل الأسرة.	**0.871	دال
-8	يساهم المشروع الأسري في خلق روح التنافس بين الأسر المنتجة.	**0.885	دال
-9	يتيح المشروع الأسري فرصة الانضمام إلى الجمعيات الخيرية أو الاتحادات والمنظمات الدولية.	**0.816	دال
	المقياس ككل	**0.931	دال

** دالة عند مستوى (0.01).

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات ارتباط بيرسون بين تصنيفات كل فقرة بالمقياس الكامل كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، وهي تؤكد صحة الاتساق الداخلي، ومن ثم الموثوقية للاستخدام والتطبيق المعتمد.

جدول (32) مدى ملاءمة الفقرات لمؤشر نشر ثقافة الاعتماد على الذات بالدرجة الكلية

ت	نشر ثقافة الاعتماد على الذات	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
1-	يساهم المشروع الأسري في استثمار الإمكانيات والأفكار الفردية من خلال تطبيقها على أرض الواقع.	**0.812	دال
2-	يساهم المشروع الأسري في بناء شخصية الفرد بالمجتمع المحلي.	**0.891	دال
3-	يساهم المشروع الأسري في هجر ثقافة الاتكالية على الآخرين.	**0.898	دال
4-	يساهم المشروع الأسري في خلق مهارات عديدة في كيفية التعامل مع الآخرين.	**0.842	دال
5-	يتيح المشروع الأسري القدرة على مواجهة العديد من المشكلات وحلها داخل المجتمع المحلي.	**0.889	دال
6-	يساهم المشروع الأسري في غرس روح المبادرة لدى الأفراد للمشاركة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي.	**0.887	دال
	المقياس ككل	**0.910	دال

** دالة عند مستوى (0.01).

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات ارتباط بيرسون بين تصنيفات كل فقرة بالمقياس الكامل كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، وهي تؤكد صحة الاتساق الداخلي، ومن ثم الموثوقية للاستخدام والتطبيق المعتمد.

جدول (33) مدى ملاءمة الفقرات لمؤشر تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية بالدرجة الكلية

ت	تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
1-	يساهم المشروع الأسري في عمل دورات لاكتساب المهارات الحرفية لأفراد المجتمع.	**0.811	دال
2-	يساهم المشروع الأسري في خلق دورات تعليمية يستفاد منها في رفع القدرات التعليمية للأفراد.	**0.837	دال
3-	يتيح المشروع الأسري الفرصة لتأهيل مخرجات التعليم المهني وإعدادهم الإعداد الجيد لمتطلبات سوق العمل بالمجتمع.	**0.885	دال
4-	يمكن المشروع الأسري الأفراد من تطوير إمكانياتهم من خلال مواكبة التطورات العلمية والتقنية المستخدمة.	**0.894	دال
5-	يساهم المشروع الأسري في تخفيف العبء التدريسي عن مؤسسات التعليم الرسمي وذلك من خلال فتح فصول دراسية خاصة.	**0.847	دال
	المقياس ككل	**0.920	دال

** دالة عند مستوى (0.01).

جميع قيم معاملات ارتباط بيرسون بين تصنيفات كل فقرة بالمقياس الكامل كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، وهي تؤكد صحة الاتساق الداخلي، ومن ثم الموثوقية للاستخدام والتطبيق المعتمد.

ثالثاً: تمويل المشروع:

جدول (34) مدى ملاءمة الفقرات لمؤشر مصدر تمويل المشروع الأسري بالدرجة الكلية

ت	مصدر تمويل المشروع الأسري	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
1-	تمويل المشروع الأسري عن طريق المدخرات الشخصية.	**0.851	دال
2-	تمويل المشروع الأسري عن طريق المدخرات الأسرية.	**0.837	دال
3-	تمويل المشروع الأسري عن طريق الاقتراض من الأقارب أو الأصدقاء.	**0.785	دال
4-	تمويل المشروع الأسري عن طريق مصرف التنمية.	**0.794	دال
5-	تمويل المشروع الأسري عن طريق مصرف الريفي.	**0.747	دال
6-	تمويل المشروع الأسري عن طريق صندوق التحويل للإنتاج.	**0.702	دال
7-	تمويل المشروع الأسري عن طريق صندوق الزكاة.	**0.713	دال
8-	تمويل المشروع الأسري عن طريق مؤسسات المجتمع المدني أو منظمات دولية.	**0.710	دال
9-	تمويل المشروع الأسري عن طريق حاضنات الأعمال.	**0.721	دال
	المقياس ككل	**0.861	دال

** دالة عند مستوى (0.01).

جميع قيم معاملات ارتباط بيرسون بين تصنيفات كل فقرة بالمقياس الكامل كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، وهي تؤكد صحة الاتساق الداخلي، ومن ثم الموثوقية للاستخدام والتطبيق المعتمد.

جدول (35) مدى ملاءمة الفقرات لمؤشر كيفية الاستفادة من تمويل المشروع الأسري بالدرجة الكلية

ت	كيفية الاستفادة من تمويل المشروع الأسري	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
1-	وضع حجر الأساس لتأسيس المشروع الأسري.	**0.841	دال
2-	الحصول على المواد الخام اللازمة للمشروع الأسري.	**0.827	دال
3-	الحصول على الآلات والمعدات اللازمة للمشروع الأسري.	**0.815	دال
4-	سداد إيجار المكان والأيدي العاملة بالمشروع الأسري.	**0.864	دال
5-	سداد ديون سابقة متراكمة على المشروع الأسري.	**0.847	دال
6-	عملية تطوير المشروع الأسري.	**0.831	دال
7-	الترويج والدعاية للمشروع الأسري.	**0.782	دال
8-	تسهيل عملية تسويق منتج المشروع الأسري.	**0.852	دال
9-	زيادة الناتج المحلي من المشروع الأسري.	**0.875	دال
	المقياس ككل	**0.891	دال

** دالة عند مستوى (0.01).

جميع قيم معاملات ارتباط بيرسون بين تصنيفات كل فقرة بالمقياس الكامل كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، وهي تؤكد صحة الاتساق الداخلي، ومن ثم الموثوقية للاستخدام والتطبيق المعتمد.

رابعاً: الأمن الإنساني:

جدول (36) مدى ملاءمة الفقرات لمؤشر الأمن الإنساني بالدرجة الكلية.

ت	الأمن الإنساني	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
1-	أدى انتشار السلاح والانفلات الأمني بالمنطقة إلى إيقاف المشروع الأسري ما انعكس على صعوبة تلبية حاجات ومتطلبات المجتمع.	**0.840	دال
2-	أدى انتشار السلاح والانفلات الأمني بالمنطقة إلى عرقلة المشروع الأسري من حيث توفير المادة الخام.	**0.858	دال
3-	انعكست النزاعات المسلحة على نظام العمل من حيث التوقيت الزمني للحضور من قبل العاملين في المشروع الأسري.	**0.801	دال
4-	أدى انتشار السلاح إلى زرع نوع من الخوف والرعب عند أصحاب المشاريع الأسرية.	**0.866	دال
5-	أثرت النزاعات المسلحة بشكل سلبي على نجاح العديد من المشاريع الأسرية.	**0.857	دال
6-	أدت النزاعات المسلحة إلى سرقة وتخريب العديد من المشاريع الأسرية داخل منطقة الاشتباك.	**0.828	دال

ت	الأمن الإنساني	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
-7	أدى الانفلات الأمني إلى ظهور مجموعات مسلحة تقوم بالاعتداء على أصحاب بعض المشاريع الأسرية.	**0.852	دال
-8	إن غياب الأمن انعكس سلباً على استقرار أسعار المنتجات والخدمات الأسرية.	**0.801	دال
-9	أدت النزاعات المسلحة إلى إغلاق العديد من الطرق التي تيسر عملية التسويق أو تقديم الخدمات للمجتمع.	**0.831	دال
-10	إن غياب الأمن انعكس سلباً في الحصول على العمالة الأجنبية.	**0.886	دال
	المقياس ككل	**0.892	دال

** دالة عند مستوى (0.01).

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات ارتباط بيرسون بين تصنيفات كل فقرة بالمقياس الكامل كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01)، وهي تؤكد صحة الاتساق الداخلي، ومن ثم الموثوقية للاستخدام والتطبيق المعتمد.

ب- الثبات.

تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ.

أولاً: البعد الاقتصادي:

جدول (37) معامل ثبات الاستمارة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ لفقرات زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة والدرجة الكلية.

ت	زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة	معامل الثبات
-1	المشروع الأسري مصدر الدخل الرئيسي للأسرة.	0.870
-2	تأسس المشروع الأسري لغرض الربح المادي.	0.868
-3	تأسس المشروع الأسري لملء أوقات الفراغ.	0.868
-4	رفع المشروع الأسري المكانة الاقتصادية للأسرة بالمجتمع المحلي.	0.865
-5	يساهم المشروع الأسري في تحسين دخل المعيل للأسرة.	0.870
-6	يساهم المشروع الأسري في زيادة رأس المال للأسرة.	0.863
-7	يُعدّ المشروع الأسري مصدر مهم لتوفير السيولة النقدية للأسرة.	0.868
	المقياس ككل	0.891

يتضح من الجدول (37) أن جميع قيم معاملات الثبات عالية، حيث كانت قيم فقرات معاملات ثبات الدقة بين (0.863-0.870)، ومعامل الاستقرار الكلي المحقق (0.891)، وهذه

القيم العالية لعوامل الثبات تحدد صحة القرار؛ لإظهار التطبيق وموثوقية نتائجها بأنها جديرة بالثقة.

جدول (38) معامل ثبات الاستمارة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ لفقرات توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي والدرجة الكلية.

ت	توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي	معامل الثبات
-1	يساهم المشروع الأسري في توفير السلع والخدمات للأسرة.	0.875
-2	يوفر المشروع الأسري السلع والخدمات لمحلات قريبة.	0.855
-3	يوفر المشروع الأسري السلع والخدمات للمناطق البعيدة.	0.826
-4	تشارك الأسرة بمنتجاتها في المعارض والبازارات التي تقام بالمنطقة المحيطة.	0.810
-5	تشارك الأسرة بمنتجاتها في المعارض والبازارات التي تقام خارج المنطقة محلياً ودولياً.	0.831
-6	الإقبال على منتجات المشروع الأسري من الأفراد بالمناطق المجاورة أو خارجها.	0.861
-7	يساهم المشروع الأسري في تطوير القدرات والإمكانيات لإنتاج سلع ذات جودة عالية منافسة في السوق.	0.843
المقياس ككل		0.882

يتضح من الجدول (38) أن جميع قيم معاملات الثبات عالية، حيث كانت قيم فقرات معاملات ثبات الدقة بين (0.810-0.875)، ومعامل الاستقرار الكلي المحقق (0.882)، وهذه القيم العالية لعوامل الثبات تحدد صحة القرار؛ لإظهار التطبيق وموثوقية نتائجها بأنها جديرة بالثقة.

جدول (39) معامل ثبات الاستمارة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ لفقرات توفير فرص العمل والدرجة الكلية.

ت	توفير فرص العمل	معامل الثبات
-1	يوفر المشروع الأسري فرص عمل مناسبة للعاطلين عن العمل.	0.781
-2	يساهم المشروع الأسري في توفير فرص عمل لربات البيوت التي تعول الأسرة.	0.824
-3	يوفر المشروع الأسري فرص عمل للأفراد المتقاعدين عن الوظيفة الرسمية بالدولة.	0.801
-4	يوفر المشروع الأسري فرص عمل لذوي الدخل المحدود.	0.821
-5	يتيح المشروع الأسري فرص عمل مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع.	0.862
-6	يوفر المشروع الأسري فرص عمل جيدة للأفراد النازحين من مناطقهم.	0.882
-7	يوفر المشروع الأسري فرص عمل للعمالة الأجنبية المهاجرة.	0.789
-8	يساهم المشروع الأسري في تخفيض معدلات البطالة بالمنطقة.	0.791
المقياس ككل		0.894

يتضح من الجدول (39) أن جميع قيم معاملات الثبات عالية، حيث كانت قيم فقرات معاملات ثبات الدقة بين (0.781-0.882)، ومعامل الاستقرار الكلي المحقق (0.894)، وهذه القيم العالية لعوامل الثبات تحدد صحة القرار؛ لإظهار التطبيق وموثوقية نتائجها بأنها جديرة بالثقة.

ثانياً: البعد الاجتماعي:

جدول (40) معامل ثبات الاستمارة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ لفقرات تقوية العلاقات الاجتماعية والدرجة الكلية.

ت	تقوية العلاقات الاجتماعية	معامل الثبات
1-	يساهم المشروع الأسري في تقوية الروابط بين أفراد الأسرة الواحدة.	0.877
2-	يزيد المشروع الأسري من التواصل الاجتماعي مع الجيران والأقارب.	0.876
3-	يعزز المشروع الأسري من قوة العلاقة الاجتماعية بين أفراد المنطقة.	0.876
4-	يساهم المشروع الأسري في زيادة التكافل الاجتماعي بين أفراد المنطقة.	0.862
5-	يساهم المشروع الأسري في خلق روح التعاون بين الأسر المنتجة بالمنطقة.	0.821
6-	يساهم المشروع الأسري في تقديم المعونات للأسر النازحة والمحتاجة.	0.850
7-	يساهم المشروع الأسري في معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية داخل الأسرة.	0.842
8-	يساهم المشروع الأسري في خلق روح التنافس بين الأسر المنتجة.	0.861
9-	يتيح المشروع الأسري فرصة الانضمام إلى الجمعيات الخيرية أو الاتحادات والمنظمات الدولية.	0.875
المقياس ككل		0.901

يتضح من الجدول (40) أن جميع قيم معاملات الثبات عالية، حيث كانت قيم فقرات معاملات ثبات الدقة بين (0.821-0.877)، ومعامل الاستقرار الكلي المحقق (0.901)، وهذه القيم العالية لعوامل الثبات تحدد صحة القرار؛ لإظهار التطبيق وموثوقية نتائجها بأنها جديرة بالثقة.

جدول (41) معامل ثبات الاستمارة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ لفقرات نشر ثقافة الاعتماد على الذات والدرجة الكلية.

معامل الثبات	نشر ثقافة الاعتماد على الذات	ت
0.820	يساهم المشروع الأسري في استثمار الإمكانيات والأفكار الفردية من خلال تطبيقها على أرض الواقع.	-1
0.862	يساهم المشروع الأسري في بناء شخصية الفرد بالمجتمع المحلي.	-2
0.873	يساهم المشروع الأسري في هجر ثقافة التكالبية على الآخرين.	-3
0.841	يساهم المشروع الأسري في خلق مهارات عديدة في كيفية التعامل مع الآخرين.	-4
0.851	يتيح المشروع الأسري القدرة على مواجهة العديد من المشكلات وحلها داخل المجتمع المحلي.	-5
0.884	يساهم المشروع الأسري في غرس روح المبادرة لدى الأفراد للمشاركة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي.	-6
0.897	المقياس ككل	

يتضح من الجدول (41) أن جميع قيم معاملات الثبات عالية، حيث كانت قيم فقرات معاملات ثبات الدقة بين (0.820-0.884)، ومعامل الاستقرار الكلي المحقق (0.897)، وهذه القيم العالية لعوامل الثبات تحدد صحة القرار؛ لإظهار التطبيق وموثوقية نتائجها بأنها جديرة بالثقة.

جدول (42) معامل ثبات الاستمارة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ لفقرات تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية والدرجة الكلية.

معامل الثبات	تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية	ت
0.869	يساهم المشروع الأسري في عمل دورات لاكتساب المهارات الحرفية لأفراد المجتمع.	-1
0.870	يساهم المشروع الأسري في خلق دورات تعليمية يستفاد منها في رفع القدرات التعليمية للأفراد.	-2
0.881	يتيح المشروع الأسري الفرصة لتأهيل مخرجات التعليم المهني وإعدادهم الإعداد الجيد لمتطلبات سوق العمل بالمجتمع.	-3
0.840	يمكن المشروع الأسري الأفراد من تطوير إمكانياتهم من خلال مواكبة التطورات العلمية والتقنية المستخدمة.	-4
0.812	يساهم المشروع الأسري في تخفيف العبء التدريسي عن مؤسسات التعليم الرسمي وذلك من خلال فتح فصول دراسية خاصة.	-5
0.891	المقياس ككل	

يتضح من الجدول (42) أن جميع قيم معاملات الثبات عالية، حيث كانت قيم فقرات معاملات ثبات الدقة بين (0.812-0.881)، ومعامل الاستقرار الكلي المحقق (0.891)، وهذه القيم العالية لعوامل الثبات تحدد صحة القرار؛ لإظهار التطبيق وموثوقية نتائجها بأنها جديرة بالثقة.

ثالثاً: تمويل المشروع الأسري:

جدول (43) معامل ثبات الاستمارة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ لفقرات مصدر تمويل المشروع الأسري والدرجة الكلية.

ت	مصدر تمويل المشروع الأسري	معامل الثبات
1-	تمويل المشروع الأسري عن طريق المدخرات الشخصية.	0.841
2-	تمويل المشروع الأسري عن طريق المدخرات الأسرية.	0.837
3-	تمويل المشروع الأسري عن طريق الاقتراض من الأقارب أو الأصدقاء.	0.865
4-	تمويل المشروع الأسري عن طريق مصرف التنمية.	0.874
5-	تمويل المشروع الأسري عن طريق مصرف الريفي.	0.847
6-	تمويل المشروع الأسري عن طريق صندوق التحوّل للإنتاج.	0.732
7-	تمويل المشروع الأسري عن طريق صندوق الزكاة.	0.733
8-	تمويل المشروع الأسري عن طريق مؤسسات المجتمع المدني أو منظمات دولية.	0.720
9-	تمويل المشروع الأسري عن طريق حاضنات الأعمال.	0.741
المقياس ككل		0.881

يتضح من الجدول (43) أن جميع قيم معاملات الثبات عالية، حيث كانت قيم فقرات معاملات ثبات الدقة بين (0.720-0.874)، ومعامل الاستقرار الكلي المحقق (0.881)، وهذه القيم العالية لعوامل الثبات تحدد صحة القرار؛ لإظهار التطبيق وموثوقية نتائجها بأنها جديرة بالثقة.

جدول (44) معامل ثبات الاستمارة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ لفقرات كيفية الاستفادة من تمويل المشروع الأسري والدرجة الكلية.

معامل الثبات	كيفية الاستفادة من تمويل المشروع الأسري	ت
0.851	وضع حجر الأساس لتأسيس المشروع الأسري.	-1
0.847	الحصول على المواد الخام اللازمة للمشروع الأسري.	-2
0.815	الحصول على الآلات والمعدات اللازمة للمشروع الأسري.	-3
0.834	سداد إيجار المكان والأيدي العاملة بالمشروع الأسري.	-4
0.847	سداد ديون سابقة متراكمة على المشروع الأسري.	-5
0.821	عملية تطوير المشروع الأسري.	-6
0.812	الترويج والدعاية للمشروع الأسري.	-7
0.822	تسهيل عملية تسويق منتج المشروع الأسري.	-8
0.865	زيادة الناتج المحلي من المشروع الأسري.	-9
0.885	المقياس ككل	

يتضح من الجدول (44) أن جميع قيم معاملات الثبات عالية، حيث كانت قيم فقرات معاملات ثبات الدقة بين (0.812-0.865)، ومعامل الاستقرار الكلي المحقق (0.885)، وهذه القيم العالية لعوامل الثبات تحدد صحة القرار؛ لإظهار التطبيق وموثوقية نتائجها بأنها جديرة بالثقة.

رابعاً: الأمن الإنساني:

جدول (45) معامل ثبات الاستمارة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ لفقرات الأمن الإنساني والدرجة الكلية.

معامل الثبات	الأمن الإنساني	ت
0.877	أدى انتشار السلاح والانفلات الأمني بالمنطقة إلى إيقاف المشروع الأسري ما انعكس على صعوبة تلبية حاجات ومتطلبات المجتمع.	-1
0.852	أدى انتشار السلاح والانفلات الأمني بالمنطقة إلى عرقلة المشروع الأسري من حيث توفير المادة الخام.	-2
0.871	انعكست النزاعات المسلحة على نظام العمل من حيث التوقيت الزمني للحضور من قبل العاملين في المشروع الأسري.	-3
0.882	أدى انتشار السلاح إلى زرع نوع من الخوف والرعب عند أصحاب المشاريع الأسرية.	-4
0.810	أثرت النزاعات المسلحة بشكل سلبي على نجاح العديد من المشاريع الأسرية.	-5
0.831	أدت النزاعات المسلحة إلى سرقة وتخريب العديد من المشاريع الأسرية داخل منطقة الاشتباك.	-6
0.801	أدى الانفلات الأمني إلى ظهور مجموعات مسلحة تقوم بالاعتداء على أصحاب بعض المشاريع الأسرية.	-7

معامل الثبات	الأمن الإنساني	ت
0.891	إن غياب الأمن انعكس سلباً على استقرار أسعار المنتجات والخدمات الأسرية.	-8
0.876	أدت النزاعات المسلحة إلى إغلاق العديد من الطرق التي تيسر عملية التسويق أو تقديم الخدمات للمجتمع.	-9
0.782	إن غياب الأمن انعكس سلباً في الحصول على العمالة الأجنبية.	-10
0.921		المقياس ككل

يتضح من الجدول (45) أن جميع قيم معاملات الثبات عالية، حيث كانت قيم فقرات معاملات ثبات الدقة بين (0.782-0.891)، ومعامل الاستقرار الكلي المحقق (0.921)، وهذه القيم العالية لعوامل الثبات تحدد صحة القرار؛ لإظهار التطبيق وموثوقية نتائجها بأنها جديرة بالثقة.

سادساً: استراتيجية تحليل البيانات:

بعد انتهاء الباحثة بمساعدة الباحثين المتخصصين في مجال علم الاجتماع من عملية جمع البيانات قامت الباحثة بمراجعة البيانات، وذلك للتأكد من اكتمال البيانات وصحة المعلومات الواردة فيها، ونظراً لكمية البيانات الكبيرة الواردة في استمارة المقابلة، استخدمت الباحثة الترميز أي (إعطاء قيم عددية لخصائص المتغيرات، وفقاً لشروط معينة ترتبط بوحدة القياس لتحويلها إلى بيانات مختصرة تتناسب وعملية تفرغ البيانات والتحليل الإحصائي فيما بعد)، حيث تم تحويل البيانات الأولية الواردة في استمارة المقابلة إلى رموز رقمية فرغت في دليل الترميز، وفقاً لقواعد ومستويات وحدات القياس التي طورت لقياس خصائص المتغيرات الداخلة في التحليل الإحصائي.

وبعد الانتهاء من مرحلة ترميز البيانات تم تفرغ هذه البيانات الكمية إلى بطاقات التفرغ المخصصة لذلك، بحيث تم إعطاء أرقام متسلسلة لاستمارات المقابلة، التي تعكس كل واحدة منها مفردة من مفردات مجتمع البحث، والتي بلغ عددها (100) أسرة منتجة، حيث خصص الفراغ (3،2،1) في بطاقة الترميز لرقم الحالة أو استمارة المقابلة، وخصصت بقية الفراغات بشكل أفقي لخصائص المتغيرات الواردة في استمارة المقابلة.

وبعد أن تم التأكد من سلامة دليل الترميز من الأخطاء عن طريق مراجعته من قبل الباحثة، تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي للقيام بالعمليات الإحصائية اللازمة لمعالجة البيانات، وذلك باستخدام برنامج العلوم الاجتماعية (spss) الإصدار رقم (18).

ومن أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات ما يأتي:

1. قانون النسب المئوية في تحديد الملامح العامة لمجتمع البحث⁽¹⁾:

$$100 \times \frac{\text{التكرار}}{\text{المجموع الكلي}}$$

2. مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي): وهو مجموع القيم مقسوم على عددها، والرمز

(س-) يستخدم للدلالة على المتوسط، ويحسب بالصيغة الآتية⁽²⁾:

$$\text{البيانات المبوبة: } \bar{X} = \frac{\sum (X \cdot f)}{N} \quad (\text{للمجتمع}).$$

3. مقاييس التشتت: وتستخدم في قياس التذبذب أو التشتت، والتباين الموجود بين قيم أو درجات

أي توزيع، وأهمها: الانحراف المعياري، وهو عبارة عن الجذر التربيعي لمتوسط مربعات

انحرافات القيم عن الوسط الحسابي، ويرمز له بالرمز (ع) للعينة.

حساب الانحراف المعياري للبيانات المبوبة⁽³⁾:

$$s = \sqrt{\frac{\sum (X - \bar{X})^2}{n - 1}}$$

4. أما عن الأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار فرضيات البحث، وتحليل العلاقة بين

المتغيرات المستقلة (التمويل، والأمن الإنساني)، ودور الأسر المنتجة في تنمية المجتمع

المحلي، فقد تم استخدام مصفوفة الارتباط البسيط بيرسون⁽⁴⁾ لتحديد طبيعة هذه العلاقة.

$$r = \frac{n \sum (X \cdot Y) - (\sum X)(\sum Y)}{\sqrt{[n \sum X^2 - (\sum X)^2][n \sum Y^2 - (\sum Y)^2]}}$$

(1) يونس حمادي على، الإحصاء الاجتماعي، منشورات جامعة السابع من إبريل (سابقاً)، الزاوية، ليبيا، ط 1، 2008 م، ص 34.

(2) يونس حمادي على، مرجع سابق، ص 62.

(3) يونس حمادي على، مرجع سابق، ص 84.

(4) يونس حمادي على، مرجع سابق، ص 330.

الفصل الخامس

تحليل البيانات وعرض النتائج

أولاً: تحليل البيانات:

تمهيد

1. تحليل البيانات لمتغير واحد

2. تحليل البيانات لمتغيرين

ثانياً: عرض النتائج.

تحليل البيانات وعرض النتائج

تمهيد:

يقدم هذا الفصل المعالجة الإحصائية للبيانات، وما يشملها من تفسير سوسيولوجي لنتائج التحليل الإحصائي، للإجابة عن تساؤلات البحث، والتحقق من صحة فروضه، وقد تم اعتماد مفتاح تفسير المتوسطات الحسابية التالي للتعرف على نتائج البحث المتعلقة بدور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي: (1-1.79) بدرجة منخفضة جداً، (1.80-2.59) بدرجة منخفضة، (2.60-3.39) بدرجة متوسطة، (3.40-4.19) بدرجة مرتفعة، (4.20-5) بدرجة مرتفعة جداً. مستندة في المعالجة الإحصائية على مقياس (ليكرت)، الذي يُعد من أشهر المقاييس والاختبارات النفسية، وأكثرها استخداماً في البحوث الاجتماعية، حيث حددت درجة المفحوص على مقياس دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي في ضوء درجة موافقته أو عدم موافقته على بنود المقياس، لإعطاء أوزان مختلفة للاستجابة، بحسب اتجاه الفقرة.

أولاً: تحليل البيانات:

1. تحليل البيانات لمتغير واحد:

- أ- بيانات تتعلق بدور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي.
- بيانات تتعلق بالبعد الاقتصادي لتنمية المجتمع المحلي.
- بيانات تتعلق بالبعد الاجتماعي لتنمية المجتمع المحلي.
- ب- بيانات تتعلق بتمويل المشروع الأسري.
- مصدر تمويل المشروع الأسري.
- كيفية الاستفادة من تمويل المشروع الأسري.
- ج- بيانات تتعلق بالأمن الإنساني.
- د- بيانات تتعلق بالتحديات والصعوبات التي تواجه المشروع الأسري.

2. تحليل البيانات لمتغيرين:

- أ- العلاقة بين (التمويل)، ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي.
- ب- العلاقة بين (الأمن الإنساني)، ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي.

ثانياً: عرض النتائج.

أولاً: تحليل البيانات:

1. تحليل البيانات لمتغير واحد:

أ- بيانات تتعلق بدور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي:

- بيانات تتعلق بالبعد الاقتصادي لتنمية المجتمع المحلي:

جدول (46) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة في مؤشر زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة.

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
-6	يساهم المشروع الأسري في زيادة رأس المال للأسرة.	3.6000	0.49237	1	عالية
-2	تأسس المشروع الأسري لغرض الريح المادي.	3.5000	0.67420	2	عالية
-5	يساهم المشروع الأسري في تحسين دخل المعيل للأسرة.	3.5000	0.67420	2	عالية
-7	يُعدّ المشروع الأسري مصدراً مهماً لتوفير السيولة النقدية للأسرة.	3.5000	0.67420	2	عالية
-4	رفع المشروع الأسري المكانة الاقتصادية للأسرة بالمجتمع المحلي.	3.4000	0.66667	3	عالية
-1	المشروع الأسري مصدر الدخل الرئيس للأسرة.	3.3000	0.78496	4	متوسطة
-3	تأسس المشروع الأسري لملء أوقات الفراغ.	3.1000	0.83485	5	متوسطة
	المقياس ككل	3.4142	0.64032		عالية

من خلال الجدول (46)، نلاحظ أن المقياس ككل لمؤشر (زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة) جاء بمتوسط حسابي (3.4142)، وانحراف معياري (0.64032)، بدرجة عالية، مما يشير إلى أن زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة هو أهم مؤشر في البعد الاقتصادي لتنمية المجتمع المحلي، لأنه بتحسين دخل الأسرة يتم تحسين المستوى المعيشي لأصحاب المشروعات الأسرية والعاملين معهم من أفراد المجتمع المحلي، ومن ثم ينعكس هذا على خفض معدلات الفقر والجريمة بالمجتمع المحلي.

أما على مستوى الفقرات، جاءت الفقرة رقم (6) في المرتبة الأولى، كمؤشر على (مساهمة المشروع الأسري في زيادة رأس المال للأسرة)، بمتوسط حسابي (3.6000)، وانحراف معياري (0.49237)، بدرجة عالية، ولعل هذا مرجعه للظروف الاقتصادية الصعبة، التي

عايشها المجتمع الليبي بشكل عام، والأسرة الليبية بشكل خاص، عقب أحداث 2011 م، والمتمثلة في ارتفاع سعر الصرف، وقلة السيولة النقدية بالمصارف، وتأخر مرتبات الموظفين بالدولة، وغلاء المعيشة، ما ترتب عنه عجز بعض الأسر عن تلبية حاجات أفرادها الأساسية، واتجاهها نحو إقامة المشاريع الأسرية لزيادة دخلها، ورفع مستوى معيشتها. ولعل هذه الفلسفة تعكس لنا التصور النظري للرأسمالية الذي يؤكد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية، واعتبار الربح المادي محفزاً للأفراد على المبادرة في استثمار رؤوس الأموال لكسب المزيد من الأرباح ومضاعفة الثروات لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. وتتفق هذه النتائج مع بعض نتائج الدراسات السابقة كدراسة كل من: (مصطفى جمعة جونطو، 2003 م، وداد أبو بكر محمود الجديد، 2009 م، فاطمة محمود الزمر، 2010 م، نور الدين عبد الحميد الشيباني، 2012 م، Theresa U Anigbogu and others، 2014 م، Assefa Tasisa، 2014 م)، بأن المشروع الأسري أسس بهدف زيادة دخل الأسرة، وتحسين مستوى معيشتها.

ويليها جاءت الفقرات رقم (2، 5، 7)، بالمرتبة الثانية، والتي تشير إلى (تأسس المشروع الأسري لغرض الربح المادي، وتحسين دخل المعيل للأسرة، ومصدر لتوفير السيولة النقدية للأسرة)، بنفس الدرجة كلاً من المتوسط الحسابي (3.5000)، والانحراف المعياري (0.67420)، بدرجة عالية، وهذا يُدعم الفقرة رقم (1)، أي أنه كلما زاد الربح المادي زاد رأس مال الأسرة وفقاً للفلسفة الرأسمالية.

وجاءت بالمرتبة الثالثة، الفقرة رقم (4)، والتي تشير إلى (مساهمة المشروع الأسري في رفع المكانة الاقتصادية للأسرة بالمجتمع المحلي)، بمتوسط حسابي (3.4000)، وانحراف معياري (0.66667)، وبدرجة عالية.

ويتضح من المؤشرات الإحصائية الواردة بالجدول، أن أقل الفقرات كانت الفقرة رقم (3)، والتي جاءت بالمرتبة الخامسة، من حيث أهميتها ضمن فقرات مؤشر زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة، وحظيت باستجابة أقل من المبحوثين حولها، والتي تشير إلى أن (الغرض من تأسيس المشروع الأسري ملء أوقات الفراغ)، بمتوسط حسابي (3.1000)، وانحراف المعياري (0.83485)، بدرجة متوسطة مقارنة بغيرها من الفقرات. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (مصطفى جمعة جونطو، 2003 م)، بأن نسبة 29% من إجمالي الأسر تمارس الصناعة المنزلية بهدف شغل أوقات الفراغ.

جدول (47) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة في مؤشر توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي.

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
-2	يوفر المشروع الأسري السلع والخدمات لمحلات قريبة.	3.8000	0.40202	1	عالية
-1	يساهم المشروع الأسري في توفير السلع والخدمات للأسرة.	3.6000	0.49237	2	عالية
-4	تشارك الأسرة بمنتجاتها في المعارض والبازارات التي تقام بالمنطقة المحيطة.	3.5000	0.67420	3	عالية
-3	يوفر المشروع الأسري السلع والخدمات للمناطق البعيدة.	3.4000	0.66667	4	عالية
-5	تشارك الأسرة بمنتجاتها في المعارض والبازارات التي تقام خارج المنطقة محلياً ودولياً.	3.3000	0.78496	5	متوسطة
-6	الإقبال على منتجات المشروع الأسري من الأفراد بالمناطق المجاورة أو خارجها.	3.3000	0.78496	5	متوسطة
-7	يساهم المشروع الأسري في تطوير القدرات والإمكانيات لإنتاج سلع تنافسية عالية الجودة في السوق.	3.3000	0.78496	5	متوسطة
	المقياس ككل	3.4571	0.59128		عالية

من خلال الجدول (47)، نلاحظ أن المقياس ككل لمؤشرات (توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي)، جاء بمتوسط حسابي (3.4571)، وانحراف معياري (0.59128)، بدرجة عالية، مما يشير إلى أهمية المشروع الأسري في تلبية احتياجات الأسرة والمجتمع المحلي من السلع والخدمات. وهذه النتيجة تتفق مع ما جاء في تقرير التنمية العربية، الذي أشار إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بـ 50% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية*.

أما على مستوى الفقرات، فجاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الأولى، والتي تشير إلى (توفير المشروع الأسري للسلع والخدمات لمحلات قريبة)، بمتوسط حسابي (3.8000)، وانحراف معياري (0.40202)، بدرجة عالية، إذاً فالأسرة تقوم بالإضافة إلى وظائفها الأساسية للمجتمع، والمتمثلة في: الإنجاب والتنشئة الاجتماعية، تقوم بوظيفة اقتصادية أخرى، وهي تقديم خدمات وإنتاج سلع تحتاجها الأسرة والمجتمع المحلي بمدينة الزاوية. ولعل هذه النتيجة تعكس الرؤية النظرية للبنائية الوظيفية في أن المجتمع هو نسق اجتماعي، يتكون من أنساق فرعية لكل نسق ووظيفة أو مجموعة من الوظائف يؤديها داخل المجتمع، وأن أي خلل أو تغير في وظائف أحد

* انظر تقرير التنمية العربية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 131.

الأنساق، ينجم عنه تغير في باقي أجزاء النسق، والأسرة المنتجة نسق فرعي داخل النسق الكلي (المجتمع)، تعمل على تلبية حاجات أفرادها وحاجات المجتمع المحلي من سلع وخدمات، ومن ثم فهي تساهم في استمرارية وبقاء المجتمع المحلي بليبيا.

إن هذه النتائج تتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة، كدراسة كل من: (مصطفى جمعة جونطو، 2003 م، أحمد بن عبد الله بن سعيد الشيبيني، 2016 م، امحمد محمد حلوودة، 2017 م، نجوى امحمد عبد السلام التائب، 2018 م، فاطمة عمار احفيظة قرقابه، 2021 م)، بأن المشروعات الأسرية ساهمت بسد الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، وتلبية حاجات السوق المحلية من بعض المنتجات والسلع والخدمات الضرورية.

ويليها من حيث الأهمية جاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الثانية، والتي تشير إلى (مساهمة المشروع الأسري في توفير السلع والخدمات للأسرة)، بمتوسط حسابي (3.6000)، وانحراف معياري (0.49237)، بدرجة عالية، وهذه النتيجة تدعم الفقرة رقم (2). في حين احتلت الفقرة رقم (4) المرتبة الثالثة، والتي تشير إلى (مشاركة الأسرة بمنتجاتها في المعارض والبازارات التي تقام بالمنطقة المحيطة)، بمتوسط حسابي (3.5000)، وانحراف معياري (0.67420)، بدرجة عالية.

ويتضح من المؤشرات الإحصائية الواردة بالجدول، أن أقل الفقرات كانت رقم (5)، 6، 7)، جاءت في المرتبة الخامسة، من حيث أهميتها ضمن فقرات مؤشر توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي، وحظيت باستجابة أقل من المبحوثين حولها، والتي تشير إلى (مشاركة الأسرة بمنتجاتها في المعارض والبازارات التي تقام خارج المنطقة محلياً ودولياً، والإقبال على منتجات المشروع الأسري من الأفراد بالمناطق المجاورة أو خارجها، ومساهمة المشروع الأسري في تطوير القدرات والإمكانيات لإنتاج سلع تنافسية عالية الجودة في السوق)، بنفس الدرجة لكل من المتوسط الحسابي (3.3000)، والانحراف المعياري (0.78496)، بدرجات متوسطة، ولعل ذلك يرجع إلى قلة إمكانيات الأسر المنتجة، من حيث تمويل المشروع وتطويره، وغلاء المواد الخام،.. الخ، كما أن اعتماد غالبية المشروعات الأسرية على التمويل الذاتي يجعل نشاط هذه المشروعات محدوداً، من حيث الإنتاج والتسويق والتطوير، ولعل هذه النتيجة تتفق مع بعض نتائج الدراسات السابقة، كدراسة كل من: (Ettibari Bouasla، 2002 م، منيرة علي عقل، 2008 م، محمد ساسي عمر كردمين، 2015 م، راوية عبد القادر عويس، 2016 م، امحمد

محمد حلبودة، 2017 م، نجوى امحمد عبد السلام التائب، 2018 م، عبد المنعم حسن موسى حسن، 2019 م)، بأن المشروعات الصغرى تساهم في خلق صناعة تمكن من تنمية الصادرات لسلع منافسة، وبأن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي كانت متواضعة، لأنها تفتقر للدعم المادي، وتعاني من عدم وجود سياسات حقيقية وجادة لحماية المنتج المحلي، وتشجيعها، ودعمها، وإقامة المعارض المحلية، والمنافسة مع المنتجات الأجنبية.

جدول (48) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة في مؤشر توفير فرص العمل.

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
-1	يوفر المشروع الأسري فرص عمل مناسبة للعاطلين عن العمل.	3.6000	0.49237	1	عالية
-4	يوفر المشروع الأسري فرص عمل لذوي الدخل المحدود.	3.6000	0.49237	1	عالية
-2	يساهم المشروع الأسري في توفير فرص عمل لربات البيوت اللواتي يعلن الأسرة.	3.5000	0.67420	2	عالية
-6	يوفر المشروع الأسري فرص عمل جيدة للأفراد النازحين من مناطقهم.	3.4000	0.66667	3	عالية
-3	يوفر المشروع الأسري فرص عمل للأفراد المتقاعدين عن الوظيفة الرسمية بالدولة.	3.3000	0.78496	4	متوسطة
-5	يتيح المشروع الأسري فرص عمل مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع.	3.2000	0.75210	5	متوسطة
-7	يوفر المشروع الأسري فرص عمل للعمال المهاجرين الأجانب.	3.1000	0.83485	6	متوسطة
-8	يساهم المشروع الأسري في خفض معدلات البطالة بالمنطقة.	3.0000	0.77850	7	متوسطة
	المقياس ككل	3.3375	0.65532	متوسطة	

من خلال الجدول رقم (48)، نلاحظ أن المقياس ككل لمؤشرات (توفير فرص العمل)، كبعد اقتصادي جاء بمتوسط حسابي لمؤشرات توفير فرص العمل بلغ (3.3375)، وبانحراف معياري (0.65532)، وجاءت بدرجات متوسطة، مما يشير إلى أن المشروعات الأسرية توفر فرص عمل لأفراد الأسرة المنتجة العاطلين عن العمل، وكذلك توفر فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي، وهذه النتيجة تتفق مع ما جاء في تقرير التنمية العربية، الذي بين أن المشروعات

الصغيرة والمتوسطة تساهم بـ 40% في توفير فرص العمل على مستوى الدول العربية*، ما انعكس هنا على الحد من معدلات البطالة وآثارها السلبية على المجتمع.

أما على مستوى الفقرات فقد جاءت الفقرتان رقم (1، 4) في المرتبة الأولى، والتي تشير إلى (توفير المشروع الأسري لفرص عمل مناسبة للعاطلين، كما يوفر المشروع الأسري فرص عمل لذوي الدخل المحدود)، بنفس المتوسط الحسابي (3.6000)، والانحراف المعياري (0.49237) بدرجة عالية، مما يساعدهم في رفع مستوى حياتهم المعيشية، ومواجهة متطلبات الحياة الأساسية، مع صعوبة الحصول على وظائف رسمية بالقطاع العام في الدولة، الأمر الذي حفز الأفراد والأسر للعمل بالمشروعات الإنتاجية والخدمية والتجارية، كخيار بديل عن العمل بالوظائف الحكومية.

وهذه النتائج تتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة، كدراسة كل من: (Ettibari ،Bouasla، 2002 م، نور الدين عبد الحميد الشيباني، 2012 م، Theresa U. Anigbogu ،and others 2014 م، أحمد بن عبد الله بن سعيد الشبيبي، 2016 م، عبد المنعم حسن موسى حسن، 2019 م)، بأن المشروعات الأسرية استطاعت أن تحل مشكلة البحث عن العمل، وخلق فرص عمل جديدة للشباب، والتقليل من الاعتماد على الدولة. في حين اختلفت دراسة (فاطمة محمود الزمر، 2010 م)، عندما رأت عدم قدرة المشاريع على توفير فرص عمل، حيث بينت نتائج الدراسة أن 55.3% من المشاريع لم تسهم في توفير فرص عمل لأسرهم.

ويليها من حيث الأهمية الفقرة رقم (2) في المرتبة الثانية، والتي تشير إلى (مساهمة المشروع الأسري في توفير فرص عمل لربات البيوت اللواتي يعلن الأسرة)، بمتوسط حسابي (3.5000)، وانحراف معياري (0.67420)، بدرجة عالية، بأن المشروع الأسري وفر فرص عمل للجنسين (الرجل، المرأة)، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة، كدراسة كل من: (وداد أبو بكر محمود الجديد، 2009 م، فاطمة محمود الزمر، 2010 م)، بأن هذه المشروعات ساهمت في الحد من البطالة بين النساء، كما ساعدت على تمكين المرأة، وزيادة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية.

* انظر تقرير التنمية العربية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 131.

في حين جاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (6)، والتي تشير إلى (يوفر المشروع الأسري فرص عمل جيدة للأفراد النازحين من مناطقهم)، بمتوسط حسابي (3.4000)، وانحراف معياري (0.66667) بدرجة عالية.

ويتضح من المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول، أن أقل الفقرات كانت الفقرة رقم (8)، جاءت بالمرتبة السابعة، من حيث أهميتها ضمن فقرات مؤشر توفير فرص العمل، وحظيت باستجابة أقل من المبحوثين حولها، والتي تشير إلى (مساهمة المشروع الأسري في خفض معدلات البطالة بالمنطقة)، بمتوسط حسابي (3.0000)، وانحراف المعياري (0.77850)، بدرجة متوسطة، ولعل ذلك مرجعه إلى أن الأسرة التي تقوم بالمشروع غالباً ما تعتمد على تقليل مصاريف التشغيل قدر الإمكان، عن طريق تشغيل أقرب الأقارب أو العمالة الأجنبية الرخيصة، إضافة إلى قلة الإمكانيات المحدودة، والمتمثلة في: (حجم رأس المال المستثمر، والآلات، والمواد الخام)، الأمر الذي يجعل الأسر المنتجة تساهم في خفض معدلات البطالة بالمنطقة، ويقتصر في الغالب على الأقارب.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة، كدراسة كل من: (امحمد محمد حلبودة، 2017 م، عبد المنعم حسن موسى حسن، 2019 م)، من حيث إن المشروعات الأسرية من دعائم التنمية الاقتصادية، التي ساهمت في الحد من البطالة.

- بيانات تتعلق بالبعد الاجتماعي لتنمية المجتمع المحلي:

جدول (49) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة في مؤشر تقوية العلاقات الاجتماعية.

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1-	يساهم المشروع الأسري في تقوية الروابط بين أفراد الأسرة الواحدة.	3.6000	0.49237	1	عالية
2-	يزيد المشروع الأسري من التواصل الاجتماعي مع الجيران والأقارب.	3.6000	0.49237	1	عالية
3-	يعزز المشروع الأسري من قوة العلاقة الاجتماعية بين أفراد المنطقة.	3.5000	0.67420	2	عالية
6-	يساهم المشروع الأسري في تقديم المعونات للأسر النازحة والمحتاجة.	3.5000	0.67420	2	عالية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
4-	يساهم المشروع الأسري في زيادة التكافل الاجتماعي بين أفراد المنطقة.	3.4000	0.66667	3	عالية
5-	يساهم المشروع الأسري في خلق روح التعاون بين الأسر المنتجة بالمنطقة.	3.3000	0.78496	4	متوسطة
7-	يساهم المشروع الأسري في معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية داخل الأسرة.	3.3000	0.78496	4	متوسطة
9-	يتيح المشروع الأسري الفرصة للانضمام إلى الجمعيات الخيرية والاتحادات والمنظمات الدولية.	3.3000	0.78496	4	متوسطة
8-	يساهم المشروع الأسري في خلق روح التنافس بين الأسر المنتجة.	3.1000	0.83485	5	متوسطة
	المقياس ككل	3.4000	0.64769		عالية

نلاحظ من الجدول (49)، أن المقياس ككل لمؤشرات (تقوية العلاقات الاجتماعية)، جاءت بمتوسط حسابي (3.4000)، وانحراف معياري (0.64769)، بدرجة عالية، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المشروع الأسري يساهم في تقوية العلاقات والروابط الاجتماعية بين الأفراد والأسر والجماعات بالمجتمع المحلي، وذلك من خلال الاتصال المباشر بين أفراد الأسرة المنتجة نفسها، وبين الأسرة المنتجة وغيرها من الأسر المنتجة، وبين الأسر المنتجة والمستهلكين من أصحاب المناسبات الاجتماعية والأسواق المحلية، والأفراد من المناطق المجاورة، فأساس هذه العلاقات والروابط هو العمل الجماعي، وروح التعاون والشعور بالانتماء إلى المجتمع.

وهذا ما تعكسه أغلب النظريات في علم الاجتماع، كالبنائية الوظيفية، والتفاعلية الرمزية، من خلال أن الفرد كائن اجتماعي بطبعه، ويعيش ضمن جماعات ويتفاعل معها، ولا يمكنه العيش لوحده، لأنه بحاجة لغيره لإشباع حاجاته ومتطلباته.

أما على مستوى الفقرات، فقد جاءت الفقرتان رقم (1، 2) بالمرتبة الأولى، والتي تشير إلى (مساهمة المشروع الأسري في تقوية الروابط بين أفراد الأسرة الواحدة، وعمليات التواصل الاجتماعي مع الجيران والأقارب)، بنفس المتوسط الحسابي (3.6000)، وانحراف معياري (0.49237)، بدرجة عالية، مما يعني أن المشروعات الأسرية تساهم في تعزيز التماسك الأسري، وذلك من خلال الأوقات الطويلة التي يقضيها أفراد الأسرة سوياً في ممارسة نشاطاتهم

الإنتاجية، أو الخدمية، أو التجارية، فيترتب عن ذلك تحقيق الاستقرار الأسري بين الزوجين والأبناء، وتقوية الروابط الأسرية، وفتح مسارات للحوار والتواصل مع الآخرين.

أما على مستوى علاقة الأسرة المنتجة مع غيرها من الأسر، فقد ساهمت المشروعات الأسرية ببيت الشعور بالعمل الجماعي، والاعتماد على العمل المتخصص من خلال مشروعات تنموية مدرة للدخل؛ بهدف تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. ولعل هذه النتيجة تعكس الرؤية النظرية للبنائية الوظيفية، من خلال فكرة الاعتماد والتكامل بين الأنساق (علاقة اعتماد وتكامل)، لتساهم بذلك في معالجة مشكلات (التكيف، تحقيق الهدف، التكامل، خفض التوتر).

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (فاطمة محمود الزمر، 2010 م)، التي تؤكد على أن مشروعات الأسر المنتجة تساهم في زيادة وتعزيز عملية التفاعل والتواصل الاجتماعي داخل وخارج المحيط المجتمعي.

ويليها من حيث الأهمية الفقرتان رقم (3، 6)، وجاءت في المرتبة الثانية، والتي تشير إلى (تعزيز المشروع الأسري لقوة العلاقة الاجتماعية بين أفراد المنطقة، من خلال تقديم المعونات للأسر النازحة والمحتاجة)، بنفس المتوسط الحسابي (3.5000)، والانحراف المعياري (0.67420)، بدرجة عالية، وهذه النتيجة تدعم الفقرتين رقم (2، 1).

في حين احتلت الفقرة رقم (4) المرتبة الثالثة، والتي تشير إلى (مساهمة المشروع الأسري في زيادة التكافل الاجتماعي بين أفراد المنطقة)، بمتوسط حسابي (3.4000)، وانحراف معياري (0.66667)، بدرجة عالية.

ويتضح من المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول، أن أقل الفقرات كانت الفقرة رقم (8)، والتي جاءت في المرتبة الخامسة، من حيث أهميتها ضمن فقرات مؤشر تقوية العلاقات الاجتماعية، وحظيت باستجابة أقل من المبحوثين حولها، والتي تشير إلى (مساهمة المشروع الأسري في خلق روح التنافس بين الأسر المنتجة)، بمتوسط حسابي (3.1000)، وانحراف المعياري (0.83485)، بدرجة متوسطة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من: (نجوى امحمد عبد السلام النائب، 2018 م، عبد المنعم حسن موسى حسن، 2019 م)، التي ترى أن صعوبة الحصول على التمويل من أهم الصعوبات التي تعيق نمو المشروعات وتطورها، ومن ثم استمرار بقائها داخل السوق، وضعف التنافس بين المشروعات الأسرية.

جدول (50) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة في مؤشر نشر ثقافة الاعتماد على الذات.

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
3-	يساهم المشروع الأسري في هجر ثقافة الاتكالية على الآخرين.	3.5000	0.67420	1	عالية
6-	يساهم المشروع الأسري في غرس روح المبادرة لدى الأفراد للمشاركة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي.	3.5000	0.67420	1	عالية
1-	يساهم المشروع الأسري في استثمار الإمكانيات والأفكار الفردية من خلال تطبيقها على أرض الواقع	3.3000	0.78496	2	متوسطة
2-	يساهم المشروع الأسري في بناء شخصية الفرد بالمجتمع المحلي.	3.2000	0.75210	3	متوسطة
4-	يساهم المشروع الأسري في خلق العديد من المهارات لكيفية التعامل مع الآخرين.	3.2000	0.75210	3	متوسطة
5-	يتيح المشروع الأسري القدرة على مواجهة وحل العديد من المشكلات داخل المجتمع المحلي.	3.0000	0.77850	4	متوسطة
	المقياس ككل	3.2833	0.62697		متوسطة

نلاحظ من الجدول (50)، أن المقياس ككل لمؤشرات (نشر ثقافة الاعتماد على الذات)، جاءت بمتوسط حسابي (3.2833)، وانحراف معياري (0.62697)، بدرجات متوسطة، مما يعني أن المشروع الأسري يساهم في نشر ثقافة الاعتماد على الذات، من خلال مبادرة الأفراد والأسر للعمل في المنزل، وذلك بالاعتماد على أنفسهم، بملكيته لمشاريعهم الخاصة وإدارتهم لها، وبناء القدرات الإنتاجية التي تضمن الوفاء بالحاجات الأساسية للفرد والأسرة والمجتمع، واستخدام إيراداتها بهدف تحسين مستوى معيشتهم. ومن ثم فإن هذه المشروعات تمكنهم من تلبية حاجاتهم وحاجات مجتمعهم، والإسهام في تنميته اقتصادياً واجتماعياً، ولعل هذا ما جاء في تجربة دولة الصين التنموية، التي انطلقت من سياسة الاعتماد على الذات، والتشجيع على روح المبادرة والإبداع والابتكار، واستثمار مواردها البشرية والطبيعية، ما جعلها في الوقت الحاضر ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

إن هذه النتيجة تتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة، كدراسة كل من: (فاطمة محمود الزمر، 2010 م، نور الدين عبد الحميد الشيباني، 2012 م، أحمد بن عبد الله بن سعيد الشبيبي، 2016 م، صلاح عمر بلخير وآخرون، 2019 م)، التي ترى أن اعتماد أفراد المجتمع

على أنفسهم من خلال استثمار إمكانياتهم المادية والفكرية، ومهاراتهم اليدوية في إقامة المشاريع الصغرى مع أسرهم، بدلاً من تضييع الوقت في انتظار الوظائف الحكومية، كما بينت النتائج أن للمشروعات الأسرية دوراً في حل المشاكل الاجتماعية بأسر العاملين، بالإضافة إلى أنها ساهمت في تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض السلع والخدمات، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، كارتفاع الأسعار، وتأخر صرف المرتبات، مع قلة السيولة النقدية بالمصارف.

أما على مستوى الفقرات فقد جاءت الفقرتان رقم (3، 6) في المرتبة الأولى، والتي تشير إلى (مساهمة المشروع الأسري في هجر ثقافة الاتكالية على الآخرين، وغرس روح المبادرة لدى الأفراد للمشاركة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي)، بنفس المتوسط الحسابي (3.5000)، والانحراف المعياري (0.67420)، بدرجة عالية، من خلال اعتماد الأسر على استغلال مدخراتها المادية، وتنمية قدرات ومهارات أفرادها بإنشاء مشروعات إنتاجية وخدمية، فمن جهة تحقق لهم الاكتفاء الذاتي لبعض حاجاتهم من المنتجات والخدمات، ومن جهة أخرى توفر لهم المشروعات فرص عمل تدر عليهم دخولاً مناسبة، تساعد على تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. ويليهما من حيث الأهمية الفقرة رقم (1)، وجاءت في المرتبة الثانية، والتي تشير إلى (مساهمة المشروع الأسري في استثمار الإمكانيات والأفكار الفردية، من خلال تطبيقها على أرض الواقع)، بمتوسط حسابي (3.3000)، وانحراف معياري (0.78496)، بدرجة متوسطة، في حين احتلت الفقرتان رقم (2، 4)، المرتبة الثالثة، والتي تشير إلى (مساهمة المشروع الأسري في بناء شخصية الفرد بالمجتمع المحلي، وخلق العديد من المهارات لكيفية التعامل مع الآخرين)، بنفس المتوسط الحسابي (3.2000)، والانحراف المعياري (0.75210)، بدرجة متوسطة.

ويتضح من المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول، أن أقل الفقرات ضمن فقرات نشر ثقافة الاعتماد على الذات، حيث حظيت باستجابة أقل من المبحوثين حولها، كانت الفقرة رقم (5)، جاءت بالمرتبة الرابعة، والتي تشير إلى (إتاحة المشروع الأسري القدرة على مواجهة وحل العديد من المشكلات داخل المجتمع المحلي)، بمتوسط حسابي (3.0000)، وانحراف المعياري (0.77850)، بدرجة متوسطة، ما يعني أن المشروعات الأسرية لها دور محدود في مواجهة وحل العديد من المشكلات بالمجتمع المحلي، كالمشاكل الناتجة عن ارتفاع الأسعار والبطالة وآثارها السلبية على المجتمع، نظراً لقلّة الإمكانيات المادية للأسر المنتجة، الأسرة، ولعل هذه

النتيجة تتفق مع ما جاء في دراسة (أحمد بن عبد الله بن سعيد الشيببي، 2016 م)، التي ترى أن المشروعات الأسرية لها دور في حل المشاكل الاجتماعية لأسر العاملين معها.

جدول (51) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية.

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
-2	يساهم المشروع الأسري في إنشاء دورات تعليمية يستفاد منها في رفع القدرات التعليمية للأفراد.	3.3000	0.78496	1	متوسطة
-4	يمكن المشروع الأسري الأفراد من تطوير إمكاناتهم من خلال مواكبة التطورات العلمية والتقنية المستخدمة.	3.3000	0.78496	1	متوسطة
-1	يساهم المشروع الأسري في إجراء دورات لاكتساب المهارات الحرفية لأفراد المجتمع.	3.2000	0.75210	2	متوسطة
-5	يساهم المشروع الأسري في تخفيف العبء التدريسي عن مؤسسات التعليم النظامي، وذلك من خلال فتح غرف صفية خاصة.	3.1000	0.83485	3	متوسطة
-3	يتيح المشروع الأسري الفرصة لتأهيل مخرجات التعليم المهني وإعدادهم الإعداد الجيد لمتطلبات سوق العمل بالمجتمع.	3.0000	0.77850	4	متوسطة
	المقياس ككل	3.1600	0.72167		متوسطة

نلاحظ من الجدول رقم (51) أن المقياس ككل لمؤشرات (تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية)، جاء بمتوسط حسابي (3.1600)، وانحراف معياري (0.72167)، بدرجة متوسطة، مما يعني أن المشروعات الأسرية تساهم في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية، من خلال الاهتمام بتطوير المهارات المكتسبة لأفراد المجتمع، وصقلها في إطار المشروعات التدريبية، وإشعارهم بقيمة مهاراتهم وأهميتها كأداة لدعم حركة التنمية في مجتمعهم. وهذا يُدعم ما جاء بالجدول رقم (46)، المتعلق بمؤشر زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة، حيث إن المشروع يسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الريح المادي أكثر من تنمية الموارد البشرية، ولعل هذا يعكس وجهة نظر رأسمالية، تقوم على تحقيق الأرباح المادية بأقل جهد وتكلفة ممكنة، من حيث البناء، والمعدات، ورأس المال البشري المؤهل. كما تأتي النتائج داعمة للعديد من تجارب بعض الدول الناجحة، أهمها تجربة دولة ماليزيا، التي حققت تقدماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقامت بوضع برامج إنمائية،

هدفها تطوير الموارد البشرية، والتركيز على تنمية عقل الإنسان، وتطوير قدراته، وتنويع مصادر ثقافته من خلال التعليم والتدريب.

أما على مستوى الفقرات، فقد جاءت الفقرتان رقم (2، 4) في المرتبة الأولى، والتي تشير إلى (مساهمة المشروع الأسري في إنشاء دورات تعليمية يستفاد منها في رفع القدرات التعليمية للأفراد، يمكن المشروع الأسري الأفراد من تطوير إمكاناتهم، من خلال مواكبة التطورات العلمية والتقنية المستخدمة)، بنفس المتوسط الحسابي (3.3000)، والانحراف المعياري (0.78496)، بدرجة متوسطة، ولعل هذا مرجعه إلى أن هذه المشروعات قامت من الأساس على التراكم المعرفي، سواءً من خبرات سابقة أم حرفة تعلمها الأفراد من أسرهم عبر الأجيال، وكذلك اعتمادها على الخدمات والكفاءات المحلية، واستخدامها للتقنية المتوفرة محلياً، مما يبرز دور هذه المشروعات في العملية التنموية بالمجتمع الليبي، خصوصاً في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يمر بها، ونظراً لأن الإنسان هو المحور الذي تقوم عليه نظرية التنمية البشرية، والوسيلة التي من خلالها تتحقق عملية التنمية، فإن بناء وتطوير قدرات البشر ومهاراتهم، ورفع كفاياتهم، ضرورة استجابة لمتطلبات الحياة الاجتماعية وسوق العمل، ومستجدات عصر العولمة والمعرفة الرقمية، ومن ثم بناء مجتمع مبتكر ومتقدم، قادر على التكيف والابتكار والاستثمار، وليس فقط مجتمعاً استهلاكياً. ولعل هذا يتفق مع نتائج دراسة كل من: (وداد أبو بكر محمود الجديد، 2009 م، نور الدين عبد الحميد الشيباني، 2012 م، فاطمة عمار احفيظة قرقابة، 2021 م)، التي أظهرت أن المشروعات الصغيرة تساهم في تأهيل وتدريب الأفراد، وخلق بيئة جيدة لتنمية الأفكار والابتكارات التي تساهم في تطوير المجتمع.

ويليها من حيث الأهمية الفقرة رقم (1)، جاءت في المرتبة الثانية، والتي تشير إلى (مساهمة المشروع الأسري في إجراء دورات لاكتساب المهارات الحرفية لأفراد المجتمع)، بمتوسط حسابي (3.2000)، وانحراف معياري (0.75210)، بدرجة متوسطة، في حين احتلت الفقرة رقم (5) المرتبة الثالثة، والتي تشير إلى (مساهمة المشروع الأسري في تخفيف العبء التدريسي عن مؤسسات التعليم النظامي، من خلال فتح غرف صفية خاصة)، بمتوسط حسابي (3.1000)، وانحراف معياري (0.83485)، بدرجة متوسطة.

ويتضح من المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول، أن أقل الفقرات كانت الفقرة رقم (3)، جاءت في المرتبة الرابعة من حيث أهميتها ضمن فقرات تحسين القدرات التعليمية للأفراد،

وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية، وحظيت باستجابة أقل من المبحوثين حولها، والتي تشير إلى (إتاحة المشروع الأسري الفرصة لتأهيل مخرجات التعليم المهني، وإعدادهم الإعداد الجيد لمتطلبات سوق العمل بالمجتمع)، بمتوسط حسابي (3.0000)، وانحراف المعياري (0.77850)، بدرجة متوسطة. وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء بدراسة (Assefa Tasisa، 2014 م)، بأن المشروعات المتناهية في الصغر، والصغيرة ساهمت في تعزيز رأس المال البشري، من خلال التدريبات، وتحسين المعرفة، وتطوير المهارات.

ب- بيانات تتعلق بتمويل المشروع الأسري:

- مصدر تمويل المشروع الأسري:

جدول (52) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة في مصدر تمويل المشروع الأسري.

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
-1	تمويل المشروع الأسري من خلال المدخرات الشخصية.	3.5000	0.67420	1	عالية
-2	تمويل المشروع الأسري من خلال المدخرات الأسرية.	3.5000	0.67420	1	عالية
-3	تمويل المشروع الأسري بالاقتراض من الأقارب أو الأصدقاء.	3.3000	0.78496	2	متوسطة
-5	تمويل المشروع الأسري من خلال المصرف الريفي.	3.2000	0.75210	3	متوسطة
-8	تمويل المشروع الأسري من خلال مؤسسات المجتمع المدني أو المنظمات الدولية.	2.9000	0.83485	4	متوسطة
-4	تمويل المشروع الأسري من خلال مصرف التنمية.	2.8000	0.75210	5	متوسطة
-6	تمويل المشروع الأسري من خلال صندوق التحويل للإنتاج.	2.8000	0.75210	5	متوسطة
-7	تمويل المشروع الأسري من خلال صندوق الزكاة.	2.7000	0.78496	6	متوسطة
-9	تم تمويل المشروع الأسري من خلال حاضنات الأعمال.	2.7000	0.78496	6	متوسطة
	المقياس ككل	3.0444	0.69774	متوسطة	

يتضح من الجدول (52) أن المقياس ككل لمؤشرات (مصدر تمويل المشروع الأسري)، جاءت بمتوسط حسابي (3.0444)، وانحراف معياري (0.69774)، بدرجات متوسطة، مما يعني أن المشروعات الأسرية في مدينة الزاوية تفتقر لمصادر التمويل المناسب، الذي يساعدها على التطوير والاستمرار، بحيث تساهم في النمو الاقتصادي وتنمية المجتمع. إن

قلة اهتمام الدولة بتمويل مثل هذا النوع من المشاريع حالياً مرجعه إلى عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في المجتمع الليبي. ولعل إشارة صندوق النقد العربي* هي دليل على عدم الاهتمام بمثل هذه المشروعات من قبل الدولة، حيث أشار إلى أن حوالي 70% من المشروعات المتناهية في الصغر، والصغيرة، والمتوسطة في الأسواق الناشئة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، لا تستطيع الحصول على التمويل من قبل الدولة، حيث لا تتوفر لنحو 79% من هذه المشروعات في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فرص الحصول على التمويل، مما يحد من قدرتها على دفع عجلة النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

أما على مستوى الفقرات فقد جاءت الفقرتان رقم (1، 2)، في المرتبة الأولى، والتي تشير إلى (أن عملية تمويل المشروع الأسري تتم من خلال المدخرات الشخصية، والمدخرات الأسرية)، بنفس المتوسط الحسابي (3.5000)، والانحراف المعياري (0.67420)، بدرجة عالية، وهذا يعني أن الأسر المنتجة تعتمد على مواردها الذاتية للوفاء بمتطلبات مشروعاتها، ابتداءً من التأسيس، مروراً إلى عمليات الإنتاج والخدمات والتطوير... الخ، ولا تعتمد على التمويل من المصارف أو المؤسسات الدولية، إن هذه النتيجة تأتي داعمة لما ورد من مؤشرات إحصائية في الجداول رقم (47)، (49)، (50)، ما يدل على مصداقية نتائج البحث.

كما تأتي هذه النتائج لتتفق مع نتيجة دراسة كل من: وهذه النتيجة تتفق مع بعض نتائج الدراسات السابقة، كدراسة كل من: (منيرة على عقل، 2008، MALOKA، CASWELL MAHLANKGOANE، 2013، Theresa U.An، 2014، محمد ساسي كردمين، 2015 م، راوية عبد القادر عويس، 2016 م، نجوى امحمد عبد السلام التائب، 2018 م)، والتي بينت أن ضعف تمويل المشروعات الأسرية راجع إلى عدم استقرار السياسات الاقتصادية، وتعقد إجراءات جهات التمويل، وارتفاع أسعار الفائدة أمام الراغبين في الاستثمار

* صندوق النقد العربي هو منظمة عربية إقليمية، تأسست عام 1976 م، وبدأت عملياتها في عام 1977 م، وهي منظمة تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية ومقره في عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، وتهدف إلى إرساء أسس التكامل الاقتصادي العربي والإسراع بعملية التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، وتقديم القروض والمساعدة الفنية للدول الأعضاء، وبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 22 دولة عربية.

(1) هبة عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، الجزء 1، 2019 م، ص ص 18-19.

في هذه المشروعات، لذا لا يوجد خيار آخر أمام الأسر المنتجة، إلا اللجوء إلى مدخراتهم الشخصية والأسرية.

ويليها من حيث الأهمية الفقرة رقم (3)، جاءت في المرتبة الثانية، والتي تشير إلى أن تمويل المشروع الأسري بالاقتراض من الأقارب أو الأصدقاء)، بمتوسط حسابي (3.3000)، وانحراف معياري (0.78496)، بدرجة متوسطة، في حين احتلت الفقرة رقم (5) المرتبة الثالثة، والتي تشير إلى (تمويل المشروع الأسري يتم من خلال المصرف الريفي)، بمتوسط حسابي (3.2000)، وانحراف معياري (0.75210)، بدرجة متوسطة.

ويتضح من المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول، أن أقل الفقرات من حيث أهميتها ضمن فقرات مصدر تمويل المشروع الأسري، وحظيت باستجابة أقل من المبحوثين حولها، كانت الفقرتان رقم (7، 9)، جاءت بالمرتبة السادسة، والتي تشير إلى أن (تمويل المشروع الأسري يتم من خلال صندوق الزكاة، تم من خلال حاضنات الأعمال)، بنفس المتوسط الحسابي (2.7000)، والانحراف المعياري (0.78496)، بدرجة متوسطة، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (محمد ساسي عمر كردمين، 2015 م)، التي أشارت إلى غياب دور حاضنات الأعمال في تقديم أي دعم لهذه المشروعات.

- كيفية الاستفادة من تمويل المشروع الأسري:

جدول (53) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة في كيفية الاستفادة من

تمويل المشروع الأسري.

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1-	وضع حجر الأساس لتأسيس المشروع الأسري.	3.5000	0.67420	1	عالية
3-	الحصول على الآلات والمعدات اللازمة للمشروع الأسري.	3.5000	0.67420	1	عالية
2-	الحصول على الخامات اللازمة للمشروع الأسري.	2.4000	0.66667	2	عالية
8-	تسهيل عملية تسويق منتج المشروع الأسري.	2.4000	0.66667	2	عالية
6-	عملية تطوير المشروع الأسري.	3.3000	0.78496	3	متوسطة
4-	سداد إيجار المكان والأيدي العاملة بالمشروع الأسري.	3.2000	0.75210	4	متوسطة
9-	زيادة الناتج المحلي من المشروع الأسري.	3.2000	0.75210	4	متوسطة
5-	سداد الديون المتراكمة على المشروع الأسري.	3.1000	0.83485	5	متوسطة
7-	الترويج والدعاية للمشروع الأسري.	3.0000	0.77850	6	متوسطة
	المقياس ككل	3.2888	0.68693	متوسطة	

يتضح من الجدول (53) أن المقياس ككل لمؤشرات (كيفية الاستفادة من تمويل المشروع الأسري)، وبمتوسط حسابي (3.2888)، وانحراف معياري (0.68693)، جاءت بدرجات متوسطة، ولعل هذا جاء داعماً لنتائج الجدول رقم (52)، الخاص بمؤشرات مصدر تمويل المشروع الأسري، ما يبرز أهمية التمويل المادي كعامل أساسي في تطوير واستمرار المشروعات الأسرية. حيث تأتي هذه النتيجة متفقة مع ما جاء في دراسة كل من: (منيرة على عقل، 2008 م، فاطمة محمود الزمر، 2010 م، نجاة عبد الوالي محمد، 2012 م، Theresa U CASWELL MAHLANKGOANE MALOKA، 2013 م، Anigbogu and others، 2014 م، نجوى امحمد عبد السلام التائب، 2018 م)، والتي تشير إلى أن ضعف التمويل وصعوبة الوصول للموارد المالية، تحد من استمرار وتطوير المشروعات الأسرية، مما ينعكس على دورها في تنمية مجتمعاتها المحلية.

أما على مستوى الفقرات فقد جاءت الفقرتان رقم (1، 3)، في المرتبة الأولى، والتي تشير إلى أن أولويات التمويل تتم على (وضع حجر الأساس لتأسيس المشروع الأسري، والحصول على الآلات والمعدات اللازمة للمشروع)، بنفس المتوسط الحسابي (3.5000)، والانحراف المعياري (0.67420)، بدرجة عالية، نظراً لأن أول خطوة في بناء المشروع الأسري هي تأسيس وإدارة هذا المشروع.

ويليها من حيث الأهمية الفقرتان رقم (2، 8)، جاءت في المرتبة الثانية، والتي تشير إلى (استثمار التمويل في الحصول على الخامات اللازمة للمشروع الأسري، وتسهيل عملية تسويق منتج المشروع)، بنفس المتوسط الحسابي (3.4000)، والانحراف المعياري (0.66667)، بدرجة عالية. في حين احتلت الفقرة رقم (6)، المرتبة الثالثة، والتي تشير إلى (استثمار التمويل في عملية تطوير المشروع الأسري)، بمتوسط حسابي (3.3000)، وانحراف معياري (0.78496)، بدرجة متوسطة.

ويتضح من المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول، أن أقل الفقرات من حيث أهميتها ضمن فقرات كيفية الاستفادة من تمويل المشروع الأسري، حظيت باستجابة أقل من المبحوثين حولها، كانت الفقرة رقم (7)، جاءت في المرتبة السادسة، والتي تشير إلى (استثمار التمويل في الترويج والدعاية للمشروع الأسري)، بمتوسط حسابي (3.0000)، وانحراف معياري (0.77850)، بدرجة متوسطة. وهذا يعني أن التمويل من مدخرات العائلة والمدخرات الشخصية،

وإن ساهمت في تأسيس المشروع والحصول على الآلات والمعدات والخامات اللازمة للمشروع، إلا أنها لا تكفي للتطوير المشروعات، أو المحافظة على استمراريتها، ومن ثم فهي بحاجة إلى تمويل يساعد على تطورها، واستمرارها، وبقائها. وهذه النتيجة تتفق مع ما جاء في تقرير التنمية العربية*، بأن الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذين تتوفر لديهم فرص الحصول على مصادر التمويل الرسمية، يكونون قادرين على إنشاء أنشطة تزيد من الدخل، وتساهم في توسيع وتطوير المشروعات القائمة.

ج- بيانات تتعلق بالأمن الإنساني:

جدول (54) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات والدرجة في الأمن الإنساني.

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
8-	انعكس غياب الأمن سلباً على استقرار أسعار المنتجات والخدمات الأسرية.	3.8000	0.40202	1	عالية
5-	أثرت النزاعات المسلحة سلباً على نجاح العديد من المشاريع الأسرية.	3.7000	0.46057	2	عالية
3-	انعكست النزاعات المسلحة على نظام العمل من حيث توقيت حضور العاملين في المشروع الأسري.	3.6000	0.49237	3	عالية
9-	أدت النزاعات المسلحة إلى إغلاق العديد من الطرق التي تسهل عملية التسويق أو تقديم الخدمات للمجتمع.	3.6000	0.49237	3	عالية
2-	أدى انتشار السلاح والانفلات الأمني بالمنطقة إلى عرقلة المشروع الأسري من حيث توفير المادة الخام.	3.5000	0.67420	4	عالية
4-	أدى انتشار السلاح إلى زرع نوع من الخوف والرعب عند أصحاب المشاريع الأسرية.	3.5000	0.67420	4	عالية
10-	انعكس غياب الأمن سلباً على استقدام العمالة الوافدة.	3.5000	0.67420	4	عالية
6-	أدت النزاعات المسلحة إلى سرقة وتخريب العديد من المشاريع الأسرية في منطقة الاشتباك.	3.4000	0.66667	5	عالية
1-	أدى انتشار السلاح والانفلات الأمني بالمنطقة إلى إيقاف المشروع الأسري ما انعكس على صعوبة تلبية حاجات ومتطلبات المجتمع.	3.3000	0.78496	6	متوسطة
7-	أدت الفوضى الأمنية إلى ظهور مجموعات مسلحة تهاجم أصحاب بعض المشاريع الأسرية.	3.3000	0.78496	6	متوسطة
	المقياس ككل	3.5200	0.57172		عالية

* أنظر تقرير التنمية العربية، مرجع سابق، ص 67.

نلاحظ من خلال الجدول (54) أن المقياس ككل لمؤشرات (الأمن الإنساني)، جاء بمتوسط حسابي (3.5200)، وانحراف معياري (0.57172)، بدرجات عالية، وهذا يعني أن الأمن الإنساني ذو أهمية واضحة في مدى نجاح عملية التنمية، خصوصاً وأن المجتمع الليبي قد تعرض للعديد من التغيرات عقب أحداث 2011 م، ساهمت في خلق عدم استقرار في الحالة الأمنية للبلاد، حيث انتشرت الفوضى، وجرائم الاعتداء على النفس والممتلكات، وقطع الطرق، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الخام، وانقطاع الكهرباء المستمر لساعات طويلة، كل هذه المؤشرات انعكست سلباً على الدور الذي تقوم به الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي، فأدى غياب الأمن الإنساني إلى عدم تمكين أفراد المجتمع من القيام بنشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم عرقلة جهودهم نحو تحقيق عملية التنمية في المجتمع الليبي. حيث جاءت استجابات المبحوثين عالية للمقياس ككل، فيما يتعلق بالأمن الإنساني، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء بدراسة لهيئة الأمم المتحدة حول أن المنطقة العربية منطقة نزاعات عنيفة، خصوصاً في سوريا، والسودان، والعراق، وفلسطين، وليبيا، ومصر، واليمن، ما نتج عنها آثار سلبية على الإنسان، والاقتصاد، والبيئة، والمجتمع والسياسة، أدت إلى تراجع المسار الإنمائي⁽¹⁾. إذاً فالأمن يُعدّ أحد مقومات التنمية البشرية، فلا تنمية من غير أمن إنساني.

أما على مستوى الفقرات، فقد جاءت الفقرة رقم (8)، في المرتبة الأولى، والتي تشير إلى (انعكاس غياب الأمن سلباً على استقرار أسعار المنتجات والخدمات الأسرية)، بمتوسط حسابي (3.8000)، وانحراف معياري (0.40202)، بدرجة عالية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (فاطمة عمار احفيظة قرقابه، 2021)، التي ترى في ضعف الجوانب الأمنية، ضعفاً في إمكانية المشاركة بالمشاريع الصغرى في المجتمع المحلي.

ويليها من حيث الأهمية الفقرة رقم (5)، احتلت المرتبة الثانية، والتي تشير إلى (انعكست النزاعات المسلحة سلباً على نجاح العديد من المشاريع الأسرية)، بمتوسط حسابي (3.7000)، وانحراف معياري (0.46057)، بدرجة عالية. في حين احتلت الفقرتان رقم (3، 9)، المرتبة الثالثة، والتي تشير إلى (أثر النزاعات المسلحة على نظام العمل، من خلال توقيت حضور العاملين في المشروع الأسري، بحيث أدت النزاعات المسلحة إلى إغلاق العديد من الطرق التي

(1) الأمم المتحدة، الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها: النزاعات طويلة الأمد والتنمية في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، العدد 4، نيويورك، 2015 م، ص 20.

تسهل عملية التسويق أو تقديم الخدمات للمجتمع)، بنفس المتوسط الحسابي (3.6000)، والانحراف المعياري (0.49237)، بدرجة عالية.

ويتضح من المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول، أن أقل الفقرات من حيث أهميتها ضمن فقرات الأمن الإنساني، وحظيت باستجابة أقل من المبحوثين حولها، كانت الفقرتان رقم (1، 7)، احتلت المرتبة السادسة، والتي تشير إلى (أن انتشار السلاح والانفلات الأمني بالمنطقة أدى إلى إيقاف بعض المشروعات الأسرية، ما انعكس على صعوبة تلبية حاجات ومتطلبات المجتمع المحلي، كما أدت الفوضى الأمنية إلى ظهور العديد من المجموعات المسلحة التي هاجمت أصحاب بعض المشاريع الأسرية)، بنفس المتوسط الحسابي (3.3000)، والانحراف المعياري (0.78496)، بدرجة متوسطة. وتأتى هذه النتيجة منققة مع ما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية* حول: أن الأطراف المتحاربة في ليبيا شنت هجمات عشوائية أدت إلى مئات الإصابات في صفوف المدنيين، وإلى إلحاق الضرر والدمار بالمباني المدنية ومرافق البنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات، والبيوت، والمساجد، والمحلات التجارية، والمزارع، ومحطات توليد الطاقة، والمطارات، والطرق⁽¹⁾.

د - بيانات تتعلق بالتحديات والصعوبات التي تواجه المشروع الأسري:

جدول (55) يبين التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب مواجهة المشروع الأسري للصعوبات أثناء تأسيسه

النسبة المئوية	التكرار	مواجهة المشروع الأسري للصعوبات أثناء تأسيسه
60.0%	60	نعم
40.0%	40	لا
100.0%	100	المجموع

من بيانات الجدول (55) نلاحظ أن نسبة (60%) من مجموع أفراد العينة واجهتهم صعوبات أثناء تأسيسهم لمشروعهم الأسري، ونسبة (40%) من العينة لم تواجههم صعوبات أثناء تأسيسهم لمشروعهم الأسري.

* منظمة العفو الدولية هي منظمة غير حكومية يقع مقرها في لندن عاصمة إنجلترا تأسست في لندن عام 1961 م وتتركز في عملها على كل القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان، بهدف النضال من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.
(1) تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2014/15 م، حالة حقوق الإنسان في العالم، ص300.

جدول (56) يبين التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب نوع الصعوبات التي واجهت المشروع الأسري أثناء تأسيسه

النسبة المئوية	التكرار	نوع الصعوبات التي واجهت المشروع الأسري أثناء تأسيسه
33.3%	20	صعوبات مالية
16.7%	10	صعوبات إدارية
16.7%	10	صعوبات تسويقية
33.3%	20	صعوبات أمنية
100.0%	60	المجموع

من بيانات الجدول (56) نلاحظ أن نسبة (33.3%) من مجموع أفراد العينة واجهتهم صعوبات (مالية - أمنية) أثناء تأسيسهم للمشروع الأسري، وبنسبة (16.7%) من مجموع أفراد العينة قد واجهتهم صعوبات (إدارية - تسويقية) أثناء تأسيسهم للمشروع الأسري.

جدول (57) يبين التوزيع التكراري لأفراد العينة بحسب تغلبهم على التحديات

والصعوبات التي واجهت المشروع الأسري

النسبة المئوية	التكرار	التغلب على هذه التحديات و الصعوبات
33.3%	20	تم التغلب عليها
50.0%	30	على بعض منها
16.7%	10	لم يتم التغلب عليها
100.0%	60	المجموع

من بيانات الجدول (57) نلاحظ أن نفس النسبة (50.0%) من مجموع أفراد العينة استطاعوا التغلب على بعض التحديات والصعوبات، وبنسبة (33.3%) من مجموع أفراد العينة استطاعوا التغلب عليها كلها، وبنسبة (16.7%) من مجموع أفراد العينة أجابوا لم يستطيعوا التغلب على هذه التحديات والصعوبات.

2. تحليل بيانات متغيرين:

أ - طبيعة العلاقة بين (التمويل) ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.

- العلاقة بين (التمويل) ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي ببعدها الاقتصادي.
جدول (58) يبين مصفوفة الارتباط البسيط (بيرسون) بين (التمويل) ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي ببعدها الاقتصادي بمدينة الزاوية.

المقياس ككل	مؤشر توفير فرص العمل	مؤشر توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي	مؤشر زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة	البعد المتغير
**0.847	**0.858	**0.822	**0.845	التمويل

** عند مستوى دلالة (0.01).

من خلال المصفوفة في الجدول رقم (58)، تبين وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية (0.847)، عند مستوى (0.01) بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي ببعدها الاقتصادي ككل على كافة الأبعاد (زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة، توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي، توفير فرص العمل)، بمعنى أنه كلما زاد التمويل المادي ازداد دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي اقتصادياً.

لذا فإن البحث يرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ويقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي اقتصادياً، عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تظهر لنا قوة العلاقة (0.84)، في الاتجاه الموجب بين كل من التمويل ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي اقتصادياً.

أما عن طبيعة العلاقة بين التمويل ومؤشرات البعد الاقتصادي فجاءت على النحو

الآتي:

• العلاقة بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.

من خلال المصفوفة بالجدول رقم (58)، تبين وجود علاقة ارتباطية (طردية قوية موجبة)، ذات دلالة إحصائية (0.85)، عند مستوى (0.01)، بين التمويل ودور الأسرة المنتجة

في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي بمدينة الزاوية، بمعنى أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي.

لذا فإن البحث يرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ويقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي، عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تظهر لنا قوة العلاقة (0.85)، في الاتجاه الموجب بين كل من التمويل ودور الأسرة المنتجة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي.

• **العلاقة بين التمويل، ودور الأسرة المنتجة في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.**

من خلال المصفوفة بالجدول رقم (58)، تبين وجود علاقة ارتباطية (طردية قوية موجبة)، ذات دلالة إحصائية (0.84)، عند مستوى (0.01)، بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة بالمجتمع المحلي، بمعنى أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة في المجتمع المحلي.

لذا فإن البحث يرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ويقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة في المجتمع المحلي، عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تظهر لنا قوة العلاقة (0.84)، في الاتجاه الموجب بين كل من التمويل ودور الأسرة المنتجة في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة في المجتمع المحلي.

• **العلاقة بين التمويل، ودور الأسرة المنتجة في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.**

من خلال المصفوفة بالجدول رقم (58)، تبين وجود علاقة ارتباطية (طردية قوية موجبة)، ذات دلالة إحصائية (0.82)، عند مستوى (0.01)، بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي، بمعنى أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي.

لذا فإن البحث يرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ويقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في توفير السلع

والخدمات لأفراد المجتمع المحلي، عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تظهر لنا قوة العلاقة (0.82)، في الاتجاه الموجب بين كل من التمويل ودور الأسرة المنتجة في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي.

- العلاقة بين (التمويل) ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي ببعدها الاجتماعي. جدول (59) يبين مصفوفة الارتباط البسيط (بيرسون) بين (التمويل) ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي ببعدها الاجتماعي بمدينة الزاوية.

المقياس ككل	تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية	نشر ثقافة الاعتماد على الذات	مؤشر تقوية العلاقات الاجتماعية	البعد المتغير
**0.858	**0.851	**0.871	**0.832	التمويل

** عند مستوى دلالة (0.01).

من خلال المصفوفة في الجدول رقم (59)، تبين وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية (0.85)، عند مستوى (0.01)، بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي ببعدها الاجتماعي ككل وعلى كافة الأبعاد (تقوية العلاقات الاجتماعية، نشر ثقافة الاعتماد على الذات، تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية)، بمعنى أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي اجتماعياً.

لذا فإن البحث يرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ويقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي اجتماعياً، عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تظهر لنا قوة العلاقة (0.85)، في الاتجاه الموجب بين كل من التمويل، ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي اجتماعياً.

أما عن طبيعة العلاقة بين التمويل ومؤشرات البعد الاجتماعي فجاءت على النحو

الآتي:

• العلاقة بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.

من خلال المصفوفة في الجدول رقم (59)، تبين وجود علاقة ارتباطية (طردية قوية موجبة)، ذات دلالة إحصائية (0.87)، عند مستوى (0.01)، بين التمويل ودور الأسرة المنتجة

في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية، بمعنى أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات بالمجتمع المحلي.

لذا فإن البحث يرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ويقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية، عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تظهر لنا قوة العلاقة (0.87)، في الاتجاه الموجب بين كل من التمويل، ودور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي.

• **العلاقة بين التمويل، ودور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.**

من خلال المصفوفة بالجدول رقم (59)، تبين وجود علاقة ارتباطية (طردية قوية موجبة)، ذات دلالة إحصائية (0.85)، عند مستوى (0.01)، بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية، بمعنى أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي.

لذا فإن البحث يرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ويقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية بالمجتمع المحلي، عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تظهر لنا قوة العلاقة (0.85)، في الاتجاه الموجب بين كل من التمويل، ودور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي.

• **العلاقة بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.**

من خلال المصفوفة في الجدول رقم (59)، تبين وجود علاقة ارتباطية (طردية قوية موجبة)، ذات دلالة إحصائية (0.83)، عند مستوى (0.01)، بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية بالمجتمع المحلي، بمعنى أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي.

لذا فإن البحث يرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ويقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية بالمجتمع المحلي، عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تظهر لنا قوة العلاقة (0.83)، في الاتجاه الموجب بين كل من التمويل، ودور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي.

ب- العلاقة بين (الأمن الإنساني) ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.

جدول (60) يبين مصفوفة الارتباط البسيط (بيرسون) بين (الأمن الإنساني) ودور الأسر المنتجة في تنمية المجتمع المحلي ببعدها الاقتصادي بمدينة الزاوية.

المقياس ككل	مؤشر توفير فرص العمل	مؤشر توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي	مؤشر زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة	البعد المتغير
**0.885	**0.873	**0.889	**0.882	الأمن الإنساني

** عند مستوى دلالة (0.01).

- العلاقة بين (الأمن الإنساني) ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي ببعدها الاقتصادي.

من خلال المصفوفة في الجدول رقم (60)، تبين وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية (0.88)، عند مستوى (0.01)، بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي ببعدها الاقتصادي ككل، وعلى كافة الأبعاد (زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة، توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي، توفير فرص العمل). بمعنى أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي اقتصادياً.

لذا فإن البحث يرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ويقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تنمية

المجتمع المحلي اقتصادياً، عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تظهر لنا قوة العلاقة (0.88)، في الاتجاه الموجب بين كل من الأمن الإنساني، ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي اقتصادياً.

أما عن طبيعة العلاقة بين الأمن الإنساني ومؤشرات البعد الاقتصادي فجاءت على النحو الآتي:

• **العلاقة بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.**

من خلال المصفوفة بالجدول رقم (60)، تبين وجود علاقة ارتباطية (طردية قوية موجبة)، ذات دلالة إحصائية (0.889)، عند مستوى (0.01)، بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي بمدينة الزاوية، بمعنى أنه كلما زاد الأمن الإنساني زاد دور الأسرة المنتجة في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي.

لذا فإن البحث يرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ويقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي، عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تظهر لنا قوة العلاقة (0.88)، في الاتجاه الموجب بين كل من الأمن الإنساني، ودور الأسرة المنتجة في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي.

• **العلاقة بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.**

من خلال المصفوفة في الجدول رقم (60)، تبين وجود علاقة ارتباطية (طردية قوية موجبة)، ذات دلالة إحصائية (0.882)، عند مستوى (0.01)، بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة في المجتمع المحلي، بمعنى أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد دور الأسرة المنتجة في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة في المجتمع المحلي.

لذا فإن البحث يرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ويقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة في المجتمع المحلي، عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تظهر لنا قوة

العلاقة (0.87)، في الاتجاه الموجب بين كل من الأمن الإنساني، ودور الأسرة المنتجة في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي.

• **العلاقة بين (الأمن الإنساني) ودور الأسرة المنتجة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.**

من خلال المصفوفة في الجدول رقم (60)، تبين وجود علاقة ارتباطية (طردية قوية موجبة)، ذات دلالة إحصائية (0.87)، عند مستوى (0.01)، بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي بمدينة الزاوية، بمعنى أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد دور الأسرة المنتجة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي.

لذا فإن البحث يرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ويقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي، عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تظهر لنا قوة العلاقة (0.87)، في الاتجاه الموجب بين كل من الأمن الإنساني، ودور الأسرة المنتجة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي.

- **العلاقة بين (الأمن الإنساني) ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي ببعدها الاجتماعي.**

جدول (61) يبين مصفوفة الارتباط البسيط (بيرسون) بين (الأمن الإنساني) ودور

الأسر المنتجة في تنمية المجتمع المحلي ببعدها الاجتماعي بمدينة الزاوية.

المقياس ككل	تحسين القدرات التعليمية للأفراد وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية	نشر ثقافة الاعتماد على الذات	مؤشر تقوية العلاقات الاجتماعية	البعده المتغير
**0.870	**0.826	**0.847	**0.890	الأمن الإنساني

** عند مستوى دلالة (0.01).

من خلال المصفوفة في الجدول رقم (61)، تبين وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية (0.87)، عند مستوى (0.01)، بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي ببعدها الاجتماعي ككل، وعلى كافة الأبعاد (تقوية العلاقات الاجتماعية، نشر ثقافة الاعتماد على الذات، تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية). بمعنى أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد دور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي اجتماعياً.

لذا فإن البحث يرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ويقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة، في تنمية المجتمع المحلي اجتماعياً، عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تظهر لنا قوة العلاقة (0.87)، في الاتجاه الموجب بين كل من الأمن الإنساني، ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي اجتماعياً.

أما عن طبيعة العلاقة بين الأمن الإنساني ومؤشرات البعد الاجتماعي فجاءت على النحو الآتي:

• **العلاقة بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.**

من خلال المصفوفة في الجدول رقم (61)، تبين وجود علاقة ارتباطية (طردية قوية موجبة)، ذات دلالة إحصائية (0.89)، عند مستوى (0.01)، بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية بالمجتمع المحلي، بمعنى أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد دور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي.

لذا فإن البحث يرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ويقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي، عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تظهر لنا قوة العلاقة (0.89)، في الاتجاه الموجب بين كل من الأمن الإنساني، ودور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي.

• **العلاقة بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.**

من خلال المصفوفة في الجدول رقم (61)، تبين وجود علاقة ارتباطية (طردية قوية موجبة)، ذات دلالة إحصائية (0.84)، عند مستوى (0.01)، بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة بالمدينة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي، بمعنى أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد دور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي.

لذا فإن البحث يرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ويقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي، عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تظهر لنا قوة العلاقة (0.84)، في الاتجاه الموجب بين كل من الأمن الإنساني، ودور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي.

• **العلاقة بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي بمدينة الزاوية.**

من خلال المصفوفة في الجدول رقم (61)، تبين وجود علاقة ارتباطية (طردية قوية موجبة)، ذات دلالة إحصائية (0.82)، عند مستوى (0.01)، بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي، بمعنى أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد دور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي.

لذا فإن البحث يرفض الفرضية الصفرية H_0 ، ويقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي، عند مستوى دلالة (0.01)، حيث تظهر لنا قوة العلاقة (0.82)، في الاتجاه الموجب بين كل من الأمن الإنساني، ودور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي.

ثانياً: عرض النتائج:

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي والسوسيولوجي للبحث، يمكننا استخلاص أهم النتائج

الآتية:

1. إن لمشروعات الأسر المنتجة دوراً في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية اقتصادياً واجتماعياً، وفقاً للأبعاد الآتية:

أ- استطاعت المشروعات الأسرية أن تساهم في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية في البعد الاقتصادي وفقاً للمؤشرات الواردة في البحث بدرجات عالية.

- للأسرة المنتجة دور في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة في المجتمع المحلي، حيث يساهم المشروع بزيادة دخل الأسرة، كما يوفر السيولة النقدية للأسر والأفراد في المجتمع المحلي.

- للأسرة المنتجة دور في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي، حيث يساهم المشروع في سد الاحتياجات الأساسية للأسرة ولأفراد، وتلبية حاجات الأسواق المحلية من بعض المنتجات والسلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع المحلي.

- للأسرة المنتجة دور في توفير فرص عمل لأفراد الأسرة المنتجة العاطلين عن العمل، ولذوي الدخل المحدود، كما توفر فرص عمل لأفراد المجتمع المحلي.

ب- استطاعت المشروعات الأسرية أن تساهم في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية في البعد الاجتماعي، وفقاً للمؤشرات الواردة في البحث بدرجات متوسطة.

- للأسرة المنتجة دور في تقوية العلاقات والروابط الاجتماعية بين الأفراد والأسر والجماعات في المجتمع المحلي، وذلك من خلال الاتصال المباشر بين أفراد الأسرة المنتجة الواحدة.

إضافة إلى العلاقات التي تربط الأسر المنتجة ببعضها البعض في المجتمع المحلي، وبين الأسر المنتجة والمستهلكين من أصحاب المناسبات الاجتماعية والأسواق المحلية.

- للأسرة المنتجة دور في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي، وذلك من خلال استخدام المدخرات المادية للأفراد والأسر، بإنشاء مشاريعهم الخاصة، واعتمادهم على أنفسهم بملكيتهم لمشاريعهم الخاصة، وإدارتهم لها، واستخدام إيراداتها لتحسين مستوى معيشتهم الأسرية.

- للأسرة المنتجة دور في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية، من خلال الاهتمام بتطوير مهارات وقدرات الأفراد وصلها في إطار المشروعات التدريبية، وإشعارهم بقيمة مهاراتهم وأهميتها لدعم عملية التنمية في مجتمعهم.

2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية اقتصادياً، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.84)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد التمويل ازداد الدور الذي تقدمه الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي وفقاً للمؤشرات الآتية:

أ- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.85)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي.

ب- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة بالمجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.84)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة في المجتمع المحلي.

ج- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.82)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي.

3. كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية اجتماعياً، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.85)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد التمويل ازداد الدور الذي تقدمه الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي وفقاً للمؤشرات الآتية:

أ- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط

بيرسون (0.87)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي.

ب- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.85)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي.

ج- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل ودور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.83)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد التمويل ازداد دور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي.

4. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية اقتصادياً، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.88)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد الدور الذي تقدمه الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي وفقاً للمؤشرات الآتية:

أ- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.889)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد دور الأسرة المنتجة توفير السلع والخدمات لأفراد في المجتمع المحلي.

ب- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة في المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.882)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد دور الأسرة المنتجة في زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة في المجتمع المحلي.

د- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون

(0.87)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد دور الأسرة المنتجة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المحلي.

5. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بمدينة الزاوية اجتماعياً، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.87)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد الدور الذي تقدمه الأسرة المنتجة في تنمية المجتمع المحلي وفقاً للمؤشرات الآتية:

أ- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.89)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد دور الأسرة المنتجة في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي.

ب- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.84)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد دور الأسرة المنتجة في نشر ثقافة الاعتماد على الذات في المجتمع المحلي.

ج- كشف البحث عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأمن الإنساني ودور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي، حيث دل معامل الارتباط البسيط بيرسون (0.82)، على وجود هذه العلاقة عند مستوى الدلالة (0.01)، أي أنه كلما زاد الأمن الإنساني ازداد دور الأسرة المنتجة في تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم كموارد بشرية في المجتمع المحلي.

التوصيات والمقترحات

أولاً: التوصيات.

- بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، نستخلص مجموعة من التوصيات والمقترحات وهي على النحو الآتي:
1. إن معظم المشروعات الصغرى للأسر المنتجة تم تأسيسها بناء على مدخرات ذاتية تمتلكها الأسرة أو أحد أفرادها، وإن كان هذا يدل على شيء، فهو يدل على قلة اهتمام صناع القرار في الدولة بدعم وتشجيع المشروعات الصغرى للأسر المنتجة، ووضع القوانين الكفيلة بتنظيم وتوجيه وتطوير هذه المشروعات حتى تضمن استمراريتها.
 2. على الجهات المسؤولة في مجال الإعلام والشؤون الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني، أن تعي أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به في نشر ثقافة العمل والاعتماد على الذات، وتوعية أفراد المجتمع بأهمية المشروعات الإنتاجية والخدمية، التي يقومون بها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الليبي.
 3. على الهيئة المسؤولة على البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، أن تعزز مساهمة هذه المشروعات في الاقتصاد الوطني، وتضاعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دمجها في منظومة رسمية لديهم، تضمن لهم حقوقهم وتسهل لهم الإجراءات اللازمة لتمكينهم من الحصول على التمويل والدعم اللازم.
 4. ضرورة إنشاء مؤسسة تكون تبعيتها لجهاز التنمية والتخطيط في المجتمع الليبي ومستقلة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، وذلك لضمان تسهيل إجراءات تسجيل ومنح التراخيص لمشروعات الأسر المنتجة، وتحديد اللوائح التشريعية والتنفيذية بما يواكب تطورات ومستجدات سوق العمل.
 5. على المؤسسات المصرفية ضرورة تسهيل الإجراءات الإدارية والمالية أمام الأسر المنتجة؛ حتى تتمكن من إنشاء مشروعاتها التي تساهم في تنمية المجتمعات المحلية.
 6. على أصحاب المشروعات الصغرى الاطلاع على المشاريع التنموية السابقة للاستفادة منها قبل البداية في إنشاء مشاريعهم التنموية، وذلك للوقوف على مواطن القوة والضعف وتفاديها أثناء إنجاز المشروع.

7. على الجهات المسؤولة في جهاز التنمية والتخطيط أن تستفيد من تجارب الدول الناجحة في مجال المشروعات الصغرى والمتوسطة، أثناء وضع استراتيجيات عامة للتنمية المستدامة، وذلك بما يتناسب مع واقع وإمكانيات المجتمع الليبي.
8. يُوصي البحث بإجراء دراسات بحثية لاحقة، تهتم بدراسة المشروعات الصغرى، وتتجزأ مالم يستطيع هذا البحث انجازه.

ثانياً: المقترحات.

1. إنشاء مكتب لتخطيط وتنمية مشروعات الأسر المنتجة، يكون تابعاً لوزارة الاقتصاد أو وزارة الصناعة، يضم مجموعة من الخبراء المتخصصين في مجال مشروعات الأسر المنتجة، ومهمته وضع السياسات التمويلية والإنتاجية والتسويقية الخاصة بهذه المشروعات، بحيث تعزز قدراتها الإنتاجية والخدمية، وترفع مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى المهام الآتية:
 - عمل دراسات جدوى قبل تنفيذ المشروعات، وذلك لمعرفة مدى الجدوى من تنفيذها ونسبة نجاحها.
 - إصدار التراخيص للأسر الراغبة بإنشاء مشروعاتها وفقاً للوائح التنظيمية، وتمكينها من تنفيذها، وبذلك يتم تحويلهم من أسر مستهلكة إلى أسر منتجة، تساهم في رفع مستوى معيشتها، وتنمية مجتمعاتهم.
 - تقديم الدعم بكافة أنواعه (تدريب، مادي، فني، الآلات.. إلخ) للأسر المنتجة لتحفيزهم على إنتاج السلع وتقديم الخدمات، وحتى يُمكنهم الدعم من توسيع مشروعاتهم؛ تحقيقاً لزيادة الإنتاجية التي تعود عليهم وعلى مجتمعهم بالرفع.
 - الإشراف والمتابعة والتقييم لمشروعات الأسر المنتجة، بهدف التأكد من أن المشروع يتم إنجازه كما هو مخطط له، إضافة إلى حصر المشاكل والمعوقات التي تحد من فاعلية مشروعات الأسر المنتجة، والبحث عن حلول لها.
2. إنشاء موقع إعلامي رسمي خاص بمشروعات الأسر المنتجة على شبكة الإنترنت؛ للتواصل وتبادل المعلومات، والخبرات، والتجارب بين المكتب والأسر المنتجة، وذلك بهدف الاستفادة

من التكنولوجيا لتتعرف الأسر المنتجة على آخر التطورات في أساليب الإنتاج والتمويل والتسويق المحلي.

3. توفير مظلة قانونية للأسر المنتجة تنظم عملها، وتحدد واجباتها، وتحفظ لها حقوقها.

الصعوبات التي واجهها البحث

هناك مجموعة من الصعوبات التي واجهتها الباحثة أثناء قيامها بعملية البحث العلمي، نعرضها على النحو الآتي:

1. قلة المصادر الحديثة في المكتبة الجامعية التي تفيد البحث، الأمر الذي جعل الباحثة تنتقل إلى البحث عنها في مدن أخرى مع صعوبة الظروف الأمنية التي تمر بها البلاد، وقلة الحصول على وقود للسيارة، إضافة إلى إغلاق بعض الطرق الرئيسية الرابطة بين المدن الليبية.
2. ارتفاع أسعار الكتب في المكتبات الخارجية، بشكل يصعب شراؤها خاصة مع الظروف المادية الصعبة، وتأخر نزول المرتبات، وشح السيولة النقدية بالمصارف.
3. انقطاع التيار الكهربائي باستمرار لساعات طويلة، مما عرقل عملية إنجاز البحث العلمي.
4. الظروف الصحية لجائحة كورونا، التي اجتاحت العالم بشكل عام والمجتمع الليبي بشكل خاص، ما أدى إلى إصابة الباحثة والمشرف على الدراسة البحثية بفيروس كورونا، حتى تماثلهم للشفاء مما أخرج إنجاز العملية البحثية، إضافة إلى توقف الدراسة، وإغلاق الجامعات والمكتبات العامة والخاصة، وحظر التجول الكامل في بعض المدن الليبية.

الملاحق

ملحق رقم (1)
صور للنشاطات الأسر المنتجة

معرض لدعم المشروعات النسائية الصغرى بمدينة الزاوية



معرض الأسر المنتجة برعاية الشؤون الاجتماعية بمدينة الزاوية



المعرض العربي الأول للأسر المنتجة برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية بحكومة الوحدة الوطنية



بعض منتجات الاسر المنتجة داخل الاسواق المحلية بمدينة
الزاوية



ملحق رقم (2)
استمارة المقابلة

دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الزاوية
مركز الدراسات العليا والتدريب
كلية الآداب / قسم علم الاجتماع

استمارة جمع البيانات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تقوم الباحثة بإجراء بحث ميداني حول: (دور الأسر المنتجة في تنمية المجتمع المحلي بليبيا: دراسة ميدانية لعينة من الأسر بمدينة الزاوية)، عليه نرجو منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة بهذه الاستمارة وذلك، بوضع إشارة (✓) أمام كل عبارة تراها مناسبة لك.
(إن البيانات الواردة بهذه الاستمارة سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي)
ولكم مني جزيل الشكر والتقدير

الباحثة
زهرة أحمد دعماش

الأستاذ المشرف على البحث
د. آمنة رمضان العريفي
أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الزاوية

أولاً: البيانات العامة:

1. النوع: ذكر أنثى
2. العمر بعدد السنوات: (.....) سنة.
3. المهنة: (.....).
4. جهة العمل: القطاع العام القطاع الخاص لا أعمل
5. الحالة الاجتماعية: أعزب متزوج مطلق منفصل أرمل
6. عدد أفراد الأسرة: الكلي ذكور إناث
7. المستوى التعليمي:
- أمي يقرأ ويكتب
- ابتدائي إعدادي
- انوي وما في مستواه جامعي وما في مستواه
- شهادة ماجستير وما في مستواه شهادة دكتوراه
8. الدخل الشهري للأسرة بالدينار الليبي: دينار.
9. طبيعة السكن: ملك إيجار أخرى تذكر: (.....)

ثانياً: بيانات تتعلق بطبيعة المشروع الأسري:

1. تاريخ تأسيس المشروع: (.....)
-
-
2. سنوات الخبرة للمشروع الأسري: (.....)
-
-
- (.....)

3. مصدر فكرة المشروع؟ (.....)

4. هل تم الحصول على ترخيص للمشروع: نعم لا

5. هل تم الإعداد لدراسة جدوى للمشروع قبل تنفيذه؟ نعم لا

6. طبيعة المشروع: إنتاج غذائي* إنتاج يدوي فني*

خياطة وتطريز* مشروع تعليمي*

مشروع خدمي* مشروع تجاري*

أخرى تذكر: (.....).

7. هل تم الحصول على شهادة جودة للسلع أو الخدمات التي يقدمها المشروع الأسري:

نعم لا

8. في حالة الإجابة بنعم: شهادة جودة محلية شهادة جودة دولية

9. ملكية المشروع الأسري؟ فردية أسرية

تشاركية ملكية مساهمة

10. موقع المشروع الأسري: داخل المنزل خارج المنزل الاثنان

معاً

11. هل تم دعم المشروع الأسري من قبل جهات معينة؟

نعم لا

(* الإنتاج الغذائي مثل: صناعة البهارات والتوابل، وصناعة المخللات، وإعداد البسكويت والحلويات والمالح... إلخ.

(* الإنتاج اليدوي الفني مثل: الرسم على الزجاج ونقش الحنا، وصناعة الفخار وتلوينه... إلخ.

(* مشاريع خاصة بالخياطة والتطريز مثل: التطريز على الطرح، وعمل الكروشيه، وتطريز مفارش السفرة... إلخ.

(* مشروع تعليمي مثل: الدروس الخصوصية، ومركز ترفيهي للأطفال في الصيف، وحضانة للأطفال في المنزل، وصالات رياضية للنساء.

(* مشروع خدمي: وهو يقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، مثل خدمات المواصلات والسياحة والإصلاح والتنظيف... إلخ.

(* مشروع تجاري: أساسه شراء وبيع وتوزيع سلعة ما، أو عدة سلع مختلفة.

12. في حالة الإجابة بنعم: هل لك أن تحدد هذه الجهات:
- وزارة الشؤون الاجتماعية مؤسسات المجتمع المدني
- حاضنات الأعمال منظمات دولية
- أخرى تذكر: (.....)
13. كيفية إدارة المشروع الأسري:
- بواسطة صاحب المشروع الأسري نفسه أحد أفراد المشروع الأسري
- مدير متخصص إدارياً يعمل بمرتب إدارة جماعية
- أخرى تذكر: (.....)
14. هل لك أن تحدد عدد العاملين بالمشروع الأسري؟ عامل.
15. هل العاملون بالمشروع الأسري هم من:
- أفراد الأسرة نفسها ضمن الدائرة القربانية للأسرة
- عمال ليبيون من خارج الدائرة القربانية للأسرة عمال أجانب جميع ما سبق
16. هل العاملين بالمشروع الأسري هم عاملين:
- دائمون متعاونون معاً
17. ما طبيعة الآلات المستخدمة في المشروع الأسري:
- آلات تقليدية آلات حديثة كلاهما
18. ماهي أهم وسائل التقنية التي تستخدمها لتسويق المشروع الأسري:
- استخدام الملصقات واللوحات الإعلانية
- الدعاية في الإعلام المرئي والمسموع
- التسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي
- تنزيل فيديوهات دعائية على اليوتيوب
- أخرى تذكر (.....)

ثالثاً: بيانات تتعلق بدور المشروع الأسري في تنمية المجتمع المحلي.

1. بيانات تتعلق بالبعد الاقتصادي لتنمية المجتمع المحلي:

ت	الفقرات	بشكل كبير جداً	بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل محدود	لا يوجد
	مؤشر زيادة الدخل الشهري للفرد والأسرة:					
1	المشروع الأسري مصدر الدخل الرئيسي للأسرة.					
2	تأسس المشروع الأسري لغرض الربح المادي.					
3	تأسس المشروع الأسري لملء أوقات الفراغ.					
4	رفع المشروع الأسري المكانة الاقتصادية* للأسرة في المجتمع المحلي.					
5	يساهم المشروع الأسري في تحسين دخل المعيل للأسرة.					
6	يساهم المشروع الأسري في زيادة رأس المال للأسرة.					
7	يُعدّ المشروع الأسري مصدر مهم لتوفير السيولة النقدية للأسرة.					
مؤشر توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع المحلي:						
1	يساهم المشروع الأسري في توفير السلع والخدمات للأسرة.					
2	يوفر المشروع الأسري السلع والخدمات لمحلات قريبة.					
3	يوفر المشروع الأسري السلع والخدمات للمناطق البعيدة.					
4	تشارك الأسرة بمنتجاتها في المعارض والبازارات التي تقام بالمنطقة المحيطة.					
5	تشارك الأسرة بمنتجاتها في المعارض والبازارات التي تقام خارج المنطقة محلياً ودولياً.					
6	الإقبال على منتجات المشروع الأسري من الأفراد بالمناطق المجاورة أو خارجها.					
7	يساهم المشروع الأسري في تطوير القدرات والإمكانيات لإنتاج سلع تنافسية عالية الجودة في السوق.					
مؤشر توفير فرص العمل:						
1	يوفر المشروع الأسري فرص عمل مناسبة للعاطلين عن العمل.					
2	يساهم المشروع الأسري في توفير فرص عمل لربات البيوت اللواتي يعلن الأسرة.					
3	يوفر المشروع الأسري فرص عمل للأفراد المتقاعدين عن الوظيفة الرسمية بالدولة.					

(*) المكانة الاقتصادية للأسرة تشير إلى الوضع الاقتصادي الذي تتمتع به الأسرة والذي يكسبها ميزات اقتصادية معينة، ويعطيها هبة ومكانة بين الأسر في المجتمع المحلي.

ت	الفقرات	بشكل كبير جداً	بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل محدود	لا يوجد
4	يوفر المشروع الأسري فرص عمل لذوي الدخل المحدود.					
5	يتيح المشروع الأسري فرص عمل مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع.					
6	يوفر المشروع الأسري فرص عمل جيدة للأفراد النازحين من مناطقهم.					
7	يوفر المشروع الأسري فرص عمل للعمال المهاجرين الأجانب.					
8	يساهم المشروع الأسري في خفض معدلات البطالة بالمنطقة.					

2. بيانات تتعلق بالبعد الاجتماعي لتنمية المجتمع المحلي.

ت	الفقرات	بشكل كبير جداً	بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل محدود	لا يوجد
	مؤشر تقوية العلاقات الاجتماعية:					
1	يساهم المشروع الأسري في تقوية الروابط بين أفراد الأسرة الواحدة.					
2	يزيد المشروع الأسري من التواصل الاجتماعي مع الجيران والأقارب.					
3	يعزز المشروع الأسري من قوة العلاقة الاجتماعية بين أفراد المنطقة.					
4	يساهم المشروع الأسري في زيادة التكافل الاجتماعي بين أفراد المنطقة.					
5	يساهم المشروع الأسري في خلق روح التعاون بين الأسر المنتجة بالمنطقة.					
6	يساهم المشروع الأسري في تقديم المعونات للأسر النازحة والمحتاجة.					
7	يساهم المشروع الأسري في معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية داخل الأسرة.					
8	يساهم المشروع الأسري في خلق روح التفاس بين الأسر المنتجة.					
9	يتيح المشروع الأسري الفرصة للانضمام إلى الجمعيات الخيرية والاتحادات والمنظمات الدولية.					
	ب- نشر ثقافة الاعتماد على الذات:					
1	يساهم المشروع الأسري في استثمار الإمكانيات والأفكار الفردية من خلال تطبيقها على أرض الواقع.					

ت	الفقرات	بشكل كبير جداً	بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل محدود	لا يوجد
2	يساهم المشروع الأسري في بناء شخصية الفرد بالمجتمع المحلي.					
3	يساهم المشروع الأسري في هجر ثقافة الانتكالية على الآخرين.					
4	يساهم المشروع الأسري في خلق العديد من المهارات لكيفية التعامل مع الآخرين.					
5	يتيح المشروع الأسري القدرة على مواجهة وحل العديد من المشكلات داخل المجتمع المحلي.					
6	يساهم المشروع الأسري في غرس روح المبادرة لدى الأفراد للمشاركة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي.					
ج- تحسين القدرات التعليمية للأفراد، وتدريبهم وتأهيلهم كموارد بشرية:						
1	يساهم المشروع الأسري في إجراء دورات لاكتساب المهارات الحرفية لأفراد المجتمع.					
2	يساهم المشروع الأسري في إنشاء دورات تعليمية يستفاد منها في رفع القدرات التعليمية للأفراد.					
3	يتيح المشروع الأسري الفرصة لتأهيل مخرجات التعليم المهني وإعدادهم الإعداد الجيد لمتطلبات سوق العمل بالمجتمع.					
4	يُمكن المشروع الأسري الأفراد من تطوير امكاناتهم من خلال مواكبة التطورات العلمية والتقنية المستخدمة.					
5	يساهم المشروع الأسري في تخفيف العبء التدريسي عن مؤسسات التعليم النظامي، وذلك من خلال فتح غرف صفية خاصة.					

رابعاً: بيانات تتعلق بتمويل المشروع الأسري:

ت	الفقرات	بشكل كبير جداً	بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل محدود	لا يوجد
	مصدر تمويل المشروع الأسري					
1	تمويل المشروع الأسري من خلال المدخرات الشخصية.					
2	تمويل المشروع الأسري من خلال المدخرات الأسرية.					
3	تمويل المشروع الأسري بالاقتراض من الأقارب أو الأصدقاء.					
4	تمويل المشروع الأسري من خلال مصرف التنمية.					
5	تمويل المشروع الأسري من خلال المصرف الريفي.					
6	تمويل المشروع الأسري من خلال صندوق التحويل للإنتاج.					
7	تمويل المشروع الأسري من خلال صندوق الزكاة.					
8	تمويل المشروع الأسري من خلال مؤسسات المجتمع المدني أو					

ت	الفقرات	بشكل كبير جداً	بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل محدود	لا يوجد
	المنظمات الدولية.					
9	تم تمويل المشروع الأسري من خلال حاضنات الأعمال.					
	كيفية الاستفادة من تمويل المشروع الأسري					
1	وضع حجر الأساس لتأسيس المشروع الأسري.					
2	الحصول على الخامات اللازمة للمشروع الأسري.					
3	الحصول على الآلات والمعدات اللازمة للمشروع الأسري.					
4	سداد إيجار المكان والأيدي العاملة بالمشروع الأسري.					
5	سداد الديون المترتبة على المشروع الأسري.					
6	عملية تطوير المشروع الأسري.					
7	الترويج والدعاية للمشروع الأسري.					
8	تسهيل عملية تسويق منتج المشروع الأسري.					
9	زيادة الناتج المحلي من المشروع الأسري.					

خامساً: بيانات تتعلق بالأمن الإنساني.

ت	الفقرات	بشكل كبير جداً	بشكل كبير	بشكل متوسط	بشكل محدود	لا يوجد
1	أدى انتشار السلاح والانفلات الأمني بالمنطقة إلى إيقاف المشروع الأسري ما انعكس على صعوبة تلبية حاجات ومتطلبات المجتمع.					
2	أدى انتشار السلاح والانفلات الأمني بالمنطقة إلى عرقلة المشروع الأسري من حيث توفير المادة الخام.					
3	انعكست النزاعات المسلحة على نظام العمل من حيث توقيت حضور العاملين في المشروع الأسري.					
4	أدى انتشار السلاح إلى زرع نوع من الخوف والرعب عند أصحاب المشاريع الأسرية.					
5	أثرت النزاعات المسلحة سلباً على نجاح العديد من المشاريع الأسرية.					
6	أدت النزاعات المسلحة إلى سرقة وتخريب العديد من المشاريع الأسرية في منطقة الاشتباك.					
7	أدت الفوضى الأمنية إلى ظهور مجموعات مسلحة تهاجم أصحاب بعض المشاريع الأسرية.					

					انعكس غياب الأمن سلباً على استقرار أسعار المنتجات والخدمات الأسرية.	8
					أدت النزاعات المسلحة إلى إغلاق العديد من الطرق التي تُسهل عملية التسويق أو تقديم الخدمات للمجتمع.	9
					انعكس غياب الأمن سلباً على استقدام العمالة الوافدة.	10

سادساً: بيانات تتعلق بالتحديات والصعوبات التي تواجه المشروع الأسري.

1. هل واجه المشروع الأسري صعوبات أثناء تأسيسه؟

نعم لا

2. في حالة الإجابة بنعم: هل لك أن تحدد هذه الصعوبات؟

صعوبات مجتمعية صعوبات مالية

صعوبات إدارية صعوبات فنية

صعوبات تدريبية وتأهيلية صعوبات إنتاجية

صعوبات تسويقية صعوبات أمنية

3. هل تم التغلب على هذه التحديات والصعوبات؟

تم التغلب عليها على بعض منها لم يتم التغلب عليها

ملحق رقم (3)
اللجنة العلمية المحكمة لاستمارة البحث

اللجنة العلمية المحكمة لاستمارة البحث

الاسم	التخصص الأكاديمي	الدرجة العلمية	جهة العمل
1	أ.د. الطاهر مصطفى القريض	علم الاجتماع تنظيم وحراك اجتماعي	أستاذ جامعة الزاوية ليبيا
2	أ.د. محمود سالم على جدور	علم الاجتماع تنظيم وحراك اجتماعي	أستاذ جامعة الزاوية ليبيا
3	أ.د. نبيل جاسم محمد السويدي	علم اجتماع خدمة اجتماعية	أستاذ جامعة الأنبار العراق
4	أ.د. ناجي ساسي محمد المنذلسي	علم الاقتصاد إدارة أعمال	أستاذ جامعة الزاوية ليبيا
5	د. أمّنة رمضان على العريفي	النظرية الاجتماعية	أستاذ مشارك جامعة الزاوية ليبيا
6	د. محمود عمر محمود	علم اجتماع التنمية	أستاذ مشارك الأكاديمية الليبية جنزور
7	د. سارة الطاهر عمر	علم اجتماع التنمية	أستاذ مشارك جامعة الزاوية ليبيا
8	د. بهية القمودي البشتي	علم اجتماع التنمية	أستاذ مساعد جامعة الزاوية ليبيا
9	أ. أمين على مصباح بوحنيك	إدارة أعمال ومشروعات اقتصادية	محاضر جامعة المرقب الخمس/ ليبيا
10	رمضان سليمان ميلود المرهق	هندسة صناعية	أستاذ مدير المركز الوطني للمشروعات الصغرى والممتوسطة

ملحق رقم (4)
منح الإذن

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. إبراهيم عيسى عثمان، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2008 م.
2. إحسان حفطي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2006 م.
3. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1، 1999 م.
4. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2005 م.
5. أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، (بدون طبعة)، 2004 م.
6. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة - الاستراتيجيات - نماذج ممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2000 م.
7. أحمد مصطفى خاطر، محمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2010 م.
8. بادر محمد على وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (بدون طبعة)، 2003 م.
9. حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط3، 1980 م.
10. حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع العائلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2003 م.
11. خالد مصطفى، قضايا ودراسات في علم اجتماع التنمية، أجيال لخدمات التسويق والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2007 م.
12. رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2002 م.

13. رمضان السنوسي وآخرون، المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا: الواقع والتوجهات، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط 1، 2010 م.
14. سامية محمد جابر، علم الاجتماع العام، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (بدون طبعة)، 1989 م.
15. السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية، مكتبة إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط 1، 2009 م.
16. سعيد أحمد أبو حلقة، دراسة في علم الاجتماع السياسي: مشكلة التنمية في ليبيا، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، (بدون طبعة)، 2005 م.
17. سميرة كامل محمد علي، أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية: الأطر النظرية ونموذج المشاركة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1993 م.
18. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (بدون طبعة)، 2009 م.
19. السيد عبد العاطي السيد، النظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2005 م.
20. صالح الصقور، موسوعة الخدمة الاجتماعية المعاصرة، دار زهران، عمان، الأردن، (بدون طبعة)، 2009 م.
21. صباح أحمد محمد النجار، العلاقات السوسيوومترية في الجماعات الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2013 م.
22. صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصادي الوطني، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، 2003 م.
23. عائشة شتاتحة، الأولوية التي يحتلها رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الجزائر، (بدون طبعة)، 2019 م.
24. عائشة محمد مسعود فشيكة، المرأة والتنمية في المجتمع العربي الليبي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط 1، 2004 م.
25. عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، المطبعة العالمية، القاهرة، مصر، (بدون طبعة)، 1970 م.

26. عبد العزيز عبد الله مختار، التخطيط لتنمية المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1995 م.
27. عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في المدينة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1999 م.
28. عبد الله محمد عبد الرحمن، دراسات في علم الاجتماع (2)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2000 م.
29. عبد الله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، 2003 م.
30. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2001 م.
31. عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1998 م - 1999 م.
32. عدلي على أبو طاحون، في النظريات الاجتماعية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة الاسكندرية، مصر، ط1، (د.ت).
33. عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار المشرق الثقافي، عمان، الأردن، ط1، 2006 م.
34. عصام حيدر، التدريب والتطوير، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، (بدون طبعة)، 2020 م.
35. على الحوات، أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار الحكمة، طرابلس، ليبيا، (بدون طبعة)، 1991 م.
36. عمر التومي الشيباني، مفيدة خالد الزقوزي، التنمية الاجتماعية والاقتصادية واقع وآفاق، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 1997 م.
37. غريب سيد أحمد وآخرون، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، ط1، 2001 م.
38. فاطمة مسدالي، التنمية البشرية بالعالم القروي المغربي: الجماعات القروية للزمارة نموذجاً، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، المغرب، ط1، 2007 م.

39. فتحية منيعي، النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية، مركز الكتاب الجامعي، عمان، الأردن، ط 1، 2016 م.
40. فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2015 م.
41. فيصل محمد الغرايبه، أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2010 م.
42. كمال التابعي، تغريب العالم الثالث: دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار النصر للتوزيع والنشر، القاهرة، مصر، ط 2، (د.ت).
43. ماجد حسني صبيح، مسلم فايز أبو حلو، مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية، الشركة العامة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، (بدون طبعة)، 2010 م.
44. محجوب عطية الفاندي، علم الاجتماع الحضري، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط 1، 2004 م.
45. محمد الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، مصر، (بدون طبعة)، 1973 م.
46. محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1990 م.
47. محمد بن محمود آل عبد الله، علم النفس الاجتماعي ودور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، 2012 م.
48. محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري بن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، الجزء 14، ط 4، 2005 م.
49. محمد خليل محمود محمد، المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة: دراسة التجربة اليابانية، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (بدون طبعة)، 2018 م.
50. محمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1999 م.
51. محمد شفيق، التنمية والمتغيرات الاقتصادية، قراءات في علم الاجتماع الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1997 م.

52. محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1999 م.
53. محمد شفيق، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1996 م.
54. محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع: نظريات وتطبيقات، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (بدون طبعة)، 1985 م.
55. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (بدون طبعة)، 1983 م.
56. محمد عبد العزيز عجمية، ايمان ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، منشورات جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2000 م.
57. محمد على جعلوك، دليل رجال المال والأعمال: موسوعة العلوم الإدارية: السلعة لعبة المنتج؟ أم المستهلك، دار الراتب الجامعية، ط 1، بيروت، لبنان، 1999 م.
58. محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع: الرواد والاتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1983 م.
59. محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط 1، 2010 م.
60. محمود محمد محمود، سلوى رمضان عبد الحليم، مدخل في التخطيط لتنمية المجتمع، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، (بدون طبعة)، 2005 م.
61. مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظى، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2005 م.
62. مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1990 م.
63. مسعد الفاروق حمودة، التنمية الاجتماعية، مطبعة سامي، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1999 م.
64. مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط 1، 1977 م.

65. منى جميل سلام، مصطفى محمد على، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2015 م.
66. ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط 1، 2015 م.
67. نازك حامد على صالح، مشاريع الدعم الذاتي: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر المستفيدة من مشاريع الدعم الذاتي في المجتمعات الفلسطينية في الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط 1، 2005 م.
68. نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (بدون طبعة)، 1981 م.
69. نشأت إبراهيم، قوة التخطيط الاستراتيجي، صرح للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، 2018 م.
70. هبة عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الجزء 1، 2019 م.
71. الوحيشي أحمد بيبري، الأسرة والزواج، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، (بدون طبعة)، 1998 م.
72. يونس حمادي على، الإحصاء الاجتماعي، منشورات جامعة السابع من إبريل، الزاوية، ليبيا، ط 1، 2008 م.

ثانياً: المراجع العربية:

1. جراهام كينلوتش، تمهيد في النظرية الاجتماعية: تطورها ونماذجها الكبرى، ترجمة: محمد سعيد فرح، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 1990 م.
2. جراهام كينلوتش، نظرية علم الاجتماع: نماذجها الرئيسية وتطورها، ترجمة: فادية عمر الجولاني، المكتبة المصرية، الإسكندرية، مصر، (بدون طبعة)، 2002 م.

ثالثاً: الدوريات:

أ- الدوريات العربية:

1. آمال السيد على، المشاركة الشعبية في البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في إحدى قرى البرنامج بمحافظة الدقهلية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، مصر، 1999 م.
2. إبراهيم بن مبارك الجوير، الأسرة وأثرها في تحقيق الأمن الفردي والمجمعي، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، السعودية، 21-24 فبراير، 1425هـ. <http://www.abhatoo.net.ma>
3. أحمد بن عبد الله بن سعيد الشيبيني، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل للشباب في سلطنة عمان: دراسة سوسيولوجية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة، مصر، 2016 م.
4. امحمد محمد حليو، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية تنمية الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس (الفتاح سابقاً)، ليبيا، 2017 م.
5. أنور خضر عبد الله الطعاني، النظرية البنائية الوظيفية والتركيز على إسهامات روبرت ميرتون، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2014 م.
6. بلقيل نورالدين، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة، رسالة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018 م- 2019 م.
7. بهاء بنت ابراهيم بن عبد العزيز المهيدب، مسعودة بنت عالم قربان، تطوير الأداء التشكيلي للأسر المنتجة ودوره في تنشيط الحركة التسويقية: دراسة حالة: مجلة التصميم الدولية، الجمعية العلمية للمصممين، السعودية، مجلد 6، العدد 1، يناير، 2016 م.
8. بهية القمودي البشتي، بعض مظاهر التغير في بناء وظائف الأسرة الليبية، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، ليبيا، مجلد 1، العدد 16، فبراير، 2014 م.
9. ثريا على حسن الورفلي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا: الواقع والطموح، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18، ابريل، 2006 م.

10. جمال بنون، الأسر المنتجة: نواة لمصانع المستقبل، التعاون الصناعي في الخليج العربي، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، العدد 105، يونيو، 2013 م.
11. حسن رمضان الخضر، تدريب أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا: الواقع والتطلعات، مجلة عمر المختار للعلوم الإنسانية، جامعة عمر المختار، بنغازي، ليبيا، العدد 14، 2011 م.
12. حسني المختار الأشر، المشروعات الصغيرة وأهميتها للاقتصاد الوطني: لمحة على المشروعات الصغيرة في ليبيا، مجلة القراءة والمعرفة، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، العدد 151، 2015 م.
13. حسين محمد السيد، تاريخ الحرف وأربابها، مجلة كلية التجارة، جامعة الرياض، السعودية، مجلد 1، العدد 1، سبتمبر، 1971 م.
14. خالد بن عمر الرديعان، مشروعات الأسر المنتجة المتميزة وكيفية تطويرها في دول مجلس التعاون، سلسلة الدراسات الاجتماعية، المنامة، العدد 61، ط 1، 2010 م.
15. راوية عبد القادر عويس، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية: مصر نموذجاً، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر، المجلد 7، العدد 1، 2016 م.
16. زهرة شريف، التغيرات الاجتماعية وآثارها في الشخصية القروية: دراسة مونوغرافية عن بلدية بوعينان-البليدة، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع الثقافي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008 م - 2009 م.
17. زيات فيصل، مخطار ديدوش محمد، نظرية الصراع الاجتماعي من منطلق كارل ماركس إلى منطلق رالف داهرندوف، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، جامعة جيجل، مجلد 2، العدد 1، مارس، 2019 م.
18. زينب حسن إجباره، عبد المنعم حسن إجباره، دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة البحوث الأكاديمية، ليبيا، العدد 5، يناير، 2016 م.
19. زينب صالح الأشوح، في الإنتاج المنزلي تكمن حلول وحلول، 2000 م.

20. سعاد سيد أحمد، إدارة مشاريع الأسر المنتجة في السودان: دراسة حالة مؤسسة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير، الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة والحكم الاتحادي، جامعة الخرطوم، السودان، 2005 م.
21. سعيد فكرون، واقع واشكالية التنمية بالمجتمعات النامية، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 7، 2013 م.
22. سمير هربان، "صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير، قسم علم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2015 م.
23. سميرة النعيمي، الاعتماد على النفس، الإمارات اليوم، <https://www.emaratalyoun.com/local-section/education/2016-01-30-1.864541>
24. بن شيخ علي، بوعكاز عامر، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتأثيره على التنمية الريفية دراسة حالة المناطق الريفية لبلدية الإدريسية، رسالة ماجستير، السياسات العامة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2016 م - 2017 م.
25. بوشارب بديعة، دور تأهيل الموارد البشرية في تحسين أداء المؤسسة: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر-بسكرة، رسالة ماجستير، اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2019 م.
26. الصادق امحمد بلقاسم عبد الله، الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا، العدد 3، 2016 م.
27. صلاح عمر بلخير وآخرون، المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت: دراسة ميدانية، جامعة حضرموت، اليمن، المؤتمر العلمي الرابع، 24-25، يوليو، 2019 م.

28. طارق الهادي العربي، امحمد محمد امحمد، فعالية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية للحالة الليبية خلال الفترة (2007 م - 2012 م)، الأستاذ، جامعة طرابلس، العدد 13، خريف، 2017 م.
29. عادل بو نقاب، سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010 م - 2011 م.
30. عادل عبد الحمزة ثجيل، الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم، مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، 20 فبراير، 2019 م.
31. عبد الحكيم عمار نابي، اتجاهات التنمية ونظريتها ومدى ملاءمتها للتطبيق على دول العالم الثالث، المجلة الجامعة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، المجلد 1، العدد 16، فبراير، 2014 م.
32. عبد الرحمن بن محمد عسيري، تطوير برامج الأسر المنتجة في المجتمع السعودي، سلسلة البحوث والدراسات رقم (90)، المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي، وزارة الشؤون الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، ط 1، 2011 م.
33. عبد الكريم بن عبد الرحمن الصالح، "جهود المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي"، (رسالة ماجستير)، علم الاجتماع، السعودية، 2011 م.
34. عبد المنعم حسن موسى حسن، الدور التنموي المتوقع للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي المحاسبية، المجلد 6، العدد 1، جوان، 2019 م.
35. عزيز أحمد صالح ناصر الحسيني، الأمن الأسري: المفاهيم - المقومات - المعوقات، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس، صنعاء، المجلد 15، العدد 13، أكتوبر 2016 م.
36. على أبوبكر نورالدين، وآخرون، تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، مؤتمر علمي بعنوان: المشروعات الصغرى والمتوسطة: الفرص والتحديات، كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة سبها، مارس، 2017 م.

37. على عبد الرحمن الرومي، التحولات في نظريات التنمية من منظور نقدي، المجلة الاجتماعية، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، العدد 1، مايو، 2008 م.
38. علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نمواً، رسالة دكتوراه، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013 م - 2014 م.
39. عمر بوسكرة، التغيير الاجتماعي عند رواد علم الاجتماع، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة ابن خلدون - تيارت، الجزائر، مجلد 9، العدد 2، 2019 م.
40. عمر علوط، تحولات العمل واتجاهاته المستقبلية، مجلة إضافات، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، العددان 36-37، خريف 2016 م، شتاء 2017 م.
41. عمرو بن محمد غازي المارية، الضمانات القانونية لعمل الأسر المنتجة في النظام السعودي، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، المجلد 3، العدد 1، مايو، 2019 م.
42. غوالم فضيل، دور آلية التمويل المصغر في إنشاء الأسر المنتجة: دراسة مقارنة بين الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ورقلة (الجزائر)، ومؤسسة التنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم (السودان) في الفترة الممتدة ما بين (2010 م - 2014 م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، الجزائر، 2016 م.
43. فارس عبد الله كاظم الجنابي، مشكلات تسويق التمويل المصرفي القطاعي للأسر المنتجة: دراسة حالة على مصرف المزارع التجاري السوداني، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 39، 2014 م.
44. فاطمة عمار احفيظة قرقابه، مشاركة المشاريع الصغرى وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي: بحث مطبق بمدينة طرابلس بلدية تاجوراء، رسالة ماجستير، قسم الخدمة الاجتماعية، جامعة طرابلس، ليبيا، 2021 م.
45. فاطمة محمود الزمر، برنامج الأسر المنتجة وفعاليتها في تحسين واقع الأسر الفقيرة في محافظات الوسط في الأردن المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية: دراسة اجتماعية، رسالة ماجستير في العمل الاجتماعي، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010 م.

46. فكرون السعيد، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية: حالة الجزائر، رسالة دكتوراه الدولة، التخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، 2005 م.
47. كاظم على مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 م، دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، العراق، العدد 56.
48. كمال بودانة شعباني، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية دراسة ميدانية ببلدية حاسي ببحج- الجلفة، رسالة ماجستير، تنظيم وعمل، علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013 م-2014 م.
49. لانا أحمد النسور، دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن: بحث ميداني في محافظة البلقاء، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، الأردن، المجلد 10، العدد 6، إبريل، 2015 م.
50. محمد باطويح، التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الكويت، العدد 141، 2018 م.
51. محمد ساسي عمر كردمين، المشروعات الصغرى والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، س3، عدد خاص، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، بني وليد، ليبيا، مايو، 2015 م.
52. محيي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، التخطيط، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 م- 2009 م.
53. مصطفى جمعة جونطو، قياس مساهمة الصناعة المنزلية في تكوين دخل الأسرة الريفية والتنمية في الجبل الغربي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط، 2003 م.
54. مصطفى شريك، كريمة عجرود، اسهام المؤسسات العقابية في تحقيق الأمن الاجتماعي، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، مجلة دولية نصف سنوية، 2021 م.

55. منيرة علي عقل، الصناعات الصغرى والتنمية الاقتصادية في ليبيا: دراسة تحليلية لدور الصناعات الصغرى في الناتج الصناعي والتنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 1985 م- 2002 م، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس (الفتاح سابقاً)، ليبيا، 2008 م.
56. نبيل السمالوطي، نماذج التنمية والتحديث الحضاري في العالم، المؤتمر الفكري الأول للتربويين العرب: وقائع وبحوث، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية، بغداد، العراق، الجزء 2، 7-15 حزيران، 1975 م.
57. نجاته عبد الوالي محمد، دور المشروعات الصغيرة في التنمية في اليمن، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد 1، يناير، 2012 م.
58. نجوى أمحمد عبد السلام التائب، دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر، مجلد 9، العدد 1، الجزء 2، 2018 م.
59. نوال بنت عبد المحسن العيبان، مدى الحاجة لإنشاء منظمة تنموية اجتماعية لدعم الأسر المنتجة: تصور مقترح، رسالة دكتوراه، الفلسفة الاجتماعية، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2016 م.
60. نور الدين عبد الحميد الشيباني، دور مشروعات الصناعات الصغيرة في عملية التنمية، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طرابلس (الفتاح سابقاً)، ليبيا، 2012 م.
61. نورة مسفر عطية الزهراني، إدارة المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة بمنطقه الباحه، رسالة دكتوراه، قسم السكن إدارة المنزل، كلية الفنون والتصميم الداخلي، جامعة أم القرى، السعودية، 2013 م.
62. هشام غصيب، مشروع سمير أمين المعرفي، مجلة الفيصل، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، السعودية، العددان 509-510، مارس- إبريل، 2019 م.
63. وداد أبو بكر محمود الجديد، المشروعات الصغرى ومساهمتها في التنمية المستدامة: دراسة ميدانية في مدينة بني وليد، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طرابلس (الفتاح سابقاً)، ليبيا، 2009 م.

64. وليد بن سعد الزامل، استثمار مواقع التراث العمراني كمدخل لدعم الأسر المنتجة، المدينة العربية مجلة دورية متخصصة تصدرها منظمة المدن العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، العدد 180، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 2018 م.

65. وهيبه بابا عمي، أثر المرافقة المقاولاتية على نجاح مشاريع الأسر المنتجة في الجزائر، رسالة ماستر أكاديمي، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017 م.

ب- الدوريات الأجنبية:

1. Ameen Al Htaibat, 2013, Mutah University, The Role of Businesses in developing the local Community of AI-Karak Governorate, the Master of Business Administration Administration MBA, Deanship of Graduate Studies.
2. Assefa Tasisa, 2014, Addis Ababa university, ETHIOPIA. The contribution of Micro and Small Enterprises in Community Development in Addis Ababa Gullele Sub City, Master of Arts in Social Work, School of Social Work.
3. CASWELL MAHLANKGOANE MALOKA, 2013, UNIVERSITY OF LIMPOPO, South Africa. The Contribution of Small, edium and Micro Enterprises towards local economic development in Mankweng Township, limpopo Province, Master of ADMINISTRATION IN DEVELOPMENT, School of Economics and Management.
4. Ettibari Bouasla, 2002, Rabat, 1 Ere edition. Auto-emploi et entreprise familiate en milieu au Maro, Serie: Essais Etétudes, N35, Publications de la faculte des letters et des Sciences.
5. Theresa U, Anigbogu and Others, 2014, Nigeria. Vol. 4, No. 8. Roles of Small and, medium Scale Enterprises in Community Development: Evidence from Anambra South Senatorial Zone, Anambra State, international journal of Academic Research in Business and Social.

رابعاً: التقارير والقرارات:

1. الأمم المتحدة، الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها: النزاعات طويلة الأمد والتنمية في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، العدد 4، نيويورك، 2015 م.

2. تقرير التنمية العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الرابع، 2019 م.
3. تقرير التنمية الإنسانية، نحو إقامة مجتمع المعرفة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المطبعة الوطنية، الأردن، 2003 م.
4. تقرير التنمية الإنسانية العربية، تطبيق مفهوم أمن الإنسان في البلدان العربية، سلسلة تقارير التنمية البشرية برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المجلد الخامس، 2009 م.
5. تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، عن مسؤولية الحماية، كانون الأول، 2001 م.
6. تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن الثقافة والتنمية المستدامة، العولمة والترابط: الثقافة والتنمية المستدامة، البند 21 (ب) من جدول الأعمال المؤقت، الدورة 69، 31 يوليو، 2014 م.
7. تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2014/15، حالة حقوق الإنسان في العالم م.
8. مذكرة من الأمين العام، يحيل الأمين العام طيه تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن الثقافة والتنمية المستدامة، العولمة والترابط: الثقافة والتنمية المستدامة، البند 21 (ب) من جدول الأعمال المؤقت، الدورة 69، 31 يوليو، 2014 م.
9. معهد التخطيط القومي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها على التنمية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (129)، القاهرة، 2010 م.
10. مفهوم التمويل الذاتي وأهم دوافعه وإيجابياته وسلبياته، 02/04/2021
https://mafahem.com/sl_8840
11. الوثيقة الإعلامية: برنامج تنمية القدرات البشرية 2021-2025 م، رؤية VISION 2030، المملكة العربية السعودية.
12. الدخل الفردي، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، <https://ar.wikipedia.org/wik>
13. الأسرة، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، <https://ar.wikipedia.org/wik>
14. قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (16) لسنة 1394 و. ر 1985م بشأن المعاش الأساسي.

15. قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً)، رقم (171) لسنة 1374 و.ر بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (21) لسنة 1369 و.ر (2006) بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية المعدل بالقانون رقم (1) لسنة 1372 و.ر.